المعهد
الديمقراطي
الوطني

التقرير النهائي
الصادر عن البعثة الدولية
لمتابعة الانتخابات البرلمانية
في الأردن

٩ نوفمبر ٢٠١٠

كلمة شكر وتقدير

يتوجه المعهد الوطني الديمقراطي بالشكر لوزارة التنمية السياسية ووزارة الداخلية في الأردن، وكذلك لعدد كبير من المسؤولين في الحكومة والمرشحين ولجان الاقتراع والفرز لوازرتي التنمية السياسية والداخلية في الأردن الذين سهّلوا عمل بعثة المتابعين لمرحلة ما قبل الانتخابات وبعثة المتابعين الدوليين للانتخابات خلال تنفيذ مهامهما. ويعرب المعهد عن تقديره الخاص لرئيس الوزراء، سمير الرفاعي، ووزير التنمية السياسية، موسى المعايطة، ومدير الانتخابات في وزارة الداخلية، سعد شهاب، على اللقاءات التي خصصوها لمتابعي المعهد قبل الانتخابات. وفي السياق ذاته، يتقدم المعهد بالشكر من المواطنين الأردنيين لاستقبالهم الحار، ومن العديد من الناخبين الذين تحدث إليهم المتابعون.

ويعرب المعهد عن امتنانه لأعضاء بعثة المتابعة الدولية، البالغ عددهم ٦١، والذين تطوعوا بوقتهم وخبراتهم من أجل إنجاح هذه المهمة. كما يشكر المعهد أيضاً ممثلي المنظمات المحلية التي تعمل بالشراكة معه في مجال المتابعة، ونخص بالذكر المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني، وكذلك السلطات الأردنية المعنية بالانتخابات، وأعضاء من المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية (IFES)، ومركز القدس للدراسات السياسية، وإعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية، للقاءات التي عقدوها مع بعثة المتابعين قبل الانتخابات، وخلالها وبعدها.

ولا ينسى المعهد أن يعرب عن جزيل تقديره لأعضاء بعثته الأربعة الذين زاروا الأردن قبل الانتخابات، في الفترة الممتدة بين ١٤ و١٧ سبتمبر لمساهمتهم القيّمة في جهود بعثة المتابعة.

لقد تيسّر إنجاز هذا البرنامج بفضل المنحة التي قدمتها الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).

جميع حقوق الطبع والنشر الخاصة بالنسخة الإنكليزية (٢٠١١) والعربية (٢٠١٢) © محفوظة للمعهد الديمقراطي الوطني.
يجوز نسخ أجزاء من هذا العمل و/أو ترجمتها لأغراضٍ غير تجارية شرط ذكر المعهد مصدراً للمادة المنشورة وتزويده بنسخٍ عن أيّ ترجمة.

فهرس المحتويات

ملخص تنفيذي ٤
مقدمة ٦
الظروف السياسية المحيطة بالانتخابات ٧
الفترة المؤدية إلى انتخابات العام ٢٠١٠ ١٣
النتائج والملاحظات ١٦
فترة ما قبل الانتخابات ١٦
اليوم الانتخابي ٢٣
فترة ما بعد الانتخابات مباشرة ٣٠
التوصيات ٣٤
الملاحق ٣٨
الملحق الأول: آلية المتابعة ٣٨
الملحق الثاني: إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين ٤١
الملحق الثالث: أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة مرحلة ما قبل انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن ٥٣
الملحق الرابع: بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة مرحلة ما قبل انتخابات ٩ نوفمبر ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن ٥٤
الملحق الخامس: أعضاء بعثة المراقبة الدولية لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن ٥٩
الملحق السادس: البيان الأولي لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن ٦٣
الملحق السابع: خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٠ في الأردن ٧١
الملحق الثامن: المرشحون الفائزون في انتخابات ٢٠١٠ (بحسب الدوائر/الدوائر الفرعية) ٧٢
الملحق التاسع: البعثة الدولية لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن – فريق المعهد ٧٩

ملخص تنفيذي

في ٩ نوفمبر ٢٠١٠، قام المواطنون الأردنيون بانتخاب مجلسهم النيابي السادس عشر. وكانت الحكومة الأردنية قد سمحت، للمرة الأولى في تاريخ المملكة، أن تجري الانتخابات في ظلّ متابعة دولية، وذلك بموجب قانون انتخاب جديد ومؤقت أقرّه مجلس الوزراء في مايو ٢٠١٠. فعمد المعهد إلى إرسال بعثة قبل الانتخابات ونشر مراقبين لأمد طويل لمتابعة الفترة المؤدية إلى الانتخابات، إضافة إلى تشكيل بعثة من ٦١ عضواً لمتابعة سير العملية الانتخابية في اليوم الانتخابي، وذلك بهدف إظهار الدعم الدولي لجهود التنمية الديمقراطية في الأردن، وتقييم العملية الانتخابية بكل حيادية ونزاهة.

فقد لاحظ المعهد وجود تقدم على مستوى تعزيز الإجراءات الانتخابية، مقارنةً بتلك التي طبّقت في انتخابات ٢٠٠٧. إذ رأى أنّ الاستعدادات التقنية للانتخابات وسير عملية الاقتراع في اليوم الانتخابي جاءت مراعية للممارسات الدولية المعترف بها، والعاملين في مراكز الاقتراع كانوا مدربين خير تدريب، ومراكز الاقتراع تميّزت بدرجة عالية من التنظيم. كما فاقت إجراءات فرزِ الأصوات وجدولتها، الخاضعة لأول مرة كانوا مدربين على أكمل وجه لمتابعة المواطنين والمتابعين الدوليين، والإعلانِ عن كامل النتائج بما فيها عدد الأصوات التي حصل عليها كل مرشح، إجراءات الانتخابات السابقة من حيث شفافيتها. ولكنّ التقدم الملموس لا يخفي الشوائب الجوهرية التي سجلتها بعثة المعهد من حيث التفاوت الشاسع في توزيع الدوائر وغياب هيئة انتخابية مستقلة وتقييد حرية الصحافة، مما يؤكد الحاجة إلى إجراء تحسينات إضافية على العملية الانتخابية.

ضمّ مجلس النواب المنتخَب حديثاً ٣٧ نائباً سابقاً أعيد انتخابهم و٨٣ نائباً يدخلون قبة البرلمان للمرة الأولى، وذلك بنسبة تغيير ٧٠٪ تقريباً من الأعضاء السابقين، مما يعكس استياءً واسعاً من المجلس السابق في أوساط الشعب. أما النساء فقد حققن مكاسب ملموسة في هذه الانتخابات، إذ نجحن في مضاعفة مستوى تمثيلهن تقريباً في المجلس الجديد بعد أن حصلن على ١٣ مقعداً. إضافة إلى ذلك، انتخبت ٦ من أصل ١٢ محافظة أولى ممثلاتها للمجلس النيابي؛ وفازت أول امرأة من دوائر البادية، وأول امرأة مسيحية، وأول امرأة عمّانية من خارج نظام الكوتا بعضوية مجلس النواب.

رغم التقدم الإيجابي الذي شهدته إدارة الانتخابات، سجّل المتابعون عدة مظاهر مثيرة للقلق، بما فيها ارتفاع عدد الناخبين الأميين وحالات «التصويت العلني»، حيث يتمّ الإعلان عن خيار الناخب بصوتٍ عالٍ. أما الانتهاكات الأخرى فتشمل ترهيب الناخبين على يد بعض أفراد العشائر، ومحاولات الاقتراع بإبراز بطاقة هوية مزورة، وخروقات متفرقة لمبدأ سرية الاقتراع. كما علم المتابعون بعدة عمليات لشراء الأصوات، وهي من الممارسات الشائعة التي تؤكّد عليها استطلاعات الرأي، استناداً إلى آراء شريحة كبيرة من الأردنيين. لذلك يحث المعهد الحكومة الأردنية التي باشرت التحقيق بعددٍ من هذه المزاعم، أن تتخذ تدابير إضافية لمواجهة أعمال الترهيب وشراء الأصوات، وضمان سرية التصويت.

وإذا كان القانون الجديد قد أخذ بعين الاعتبار عدة توصيات رفعتها الهيئات المدنية والمجموعات النسائية، ومنها ما يتعلق بزيادة الكوتا النسائية واتّباع إجراءات شفافة لفرز الأصوات في مراكز الاقتراع وفرض مزيد من العقوبات على الخروقات الانتخابية المرتكبة، فهو لم يتصدَّ فعلياً للمشاكل الأساسية الناشئة عن التفاوت في أحجام الدوائر، وغياب هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات، وقلة الأحزاب السياسية الناشطة. فقد قاطع حزب جبهة العمل الإسلامي، أبرز الأحزاب السياسية في الأردن، الانتخابات بسبب

مخاوفه من القانون الانتخابي. فقد اعتمد القانون نظاماً جديداً لتوزيع الدوائر الفرعية، أسفر عن فوز عدد من المرشحين الذين حصلوا على أصوات أقل من الأصوات التي حصدها مرشحون آخرون لم يحالفهم الحظ ضمن الدائرة ذاتها. ولعلّ أبسط الحلول الكفيلة بتبديد الريبة والاستياء من نفوس المواطنين، وتعزيز الثقة بقدرتهم على تفعيل مشاركتهم في المسار السياسي، يتمثّل باستحداث قانون انتخابي يعالج هذه المشاكل.

لضمان نزاهة العملية الانتخابية وحسن تمثيل الشعب الأردني في مجلس النواب المنتخَبَ ، ترفع بعثة المعهد التوصيات التالية إلى الحكومة الأردنية:

- إنشاء هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها؛
- تصحيح الخلل القائم على مستوى تقسيم الدوائر، من أجل أن يحظى جميع الأردنيين بالتمثيل الكامل والعادل؛
- إعادة النظر في النظام الانتخابي تعزيزاً لدور الأحزاب السياسية والمنافسة العادلة؛
- تقديم قانون انتخابي دائم في مجلس النواب يحتضن آراء مختلف الأطراف؛
- ضبط تمويل الحملات لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتبديد المخاوف الناشئة عن شراء الأصوات. كما يتعيّن إعادة النظر في الأنظمة المتعلقة بالانتهاكات الانتخابية، حرصاً على تطبيق القواعد المرعية، وفرض العقوبات المناسبة لمنع تكرارها؛
- إصلاح إجراءات التصويت الخاصة بالناخبين الأميين، عن طريق إدراج صور للمرشحين أو رموز في ورقة الاقتراع المطبوعة؛
- تنظيم عمل وسائل الإعلام أثناء الحملات الانتخابية، بما يضمن حصول المرشحين على فرص متكافئة للظهور والتغطية الإعلاميين؛
- تنظيم الإجراءات التي تسمح للمرشحين بالطعن في نتائج الانتخابات فور ورودها، بوسائل منهجية وحيادية؛
- تشجيع الأحزاب والمرشحين على توفير أفضل تدريب لمندوبيهم؛
- تحسين الإجراءات التي تقضي بمساعدة الناخبين ذوي الإعاقات؛
- اتخاذ التدابير التي تسمح للناخبين الذين لا تَرِد أسماؤهم في جداول الناخبين الإدلاء بصوت معلق، وفق إجراءات بديلة ومع تقديم الأوراق الثبوتية اللازمة؛
- تسجيل نتائج الانتخابات، بما فيها عدد الأصوات التي حصل عليها كلّ مرشح، وكذلك عدد أوراق الاقتراع البيضاء واللاغية، على لوحة ظاهرة في مراكز الاقتراع والفرز، وعبر الإنترنت فور الانتهاء من عدّ الأصوات وجمعها.

إلا أنّ الإصلاح السياسي في الأردن يجب أن يتخطّى إطار الانتخابات ومسارها. بل بات من الملحّ، في ظلّ حالات السخط والاحتجاجات والثورات التي اجتاحت بلدان الشرق الأوسط في العام ٢٠١١، أن تبادر الحكومة الأردنية إلى اتخاذ خطوات هامة باتجاه تحقيق الإصلاح السياسي. وبما أنّ هذه الحكومة أعربت عن نيّتها في مراجعة التشريعات التي تنظّم شؤون الأحزاب السياسية والإعلام والاجتماعات العامة والجمعيات، فحريٌّ بها أن تبذل كلّ جهد لتكفل إدراج الحريات والحقوق السياسية ضمن التشريعات المذكورة وما شابهها من قوانين، وتعزّز مشاركة المواطنين في مؤسسات الحكم. كما يجب أن تطال الإصلاحات الديمقراطية الحقيقية مجلس النواب، لجهة تمكين المسؤولين المنتخبين من تشكيل الحكومات، وتمثيل المواطنين خير تمثيل، وتشديد الرقابة على الحكومة، واستحداث قوانين فعّالة. فكل هذه الإجراءات تزيد ثقة المواطنين بالمسار السياسي في الأردن، وتحقق تقدماً باتجاه التنمية الديمقراطية، وتُخضِع الحكومة لمزيد من المساءلة والمحاسبة.

مقدمة

شهدت انتخابات ٢٠١٠ النيابية في الأردن المرة الأولى التي سمحت فيها الحكومة الأردنية لمراقبين دوليين بمتابعة الانتخابات في المملكة. تجاوباً مع هذه الخطوة، بادر المعهد إلى تشكيل بعثة من ٦١ مراقباً لمتابعة الانتخابات التي جرت في ٩ نوفمبر ٢٠١٠. وقد ترأس بعثة المعهد رئيس جمهورية كولومبيا الأسبق، أندريس باسترانا أرانغو؛ وعضو البرلمان الكندي، بول ديوار؛ والعضو السابق في مجلس النواب الأميركي، سام جيدنسون، ورئيسة مجلس النواب في ولاية مينيسوتا، مارغريت كيليهير؛ وليسلي كامبل، المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في المعهد الديمقراطي الوطني. كما ضمّت البعثة برلمانيين، وقادة سياسيين ومدنيين، وخبراء في شؤون المنطقة والانتخابات، وإعلاميين من ١٨ بلداً في أفريقيا وآسيا وأوروبا والأميركيتين.[١]

سعت بعثة المتابعة الدولية إلى دعم العملية الانتخابية، من خلال توفير معلومات دقيقة وموضوعية عن طبيعة هذه العملية، وعند الاقتضاء، رفع توصيات بشأن سبل تحسينها انطلاقاً من خبراتها الدولية. وقد مارست هذه البعثة مهامها وفقاً لإعلان مبادئ المتابعة الدولية للانتخابات ومدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين المرفقة به[٢]، اللذين صادقت عليهما ٣٥ منظمة من المنظمات الدولية الرائدة في مجال مراقبة الانتخابات.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير حزبية تعمل في سبيل دعم المؤسسات الديمقراطية وتعزيزها في العالم كله، من خلال زيادة المشاركة المدنية والانفتاح والمساءلة في مؤسسات الحكم. وكان المعهد قد بدأ منذ العام ١٩٩٣ برعاية برامج للتنمية الديمقراطية في الأردن، وأنشأ له مكتباً في عمان منذ العام ٢٠٠٤.

١ راجع الملحق الخامس للاطلاع على أسماء أعضاء البعثة، والملحق السادس للاطلاع على البيان الأولي الصادر عن بعثة المعهد لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن.
٢ راجع الملحق الثاني للاطلاع على هاتين الوثيقتين.

الظروف السياسية المحيطة بالانتخابات

بدأت المملكة الأردنية الهاشمية، التي نالت استقلالها مع انتهاء حقبة الانتداب البريطاني في العام ١٩٤٦، مسيرة الإصلاحات السياسية في العام ١٩٨٩. ففي تلك الفترة، قام الملك حسين الراحل، نتيجة الاضطرابات السياسية والضغوط الاقتصادية التي شهدتها البلاد، بتوجيه دعوة لإجراء أول انتخابات نيابية منذ ٣٢ سنة. ومذذاك، سمح الأردن بنشوء أحزاب سياسية، وتنظيم انتخابات برلمانية وبلدية بانتظام. واتسعت مع الوقت مشاركة المرأة كناخبة وناشطة ومرشحة ومسوؤلة منتخبة إلى حدّ كبير، وزادت قدرة منظمات المجتمع المدني على حشد الدعم في سبيل قيام سياسات ومؤسسات حكم أكثر شفافية وتمثيلاً. وقد استمر الملك عبد الله الثاني الذي اعتلى العرش في العام ١٩٩٩ في هذا النهج، مشدداً على أهمية الإصلاح السياسي.

ولكن، رغم هذه الإنجازات والخطاب السياسي الداعم للحركة الإصلاحية، حرص أصحاب النفوذ والمستفيدون من الوضع القائم على أن تبقى السلطة السياسية محصورة في دائرة النظام. وبالتالي، لم تُحدِث انتخابات ٢٠١٠ النيابية تغييرات جوهرية في تركيبة السلطة الحاكمة في المملكة، نظراً إلى غياب أي دور فعلي للمجلس النيابي على مرّ التاريخ، وضعف الأحزاب السياسية، والولاء لعشائر قوية ومتصارعة في ما بينها، ونظام سياسي يسعى إلى الحفاظ على التوازن الهشّ بين الأردنيين من أبناء «الضفة الشرقية» والأردنيين من أصل فلسطيني الذين يفوقونهم عدداً.

المؤسسات السياسية والنظام الملكي

بما أنّ نظام الحكم في الأردن ملكيّ، يخضع مجلس النواب لسلطة الملك الذي يشارك في الوظائف التشريعية بعدة طرق، نذكر منها تعيين رئيس الوزراء وأعضاء مجلس الأعيان، واقتراح مشاريع قوانين، وتمديد جلسات مجلس النواب، والدعوة لعقد «جلسات استثنائية» خارج الدورة العادية الممتدة على أربعة أشهر، وحلّ مجلسَيْ النواب والأعيان متى يشاء، وقد أقدم الملك مرتين على اتخاذ هذا القرار منذ أن تولى مقاليد الحكم في العام ١٩٩٩.[٣] يحق للحكومة أن تقرّ قوانين مؤقتة في ظلّ غياب السلطة التشريعية، كما فعلت مع قانون الانتخاب المؤقت لعام ٢٠١٠.

رغم الاجراءات المتواضعة التي اتخذتها الحكومة على مستوى الإصلاح البرلماني منذ إعادة تنظيم الانتخابات في العام ١٩٨٩، لا تزال الهيئة التشريعية تتألف بشكل أساسي من شخصيات عشائرية مستقلة ورجال أعمال لا يجمعهم أي برنامج مشترك. فلطالما أعرب المواطنون الأردنيون عن استيائهم وارتيابهم حيال البرلمان والبرلمانيين، إذ يرى الكثيرون منهم أنّ هذه الهيئة توافق دون نقاش على مشاريع الحكومة، وليست سوى تجمّع أشخاص يسعون إلى

٣ إضافة إلى حلّ البرلمان في العام ٢٠٠٩، عمد أيضاً إلى حله في العام ٢٠٠١ لمدة ثلاث سنوات. وقد أقرّت الحكومة أكثر من ٢٧٠ قانوناً مؤقتاً خلال فترة توقف عمل البرلمان لثلاث سنوات.

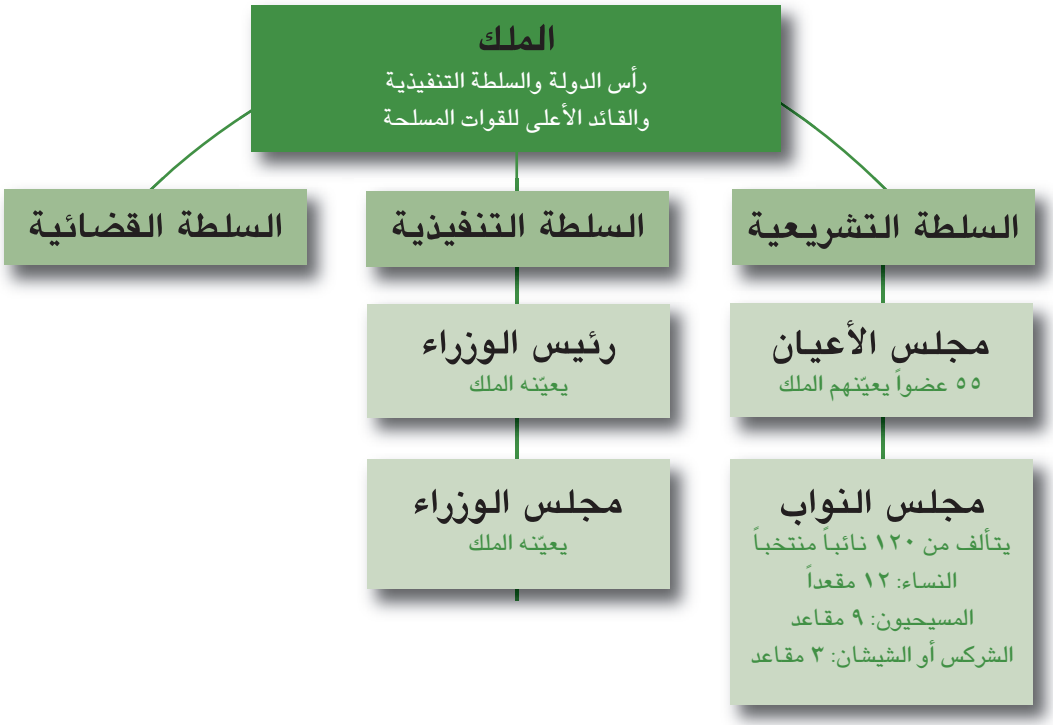

تغليب مصالحهم الشخصية على المصلحة العامة. وكانت نتائج الانتخابات متوقعة نسبياً، إذ تميّزت بحضور خجول للمعارضة، وسوء تمثيل المرأة، وفوز زعامات عشائرية مقرّبة من البلاط الملكي بأكثرية المقاعد.

لعلّ الأسباب المباشرة لأوجه الضعف في مجلس النواب الأردني تعود إلى الأطر الانتخابية، نظراً إلى التفاوت الكبير في أحجام الدوائر الانتخابية، والذي يؤدي إلى سوء تمثيل الناخبين في المدن. يتبيّن مثلاً أنّ إحدى دوائر الكرك تضمّ ٧٥٥٥ ناخباً لمقعد واحد، فيما تحظى بالتمثيل ذاته إحدى دوائر إربد التي تضمّ ٤٦ ألف ناخب. فأسفر هذا النظام عن سوء تمثيل الناخبين في المدن التي يتكوّن سكانها بمعظمهم من أصل فلسطيني، وسيطرة الأردنيين من الضفة الشرقية على البرلمان بشكلٍ لا يراعي التوازن، ويولّد شعوراً باللامبالاة لدى العديد من الأردنيين الذين يعتبرون أنّ مجلس النواب لا يتمتع بصفة تمثيلية.

تفاوت الدوائر في انتخابات ٢٠١٠ من حيث وزنها وثقلها

الدوائر الأقل تمثيلاً

الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الدوائر الفرعية/المقاعد	متوسط عدد الناخبين المسجلين للمقعد الواحد
إربد/الدائرة السابعة: الغور الشمالي	٤٦٢٧٧	١	٤٦٢٧٧
إربد/الدائرة السادسة ٦: الكورة	٤٥٨٦٦	١	٤٥٨٦٦
الزرقاء/الدائرة الرابعة: الرصيفة	٨٩١٤٠	٢	٤٤٥٧٠
الزرقاء/الدائرة الرابعة: عين الباشا	٤٣٤٦٣	١	٤٣٤٦٣
عمان/الدائرة الرابعة: القويسمة، سحاب، خريبة السوق	١٢٧٨٦١	٣	٤٢٦٢٠

الدوائر الأكثر تمثيلاً

الدائرة	عدد الناخبين المسجلين	عدد الدوائر الفرعية/المقاعد	متوسط عدد الناخبين المسجلين للمقعد الواحد
معان/الدائرة الثالثة: البتراء	١٠٠١٠	١	١٠٠١٠
إربد الدائرة الثامنة: الطيبه	١٨٠٢٣	١	١٨٠٢٣
معان/الدائرة الثانية: الشوبك	٧٨٩٤	١	٧٨٩٤
الكرك/ الدائرة الثانية: القصر	١٥٥٤٤	٢	٧٧٧٢
الكرك الدائرة السادسة: فقوع	٧٥٥٥	١	٧٥٥٥

أما العامل الآخر المثير للجدل في النظام الانتخابي الأردني فيتعلق بنظام الصوت الواحد غير المتحول، الذي يُعرف أيضاً بنظام «الصوت الواحد للناخب الواحد». فبموجب هذا النظام، الذي تمّ اعتماده في العام ١٩٩٣، يحقّ للناخب أن يدلي بصوته لمرشح واحد بغضّ النظر عن عدد المقاعد المخصصة للدائرة الانتخابية. وقد علّلت الحكومة اعتمادها لهذا النظام بأنه السبيل الأمثل لمراعاة المساواة بين الناخبين. إلا أنّ عدداً من المحللين يرى أنّ الهدف من تطبيقه هو الحدّ من نفوذ المجموعات الإسلامية المنظّمة. (فقد تقلص عدد المقاعد التي حصل عليها الإسلاميون عقب تبنّي هذا النظام بحدود الثلث تقريباً)[٤]. ويرى آخرون ممن ينتقدون هذا النظام أيضاً أنه يشجّع الناخبين على التصويت لصالح ولاءات عشائرية، لا على أساس القضايا أو البرامج السياسية، مما يرسّخ الاعتقاد لدى الأحزاب السياسية بأنّ هذا النظام الانتخابي يعرقل مسيرة نموها وتطورها.

ختاماً، يساهم غياب الشفافية على مستوى الإجراءات الانتخابية ونتائجها في إشاعة نوع من الارتياب العام حيال الانتخابات والمجلس المنبثق عنها. ففي العام ٢٠٠٧ مثلاً، تم رفض الطعون التي طالت نتائج الانتخابات دون النظر بها؛ فلم تلقَ التجاوزات التي واكبت عملية الاقتراع، كشراء الأصوات، العقاب اللازم، ولم تتبنَّ الحكومة بالكامل حق المجموعات المدنية في متابعة الانتخابات. كما انتقدت هذه المجموعاتُ العمليةَ الانتخابية لافتقارها إلى لجنة انتخابية مستقلة وعدم اتباعها إجراءات شفافة عند فرز الأصوات.

الهوية والوحدة الوطنية

إذا كان الأردن لا يواجه نزاعات طائفية على غرار بعض جيرانه، فهو ينشغل في المقابل بقضية أساسية في نظامه السياسي تتعلق بتحديد هويته السياسية. فمع أنّ هذا البلد يضمّ ملايين اللاجئين الفلسطينيين والعراقيين، إلى جانب أقلية لا يُستهان بها من الشركس، يبقى الحكم محصوراً بين أيدي نخبة من الأردنيين من أبناء «الضفة الشرقية». فضلاً عن ذلك، تلعب العشائر دوراً محورياً في المجتمع الأردني، إذ يميل عدد كبير من الناخبين، بحكم روابطهم العشائرية القوية، إلى تقديم الدعم لمرشحين من أبناء عشيرتهم أو منطقتهم مقابل وعود برعاية مصالحهم، لا على أساس

٤ لا يزال حزب جبهة العمل الإسلامي، انطلاقاً من موقعه كأحد أبرز التنظيمات السياسية في الأردن، الأكثر قدرةً على الاستئثار بالمقاعد، حتى في ظلّ نظام الصوت الواحد غير المتحول؛ لكن يؤمن المحللون المستقلون، كما قادة هذا الحزب، بأنّ الحركة قد تتمكّن من الفوز بعدد أكبر من المقاعد في حال تطبيق النظام النسبي.

إيديولوجيات هؤلاء المرشحين أو برامجهم. ورغم إمكانية قيام تحالفات بين العشائر التي تضطلع بدور الأحزاب السياسية من عدة نواحٍ، فمن البديهي أن تمنع السياسات العشائرية، الصدامية بطبيعتها، والمترسخة في عمق الخلافات التاريخية والمعاصرة، نشوء تكتلات تحت قبّة البرلمان، وأن تهدد بتحوّل الخلافات السياسية إلى صدامات بين العشائر وداخلها والعكس بالعكس.

وكان الأردن قد لعب دوراً خاصاً في النزاع العربي–الإسرائيلي، في ظلّ تقديرات تقول بأنّ الفلسطينيين يشكّلون أكثر من نصف عدد سكانه، مع استمرار الجدل حول هذا الموضوع.[٥] ورغم حصول الفلسطينيين على الجنسية الأردنية منذ العام ١٩٥٠، فما زالت هذه الفئة تعاني من الإجحاف، مع الاستمرار في تهميش الأردنيين من أصل فلسطيني سياسياً وبسبب السؤال الدائم الذي يطرح نفسه حول مستقبل الدولة الفلسطينية. وفي هذا الإطار، لا يُخفي عدد كبير من أبناء الضفة الشرقية خشيتهم من أن تتحول بلادهم إلى وطن بديل للفلسطينيين، مما يدفع الحكومة الأردنية إلى التشديد باستمرار على «حق عودتهم» إلى وطنهم الأم وإنشاء دولتهم الخاصة. لهذا السبب، يعاني الأردنيون من أصل فلسطيني من سوء التمثيل في المجلس النيابي، وسط اعتقاد بأنّ نظام تقسيم الدوائر الانتخابية غير المتوازن ما هو إلا محاولة لإبقائهم خارج اللعبة.

المرأة في العمل السياسي

تبقى مشاركة المرأة في الحياة السياسية محدودة مع أنّ لا شيء يمنعها رسمياً من الانخراط في هذا العمل في الأردن. فقد حصلت على حق الاقتراع في العام ١٩٧٤، وانتُخِبَت أول امرأة لعضوية مجلس النواب، في ظلّ نظام الكوتا المخصص للشركس، في العام ١٩٩٣. بعد أن حلّ الملك عبد الله مجلس النواب في العام ٢٠٠١، أعلن تخصيص ستة مقاعد إضافية للمرأة، تعزيزاً لمشاركتها في انتخابات ٢٠٠٣. واستمر تطبيق نظام الكوتا في انتخابات ٢٠٠٧ النيابية، التي شهدت انتخاب أول امرأة من خارج هذا النظام في تاريخ الأردن.[٦]

رغم هذه التطورات الإيجابية، لا تزال المرأة تواجه عوائق غير رسمية تمنعها من الانخراط في العمل السياسي. وتتمثّل هذه العوائق بالنسبة إلى المرشحة في محدودية الموارد والمصادر التمويلية التي تحصل عليها، وقلّة خبرتها العملية في مهارات تنظيم الحملات والإعداد لها، ونقص خبرتها في إدارة الحكم المحلي أو الخدمة العامة، وممانعة المجتمع الذكوري لوصولها إلى المناصب العامة. فضلاً عن ذلك، غالباً ما تتعرّض المرأة كناخبة لضغوط من جانب زوجها ووالدها كي تصوّت «لمرشحي العائلة».

٥ تشير وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى أنّ الفلسطينيين يشكّلون ٣١.٥٪ من عدد سكان الأردن، ولكنها تعترف في المقابل بأنّ عدداً كبيراً من اللاجئين غير مسجّلين لديها. أما السلطة الوطنية الفلسطينية فتدعي أنّ الفلسطينيين يشكّلون نحو ٥٠٪ من عدد السكان في العام ٢٠٠٦.
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/end_year06e.pdf

٦ في انتخابات ٢٠٠٣ النيابية، ترشحت ٥٤ امرأة، أي ما يعادل ثلاثة أضعاف عدد النساء اللواتي خضن المعركة الانتخابية في العام ١٩٩٧. أما في العام ٢٠٠٧، فقد ترشحت ١٩٩ امرأة.

الأحزاب السياسية

لا تزال الأحزاب السياسية ضعيفة في الأردن، ولعلّ ذلك يعود جزئياً إلى القوانين التي تقيّد عملها وإلى غياب الوعي العام حيال دور هذه التنظيمات. ورغم بروز الأحزاب في الأردن في فترة ما بعد الاستقلال، فقد صدر قرار بحظر نشاطها في العام ١٩٥٧، في محاولةٍ لتشديد الرقابة عليها في وجه التقلبات المتزايدة التي كانت تشهدها المنطقة. ولم يُشرَّع لها استعادة نشاطها إلا في العام ١٩٩٢، إنما في ظلّ أنظمة تقيّد حريتها. أما اليوم فيسود اعتقاد بأنّ قانون الأحزاب السياسية لعام ٢٠٠٧، الذي حسّن شكلياً أوضاعها من خلال تزويدها بالتمويل العام، هو قانون متشدّد نظراً إلى شروط العضوية الصارمة التي ينصّ عليها، وبسبب إسناد مهمة الإشراف على الأحزاب إلى وزراة الداخلية، وهي الوكالة التي تتحكّم بجهاز الأمن الأردني، بعد أن كانت من مسؤولية وزارة التنمية السياسية. فأسفر هذا القانون عن تراجع كبير في عدد الأحزاب السياسية المسجّلة من ٣٥ إلى ١٨ حزباً. وكانت الأحزاب الأردنية قد أعلنت بالإجماع عن رفضها لهذا القانون، مشيرةً إلى الأحكام الدستورية التي تكفل الحرية السياسية والتعددية الحزبية.

يعتبر حزب جبهة العمل الإسلامي، الجناح السياسي لحركة الأخوان المسلمين في الأردن، من أقوى الأحزاب، وأكثرها تنظيماً. وهو يضمّ بين صفوف قواعده مواطنين من الطبقة العاملة، خلافاً لغالبية الأحزاب الأخرى التي تتشكّل بمعظمها من النُخَب الأردنية. يتميّز هذا الحزب بحضوره القوي في محافظتَيْ عمان والزرقاء، المأهولتين بأعداد كبيرة من الأردنيين من أصل فلسطيني. ويدور داخل الحزب جدل جدي حول الوجهة التي سيسلكها في المستقبل. فالمتشددون، أو «صقور» الحزب يؤيدون فكرة توثيق التعاون مع حركة حماس واتخاذ موقف متصلب من إسرائيل، فيما يدافع خطّ الاعتدال أو «حمائم الحزب» عن ضرورة التركيز على القضايا المحلية. رغم تموضع الحزب ضمن صفوف المعارضة المنظّمة، فلطالما عُرِف تاريخياً بعلاقاته الجيدة مع الحكم الملكي.

إلى جانب جبهة العمل الإسلامي، تبرز أحزاب أخرى هي بمعظمها أحزاب صغيرة، تفتقر إلى التنظيم وتستميل بالإجمال أبناء الأردن من الطبقتين الوسطى والعليا. تتمحور هذه الأحزاب في أغلب الأحيان حول قيادات أو شخصيات منفردة لا حول برامج سياسية أو إيديولوجيات، وتنقصها الموارد المالية الكافية لتفعيل نشاطها، إذ تعتمد عادةً على هبات محدودة، تَرِدها من زعيم الحزب أو تقدمها مجموعة صغيرة من الأعضاء الميسورين.

الحياة السياسية والإعلام

ينصّ الدستور الأردني شكلياً على حرية القول والعمل الصحفي، ولكن في الحقيقة تخضع هذه الحرية في الواقع لقيود قانونية وللرقابة الذاتية. فحتى وقت قريب، كانت الحكومة الأردنية تملك أكثر من ٥٠٪ من جميع الصحف ووسائل الإعلام في الأردن. إنما أخذت الأوضاع تتبدّل مع بروز محطات إذاعية وتلفزيونية مستقلة، إلى جانب صحف يومية مستقلة مثل صحيفة «الغد»، مع أنّ جميع المطبوعات في الأردن يجب أن تحظى بترخيصٍ من الحكومة، وقد تضطر إلى أن تنتظر «موقف الحكومة» قبل نشر الأخبار

المثيرة للجدل. كما يتعيّن على كل صحفي أن يكون منتسباً إلى نقابة الصحفيين الأردنيين ليتمكن من مزاولة عمله بشكل قانوني، بعد أن كان يُحظّر في السابق على الصحفيين المنتقدين للحكومة الانضمام إلى هذه النقابة، ويمنعون بالتالي من ممارسة مهنتهم.

في ٢١ مارس ٢٠٠٨، وافق البرلمان على قانون المطبوعات والنشر الجديد الذي يحظّر بوضوح «اعتقال الأشخاص بسبب التعبير عن آرائهم قولاً أو كتابةً، أو بأي وسيلة أخرى». إلا أنّ هذا القانون رفع قيمة الغرامة عن أي كلام يتعرض للمعتقدات الدينية، أو الأنبياء، أو «الأفراد إلى ٢٠ ألف دينار (٢٨ ألف دولار أميركي)»[٧]. ويواصل جهاز الأمن تشديد الرقابة على الصحفيين الذين يتعرضون للملاحقة عند تشوية صورة الملك أو الأسرة الملكية، وهو جرم يمكن أن يستوجب عقوبة السجن لمدة ثلاث سنوات. أما في مضمار التطبيق، فغالباً ما يتمّ التساهل مع الانتقادات المحدودة الموجّهة إلى الملك والمقربين منه.

٧ تنصّ المادة ٣٨ على الآتي: « يحظر نشر أي مما يلي: أ) ما يشتمل على الإساءة إلى إحدى الديانات المكفولة حريتها بالدستور؛ ب) ما يشتمل على التعرض أو الإساءة لأرباب الشرائع من الأنبياء بالكتابة، أو بالرسم، أو بالصورة، أو بالرمز أو بأي وسيلة أخرى؛ ج) ما يشكّل إهانة الشعور أو المعتقد الديني، أو إثارة النعرات المذهبية، أو العنصرية؛ د) ما يسيء إلى كرامة الأفراد وحرياتهم الشخصية أو ما يتضمن معلومات أو إشاعات كاذبة بحقهم»، والمادة ٤٦ على الآتي: «د) كل من يخالف أحكام الفقرات (أ) و(ب) و(ج) من المادة (٣٨) من هـذا القانون، يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد على عشرين ألف دينار؛ ه) كل من يخالف أحكام الفقرة (د) من المادة (٣٨) من هذا القانون ، يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تزيد على ألف دينار».

الفترة المؤدية إلى انتخابات العام ٢٠١٠

دعوة إلى إجراء انتخابات مبكرة وإصلاحات انتخابية

استجابةً للاستياء الشعبي الذي قوبل به مجلس النوّاب المنتخَب في العام ٢٠٠٧، أقدم الملك عبد الله على حلّ المجلس في نوفمبر ٢٠٠٩، داعياً إلى مراجعة القانون الانتخابي وتنظيم انتخابات مبكرة «تكون نموذجاً للنزاهة والحيادية والشفافية.» بدورهم، ضاعف المتابعون السياسيون والمحلّلون والناشطون المدنيّون من دعواتهم إلى إحداث تغييرات في النظام السياسي. من جهتها، اعتبرت منظّمات المجتمع المدني أنّ هذا الأمر يمنحها فرصةً لتعزيز دورها في نحت شكل العملية الانتخابية في الأردن، مما جعلها تنكبّ على حشد العامّة المطالبين بإجراء الإصلاحات الانتخابية المطلوبة. فضلاً عن ذلك، قام ائتلاف من منظّمات المجتمع المدني، إلى جانب منظمات نسائية، برفع توصيات إلى الحكومة، يدافع فيها عن إحداث تغييرات محدّدة تعزّز، برأيه، التنافس الشريف وتؤدي إلى تشكيل هيئة تشريعية أكثر تمثيلاً وفاعلية. في هذا السياق، تضمّنت التغييرات المقترحة زيادة نسبة الكوتا النسائية إلى ٢٠٪، وإعادة رسم الدوائر الانتخابية بحيث تنتج هيئة تشريعية أكثر مراعاةً لمبدأ التمثيل النسبي، وفرض عقوبات أقسى على منتهكي القوانين.

الانتخابات النيابية لعام ٢٠١٠: الجدول الزمني

٢٣ نوفمبر ٢٠٠٩	الدعوة إلى إجراء انتخابات
١٩ مايو ٢٠١٠	موافقة مجلس الوزراء على قانون الانتخاب المؤقت
١٥ يونيو ٢٠١٠	تحديد مجلس الوزراء موعد الانتخابات
٦ يونيو–٢٢ يوليو ٢٠١٠	تسجيل الناخبين
١–٧ أغسطس ٢٠١٠	نشر القوائم الانتخابية الأولية
٨–١٤ أغسطس ٢٠١٠	فترة الطعون المتعلقة بالقوائم الانتخابية
١٠–١٢ أكتوبر ٢٠١٠	فترة تسجيل المرشّحين
١٦–١٨ أكتوبر ٢٠١٠	فترة تسجيل الاعتراض على المرشّحين
٢١ أكتوبر ٢٠١٠	نشر قائمة أولية بأسماء المرشّحين
٢٤ أكتوبر ٢٠١٠	المهلة النهائية لتقديم طلبات المتابعين الدوليين
٢٤ أكتوبر ٢٠١٠	نشر سجلّ الناخبين النهائي
٢٧ أكتوبر ٢٠١٠	المهلة النهائية لتسجيل المواطنين اعتراضهم على قائمة المرشّحين
٢ نوفمبر ٢٠١٠	نشر القائمة النهائية للمرشّحين
٧ نوفمبر ٢٠١٠	المهلة النهائية كي يقوم المرشّحون بتسجيل مندوبيهم
٨ نوفمبر ٢٠١٠	المهلة النهائية للحصول على بطاقة هوية جديدة
٩ نوفمبر ٢٠١٠	يوم الانتخابات

بعد ترقب طويل، أصدرت الحكومة قانون انتخاب مؤقتاً جديداً في ١٩ مايو ٢٠١٠. طرح القانون الجديد نظاماً فريداً من نوعه لرسم حدود الدوائر الانتخابية، بحيث تكون المناطق الانتخابية الأساسية في البلاد مقسّمة إلى دوائر فرعية «افتراضية» تساوي عدد المقاعد المخصّصة لكلّ منطقة. (يسجّل المرشّحون أسماءهم للتنافس في دائرة فرعية يختارونها بأنفسهم، فيما يدلي الناخبون بصوت واحد لمرشّح في أي دائرة فرعية ضمن منطقتهم الانتخابية.) وقد أبقى القانون الجديد نظام الصوت الواحد غير المتحول التي أثار الجدل في الأردن، حيث أكّدت العديد من القوى الفاعلة السياسية أنه منحاز للعشائر والجماعات السياسية المنظّمة. كما زاد هذا القانون عدد المقاعد في مجلس النوّاب من ١١٠ إلى ١٢٠، مضيفاً أربعة مقاعد للمناطق التي تشهد كثافة سكّانية عالية في عمّان وإربد والزرقاء، فضلاً عن ستة مقاعد للنساء بموجب الكوتا النسائية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، دعا القانون إلى تطبيق عقوبات أشدّ صرامة لمعاقبة التزوير الانتخابي (بما في ذلك شراء الأصوات)، وتوسيع نطاق إدارة الانتخابات بحيث يتعدّى وزارة الداخلية (إضافة قاضٍ كنائب عن رئيس كل لجنة انتخابية وقاضٍ مستقل للبتّ في النزاعات المتعلقة بالانتخابات)، وطرح عدداً من التغييرات الإجرائية لحماية سرية التصويت وتعزيز شفافية العملية الانتخابية.

مع أنّ القانون الجديد ضمّ بعضاً من التوصيات التي كانت المنظّمات المدنية والمجموعات النسائية قد رفعتها– بما في ذلك زيادة الكوتا النسائية، ونشر اللوائح الانتخابية، واعتماد الشفافية في إجراءات الفرز المطبّقة في مراكز الاقتراع، وتشديد العقوبات على الانتهاكات الانتخابية– إلا أنها فشلت في تلبية توقّعات العامة. فصحيح أنّ المقاعد المخصّصة للنساء تضاعفت حتى ١٢ مقعداً، لكنّها لم تبلغ نسبة الـ٢٠٪ التمثيلية التي طالبت بها المنظّمات النسائية. وفيما أدخل القانون الجديد بعض التغييرات الطفيفة في طريقة إدارة الانتخابات، إلا أنه أبقى على وزارة الداخلية هيئةً مسؤولة عن الإشراف على العملية الانتخابية، عوضاً عن إنشاء لجنة مستقلة كما كان ائتلاف المجتمع المدني قد أوصى به. فضلاً عن ذلك، لم يتناول القانون الانتخابي المؤقّت لعام ٢٠١٠ أحكاماًمتعلقة بتمويل الحملات وتنظيم الإعلام.

من المشكلات الكبرى التي غضّ عنها القانون الجديد الطرف أيضاً، قضية التفاوت في وزن بعض الدوائر الانتخابية على حساب أخرى، بحيث يمسي المواطنون في المدن، وأغلبهم من أصول فلسطينية، غير ممثّلين على نحوٍ عادل. من جهتها، انتقدت الأحزاب السياسية وجهات أخرى القانون لأنّ إبقاءه على نظام الصوت الواحد غير القابل للتجيير يشكّل عقبة في وجه تطوير نظام سياسي متعدّد الأحزاب في الأردن. وكان حزب جبهة العمل الإسلامي قدأشار إلى هذا القانون الانتخابي الجديد كسببٍ أساسي لاتّخاذه قراراً بمقاطعة الانتخابات.

في ١٥ يونيو، أعلنت الحكومة أنّ الانتخابات النيابية ستُنظّم في ٩ نوفمبر ٢٠١٠. وخلال الصيف أيضاً، أفادت الحكومة أنها ستجيز للمنظّمات المحلية متابعة الانتخابات. فشكّل هذا الأمر إنجازاً كبيراً بالنسبة للمنظمات المدنية التي كانت قد أطلقت حملة المتابعة المحلية الأولى في المملكة لانتخابات العام ٢٠٠٧ النيابية. وفي تطوّر مفاجيء وبعيد عن بياناتهم السابقة، أعلن المسؤولون الحكوميون في يوليو عن استعدادهم للسماح للمتابعين الدوليين بـ«متابعة» الانتخابات. وقد شكّل هذا الموقف سابقةً مهمّة في الأردن الذي لطالما ردّد في الماضي أنّ المتابعة الدولية للانتخابات تمثّل انتهاكاً لمبدأ السيادة الوطنية.

التغييرات الأساسية التي طرحها قانون الانتخابات المؤقّت لعام ٢٠١٠

- تقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر فرعية «افتراضية» تساوي عدد المقاعد في كلّ منطقة.
- توسيع نطاق إدارة الانتخابات بشكل يتعدّى وزارة الداخلية، مع إضافة قاضٍ مستقل كنائب عن اللجنة العليا للانتخابات وممثّل عن وزارة التنمية السياسية.
- إضافة عشرة مقاعد جديدة إلى مجلس النوّاب:
- أربعة مقاعد مخصّصة للمدن المأهولة بسكان من أصول فلسطينية بشكل رئيسي
  - ستة مقاعد للمرشّحات (زيادة الكوتا من ٦ إلى ١٢ مقعداً)
  - الدعوة إلى تشديد العقوبات على الجرائم المتعلقة بالانتخابات، بما في ذلك شراء الأصوات.
- طرح نظام تسجيل خاص للناخبين الأميين.
- منح المواطنين العاملين في الجيش والدوائر الأمنيّة حقّ الاقتراع.
- منح حقّ الاقتراع لكلّ المواطنين الذين بلغوا الثامنة عشرة من العمر بحلول ١ يناير ٢٠١٠ كحدٍّ أقصى.

مقاطعة جبهة العمل الإسلامي للانتخابات

أعلن حزب جبهة العمل الإسلامي عن نيّته مقاطعة الانتخابات النيابية في يوليو ٢٠١٠، رادّاً السبب إلى «غياب أيّ رغبة حقيقية من جانب الحكومة في إجراء إصلاحات سياسية فعلية»، واستمرار مخاوفه حيال القانون الانتخابي. وكانت الحكومة قد ردّت، في بادىء الأمر، على قرار المقاطعة بالتعبير عن احترامها لقرار الحزب الإسلامي والتأكيد على أنها لا تملك أيّ نية بتعديل قانون الانتخابات.

ومع أنّ عدة جولات من المحادثات قد عُقدت بين الحكومة والإسلاميين في أغسطس وسبتمبر ٢٠١٠، إلا أنها فشلت في نهاية المطاف في تغيير موقف حزب جبهة العمل الإسلامي. فأبلغ الحزب أعضاءه عن قراره بمقاطعة الانتخابات، وشجّعهم على عدم الإدلاء بأصواتهم في يوم الانتخابات. بدورهما، أعلن التجمّع النقابي المهني العمّالي واللجنة الوطنية لإحياء نقابة المعلّمين، وهما من أبرز مناصري جبهة العمل الإسلامي، عن نيّتهما مقاطعة الانتخابات أيضاً. من جهتهما، عبّر حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ولجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الوطنية الأردنية، وهي مظلة لسبعة أحزاب سياسية، عن استيائهما من طريقة إدارة الحكومة للعملية الانتخابية. لكنّ عضوين فقط من أصل الأعضاء السبعة في اللجنة قاطعا الانتخابات فعلاً، وهما جبهة العمل الإسلامي وحزب الوحدة. وبالرغم من قرار المقاطعة هذا، قرّر سبعة أعضاء في جبهة العمل الإسلامي خوض الانتخابات كمرشّحين مستقلّين.[٨] نتيجةً لذلك، أقدمت المحكمة المركزية الداخلية للحزب على «تجميد» عضويّة هؤلاء الأشخاص في الحزب لسنة واحدة، وهي خطوة اعتبرها المكتب التنفيذي للحزب بأنها غير كافية، مطالباً، عوضاً عن ذلك، بطردهم من الحزب.

حظي قرار جبهة العمل الإسلامي بمقاطعة الانتخابات بتغطية واسعة في الصحف الأردنية والعالمية، واعترف سائر كتّاب الأعمدة تقريباً، خلال فترة ما قبل الانتخابات، بالشكوك التي ستحيط بمدلول الانتخابات نتيجة هذه المقاطعة. ومع أنّ جبهة العمل الإسلامي واجهت بعض الانتقادات لامتناعها عن مزاولة «واجبها الوطني» بالمشاركة، إلا أنّ الخطاب الأساسي ركّز على التأثير الذي ستخلّفه هذه المقاطعة على نسبة مشاركة الناخبين. ولما كانت الجبهة هي أكثر حزب سياسي منظّم في المملكة الأردنية، فمن الممكن فعلاً أنّ قرارها بمقاطعة الانتخابات قد حرم شريحةً كبيرة من الناخبين من الإدلاء بخيارهم الاقتراعي.

٨ لم يفز في الانتخابات أيٌّ من أعضاء جبهة العمل الإسلامي الذين ترشّحوا كمستقلين.

فترة ما قبل الانتخابات

عملية تسجيل الناخبين

افتتح باب التسجيل لانتخابات العام ٢٠١٠ النيابية في ٦ يونيو ٢٠١٠. وقد حُدّدت المهلة النهائية للتسجيل في ٥ يوليو، لكن ما لبثت أن مُدّدت حتى ٢٢ يوليو في محاولة لتشجيع المزيد من الناخبين المؤهّلين على تسجيل أسمائهم. وقد بلغ العدد النهائي للناخبين المسجّلين حديثاً ٢٤٣٥٥٥، بمن فيهم ١٠٤ آلاف شخص ينتخبون للمرة الأولى، كانوا قد بلغوا الثامنة عشرة من عمرهم بحلول ١ يناير ٢٠٠٧. وقد أشرفت وزارة الداخلية على عملية التسجيل التي تمت في المكاتب المحلية لدائرة الأحوال المدنية والجوازات.

راقبت منظمات المتابعة المدنية عمليات تسجيل الناخبين في ٦١ مركز تسجيل، منها سبع جامعات، كما نشرت تقارير دورية توسّعت في المخالفات التي شابت عملية التسجيل، وأوصت بإجراء تحسينات معيّنة في المستقبل. وقد وصفت هذه التقارير العملية بأنها أكثر شفافية مما كانت في العام ٢٠٠٧. جديرٌ بالذكر بأنّ الحكومة تعاونت، في مختلف مراحل عملية التسجيل، مع منظّمات المجتمع المدني من أجل معالجة بعض المخاوف المنتشرة في هذا المجال.

لاحظ بعض المتابعين المحليّين أنّ نسبةً كبيرة من مراكز التسجيل تفتقر إلى التسهيلات المناسبة لاستقبال الأشخاص المعوّقين، وأنّ أكثر من ربع المراكز التي راقبوها تفتقر إلى الإرشادات الخطية لتوجيه المواطنين إلى كيفية تسجيل أسمائهم. بالرغم من هذه المخاوف، أشار المتابعون إلى أنّ الموظّفين في دائرة الأحوال المدنية والجوازات أدّوا واجباتهم على نحو مناسب، مشيدين بالحالات التي تصدّى فيها الموظّفون لمحاولات عدّة مرشّحين تسجيل عدد كبير من الناخبين عن طريق تقديم رزم من بطاقات الهوية، وهي ممارسة مهنيّة سيئة انتشرت بين أوساط المرشّحين خلال فترة تسجيل الناخبين في العام ٢٠٠٧.

بموجب أحكام قانون الانتخابات المؤقّت لعام ٢٠١٠، نشرت الحكومة قوائم الناخبين الأولية، ووضعتها على مرأى من العامة في كلّ دائرة انتخابية من ١ إلى ٧ أغسطس. في هذا السياق، قدّر المتابعون المحليّون عدد الأخطاء التي طالت مكان إدراج الناخبين في الدوائر الانتخابية بمئات الآلاف، في إشارةٍ منهم إلى أنّ عدداً كبيراً من الناخبين قد سُجّل في الدائرة الانتخابية غير المناسبة خلال انتخابات العام ٢٠٠٧.

إثر نشر قوائم الناخبين الأولية، فتحت الحكومة باب تقديم الطعون الذي امتدّ من ٨ حتى ١٤ أغسطس. خلال هذه الفترة، تلقّت دائرة الأحوال المدنية والجوازات أكثر من ٤٠٠ ألف طعن في اللائحة. فاعترفت وزارة الداخلية، لدى مراجعتها للطعون، بأنّ ١٦٥ ألف ناخب قد أُدرجوا في الدائرة الانتخابية غير المخصّصة لهم خلال فترة التحضير لانتخابات العام ٢٠٠٧. فتمّ إرشاد هؤلاء الأشخاص إلى كيفية تسجيل أسمائهم في الدوائر التي كانوا مسجّلين فيها قبل العام ٢٠٠٧. وقد نجح حوالى ٩٠٠٠ شخص في استئناف قرار وزارة الداخلية، فيما طُلب من الـ١٥٦ ألف الآخرين الحصول على بطاقات هوية جديدة من الحكومة لدوائرهم التي

كانوا مسجلين فيها قبل انتخابات العام ٢٠٠٧، للمشاركة في انتخابات العام ٢٠١٠. فضلاً عن ذلك، طُلب من ٦٥ ألف ناخب آخرين ختم بطاقات هويّاتهم باسم الدائرة الانتخابية التي يقترعون فيها.[٩]

استجابةً لطلب المتابعين المحليين، نشرت وزارة الداخلية القائمة النهائية للناخبين المسجّلين على الإنترنت يوم ٢٤ أكتوبر، بما في ذلك قائمة الناخبين الذين أحيلوا إلى الدوائر الانتخابية التي كانت مخصّصة لهم قبل انتخابات العام ٢٠٠٧. فاعتبر هذا الأمر خطوةً إيجابية فاقت الشروط المنصوص عليها في القانون الانتخابي المؤقت؛ وقد اتُّخذت، على الأرجح، لاستعادة الثقة الشعبية بعد عمليّات نقل الأصوات التي طغت على انتخابات العام ٢٠٠٧، باعتراف من الحكومة. أما اللائحة النهائية للناخبين المسجّلين، فتضمّنت أخيراً ٢٢١٥٠٠٠ ناخب.

التعديلات التي أجرتها الحكومة على عملية تسجيل الناخبين

ردّاً على توصيات المتابعين المحليين، قامت الحكومة بما يلي:
إلغاء رسوم التسجيل
تسهيل وصول للأشخاص المعوّقين
تمديد فترة تسجيل الناخبين لإتاحة المجال للمزيد من المواطنين ليسجلوا
تحسين ظروف عملية تسجيل الناخبين في مكاتب دائرة الأحوال المدنية والجوازات، من خلال تنظيم صفوف الانتظار ومنح المواطنين بطاقات مرقّمة. افتتاح مكاتب لدائرة الأحوال المدنية والجوازات في الجامعات لتسهيل تسجيل الناخبين الطلاب.
تنظيم حملة توعية عامة لتشجيع الناخبين على المشاركة في الانتخابات.
إلغاء الشرط الملزم للمواطنين الذين لم يولد آباؤهم في الأردن بمراجعة وزارة الداخلية.
تسهيل عملية التسجيل للأردنيين الشباب من خلال إلغاء الشرط الذي يلزم المواطنين الذكور، المولودين في ١٩٨٩ و١٩٩٠ و١٩٩١، بتقديم مستند يثبت تأجيل خدمة العلم الإلزامية.
فرض إجراءات صارمة لمنع عملية التسجيل الجماعي للناخبين، لا سيّما على يد المرشّحين وممثّليهم.
منع أعضاء المجالس البلدية من العمل لصالح بعض المرشّحين.
نشر لائحة الناخبين على الإنترنت، بما في ذلك رقم بطاقة هوية الناخب، ومكان إصدارها، ومكان الإقامة
السماح للمواطنين بتقديم الطعون في لوائح الناخبين، في أيّ مكتب من مكاتب دائرة الأحوال المدنية والجوازات ضمن الدائرة الانتخابية المعنيّة، لا في المكتب الذي صدرت عنه بطاقة الهوية فقط السماح للمواطنين بتقديم الطعون في أكثر من اسم واحد ضمن استمارة الطلب نفسها.

بدءاً من ٤ نوفمبر، وهو الموعد النهائي الذي حدّدته الحكومة كي يتلقى الناخبون بطاقات هوية جديدة مجّاناً، كان عشرون ألف ناخب تقريباً (١٢.٨٪) من أصل ١٥٦ ألف، ممّن تمّت إحالتهم إلى الدوائر التي كانوا ينتخبون فيها قبل عام ٢٠٠٧، قد تلقوا بطاقات هوية جديدة، فيما ثمانية آلاف ناخب (١٢.٣٪) من أصل ٦٥ ألف قد تلقوا بطاقات بديلة، نظراً إلى أنّ بطاقاتهم الأصلية باتت تحمل رقم الدائرة التي انتخبوا فيها خلال انتخابات العام ٢٠٠٧. من ضمن هؤلاء الناخبين الـ٢٨ ألف، كان ٨٠٪ تقريباً من عمّان. ولمعالجة مشكلة الناخبين الـ١٩٣ ألف الذين لم يملكوا بطاقة هوية تحمل رقم الدائرة الانتخابية المناسب، استمرّت الحكومة بإصدار بطاقات هوية جديدة للناخبين المسجّلين، لقاء رسم قدره ثلاثة دنانير حتى تاريخ ٨ نوفمبر.

٩ لم تتضمّن بطاقات الهوية الصادرة بعد انتخابات العام ٢٠٠٧ أيّ إشارة إلى الدائرة الانتخابية التي يقترع فيها الناخب. لكن، من شروط الاقتراع أن يختم الناخب بطاقة هويّته بختم الدائرة الانتخابية التي يصوّت فيها.

وقد أشار المتابعون لأمد طويل في المعهد الديمقراطي الوطني أنّ عدداً من مكاتب دائرة الأحوال المدنية والجوازات رفض تقديم إجابات محدّدة بشأن تفاصيل نشر قوائم الناخبين النهائية. ومع أنّ بعض المكاتب كانت أكثر استعداداً للمساعدة، إلا أنّ أياً منها لم يستطع تقديم تحليل ديموغرافي مفصّل لقوائم الناخبين، على نحوٍ يساعد المرشّحين والحملات في عملية استهدافهم للناخبين. فضلاً عن ذلك، حدّ توقيت عملية التسجيل من الفوائد التي كان بإمكان المرشّحين استخلاصها من قوائم الناخبين. على الرغم من ذلك ، أشار الناخبون وغيرهم من الأطراف المعنية إلى أنّ عملية تسجيل الناخبين، بما في ذلك عملية تقديم الطعون والاستئنافات، تمّت بصفة شفافة ونظامية.

عملية تسجيل المرشّحين

افتتح باب تسجيل المرشحين قبل ٣٠ يوماً من الانتخابات، كما هو منصوص عليه في قانون الانتخاب المؤقّت، واستمرّ مفتوحاً لثلاثة أيام: من ١٠ أكتوبر حتى ١٢ أكتوبر. وقد امتدّت عملية التسجيل من الثامنة صباحاً وحتى الثالثة بعد الظهر في مكتب المحافظ في كلّ محافظة.[١٠] وكان المتابعون المحليون والدوليون، فضلاً عن ممثّلي وسائل الإعلام، حاضرين في مختلف مراحل عملية التسجيل، فلاحظوا أنّ العملية جرت بانسياب من دون وقوع أي حوادث أو مشكلات جسيمة. فضلاً عن ذلك، كانت عملية التسجيل موحّدة نوعاً ما في مختلف المحافظات. فملأ المرشّحون استمارة موحّدة، ودفعوا رسوم التسجيل، كما التقوا بالمسؤولين عن الدوائر الانتخابية واللجنة المركزية. رغم ذلك، سُجّلت بعض الفروقات. فبينما سجّل معظم المحافظين المرشّحين في غرفة للمؤتمرات أو قاعة، استقبل محافظو المفرق، والعقبة، والطفيلة، ومادبا بعض المرشّحين في مكاتبهم الشخصية. كما لوحظ أيضاً تفاوت بين البلديات حيال المبلغ المالي المطلوب من المرشّحين إيداعه لضمان القيام بحملة تنظيف ونزع اللافتات الإعلانية بعد انتهاء الانتخابات فوراً، حيث تراوحت الرسوم بين ٤٠٠ دينار و٤٠٠٠ دينار أردني.

اختيار الدوائر الفرعية

لعلّ أحد أهمّ العناصر الأساسية لعملية تسجيل المرشّحين هو اختيار الدوائر الفرعية. فكان للمرشّحين حرية اختيار الترشّح في أيّ منطقة انتخابية، بغضّ النظر عن مكان إقامتهم، ومن ثمّ اختيار دائرة فرعية معيّنة (أو مقعد) ضمن المنطقة الانتخابية حيث يريدون خوض المعركة الانتخابية. وباستثناء مقاعد مناطق البادية التي اقتصرت على عشائر معيّنة، فضلاً عن المقاعد الدينية ومقاعد الأقليات التي أُلحقت بدائرة معيّنة، كان بإمكان المرشّحين الترشّح لأيّ مقعد ضمن الدائرة. جديرٌ بالذكر أنّ الدوائر الفرعية لم تكن مرتبطة ببعضها جغرافياً.

لكنّ هذا النظام الفريد وغير المسبوق لرسم الدوائر الفرعية زرع الارتباك بين المواطنين والمتابعين المحليين والدوليين والمرشّحين. وقد تفاقم هذا الأمر نتيجة انعدام الشفافية بالكامل عند اختيار الدوائر الفرعية. فخلال مرحلة ما قبل الانتخابات، واظب المرشّحون

١٠ تسجّل المرشّحون في الدوائر البدوية في المحافظات التالية: البادية الشمالية في المفرق؛ البادية الوسطى في عمّان؛ والبادية الجنوبية في معان.

على التحدّث عن الدوائر الفرعية استناداً إلى الحدود الجغرافية، مما عكس قلة الدراية بشأن الجهة التي تقرّر الدوائر التي يتنافس فيها المرشّحون، وكيف يتمّ اتّخاذ قرار بذلك.[١١]

توصّل المرشّحون و/أو العشائر، في العديد من الدوائر الانتخابية، إلى اتفاق مسبق بشأن الدوائر الفرعية التي يريدون الترشّح فيها. فأجرت عشائر كثيرة انتخابات عشائرية أولية، كما فرض العديد منها غرامات داخلية لمنع المرشّحين من الأسرة أو العشيرة نفسها من الترشّح ضدّ بعضهم البعض. وقد سمع متابعو المعهد الديمقراطي الوطني، على سبيل المثال، أنّ إحدى القبائل اشترطت على المرشّحين الذي خسروا في الانتخابات العشائرية أن يودعوا مبلغ ١٠ آلاف دينار أردني (حوالى ١٤ ألف دولار أميركي)، كضمانة لعدم ترشّحهم في الانتخابات العامة. كما تنبّه المتابعون أيضاً إلى ظاهرة العشائر الصغيرة التي فضّلت دعم المرشّحات النساء كي تستفيد من الكوتا النسائية. ومع أنّ هذه الاستراتيجية كانت قد اختُبرت أولاً في العام ٢٠٠٧، إلا أنها أصبحت أسلوباً رائجا في العام ٢٠١٠، حيث درجت العشائر على البحث عن نساء يرغبنَ في الترشّح، كما عملت النساء على إقناع عشائرهنّ بدعم ترشيحهنّ للانتخابات. رغم ذلك، بقي دعم المرشّحات يرى على أنه ضرب من المجازفة ، وعدلت بعض النساء عن دخول المعترك الانتخابي خوفاً مما سيلحق بهنّ من خزي وانتقادات في حال خسارتهنّ.

قبل عملية تسجيل المرشّحين بوقت قصير، أعلنت الحكومة أنها ستنشر اختيارات الدوائر الفرعية مع نهاية عملية التسجيل، عوضاً عن نشرها على امتداد مراحل هذه العملية. فقوبل هذا القرار بانتقادات من المتابعين المحليين والمرشّحين، كونه يضاعف الشكوك في تلاعب الحكومة بالعملية. وازداد الأمر سوءاً نتيجة التفاوت بين المحافظات حول كيفية إعلان المرشّحين عن الدائرة الفرعية التي وقع عليها اختيارهم: فبعض المرشّحين لم يُطلع إلا اللجنة المركزية في مكتب التسجيل، المؤلّفة من ثلاثة أشخاص، على الدائرة الفرعية التي اختارها، فيما طُلب من مرشّحين آخرين إعلام لجنة الانتخابات في الدائرة كلها بخياره هذا. وفي جرش، استشهد المحافظ بسريّة الاختيارات كي يبرّر منع المتابعين الدوليين من مراقبة عملية تسجيل المرشّحين.

لكن، بغضّ النظر عن قرار الحكومة بالمحافظة على سريّة اختيارات الدوائر الفرعية، أقدم عددٌ من المرشّحين، لدى تسجيل أسمائهم، على الإعلان عن الدائرة الفرعية التي اختاروها. وقد قامت بعض المواقع الإلكترونية الإخبارية، فضلاً عن مركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بنشر هذه المعلومات يومياً على امتداد مراحل عملية التسجيل. لكنّ نظام الدوائر الفرعية ساهم، عملياً، في قيام المرشّحين البارزين بتسجيل أسمائهم في اليوم الأول، فيما أغلبية المرشّحين الآخرين– ومعظمهم من النساء– تسجّلوا في اليوم الأخير. وبحلول نهاية فترة التسجيل، كان ٨٥٤ مرشّحاً قد قدّموا طلباتٍ للتنافس في الانتخابات.

طعون المرشّحين

نصّ قانون الانتخاب المؤقّت على تخصيص فترة للطعون لثلاثة أيام تلي عملية تسجيل المرشّحين. للأسف، لم يتمّ تحديد تاريخ هذه الفترة بدقة، مما أدى إلى انتشار ارتباك واسع بين الناس. من جهتها، اعتبرت وزارة العدل، وهي الهيئة المسؤولة عن الإشراف على محاكم البداية التي تتلقّى الطعون، أنّ فترة طعون المرشّحين ينبغي أن تلي عملية التسجيل مباشرةً، وذلك على ضوء تفسيرها الخاص للقانون. فكان أن رفضت المحاكم في دائرة عمّان الثانية، على سبيل المثال، طعناً قدّمه أحد المرشّحين في ١٧ أكتوبر، بحجة أنّ أوان تقديم الطعون كان قد فات. في المقابل، أعلنت وزارة الداخلية أنّ فترة الطعون تمتدّ من ١٦ إلى ١٨ أكتوبر. أما بعض

١١ قبل عملية التسجيل، أخبر المرشّحون في إربد متابعي المعهد الديمقراطي الوطني أنهم لن يحتاجوا إلى اختيار الدائرة الفرعية عند التسجيل لأنّ الحكومة تقرّر عنهم. ومع أنّ الأمور لم تجرِ على هذا النحو فعلاً، إلا أنّ الارتباك الذي ساد بشأن هذا النظام المعتمد أثار المخاوف بشأن عدالة العملية وشفافيتها.

المرشّحين، ففسّروا القانون وكأنه يقول إنّ فترة الطعون تبدأ فور نشر قائمة المرشّحين، أي في ٢١ أكتوبر. لكن، بحلول ذلك الوقت، كان مكتب انتخابي واحد على الأقل، على مستوى المحافظات (البلقاء)، قد أعلن أنّ القائمة نهائية وأنّ باب الطعون قد أُقفل. وقد تعذّر، في هذا الإطار، الحصول على عدد الطعون الشامل التي رفعها المرشّحون.

نشرت الحكومة قائمة المرشّحين النهائية التي تضمّنت ٧٦٣ مرشّحاً في ٢ نوفمبر. من أصل المرشّحين الـ٨٧ الذين انسحبوا، كان تسعة من النساء. وقد لاحظ متابعو المعهد الديمقراطي الوطني أنّ معظم انسحابات المرشّحين كانت، وفق الآراء السائدة، نتيجة لنفاد الأموال لدى هؤلاء المرشحين أو بسبب إعادة النظر في قدراتهم على الاستمرار في الترشح، أو نتيجة مفاوضات جرت ضمن العشائر في اللحظات الأخيرة. ولم يسمع متابعو المعهد الديمقراطي الوطني عن أي حالات تمّ فيها دفع مبالغ للمرشّحين مقابل انسحابهم، رغم احتمال أن يكون بعضهم قد تمّ «إقناعه» بالانسحاب من قبل خصومه؛ كما لم يسمع المعهد الديمقراطي الوطني عن أيّ تلميحات توحي بأنّ الحكومة تدخّلت أو مارست ضغوطاً على بعض المرشّحين للانسحاب.

مندوبو المرشّحين

بدءاً من أسبوع ٢٢ أكتوبر، قام المرشّحون بتسجيل مندوبين عنهم لمتابعة إجراءات التصويت والفرز في يوم الانتخابات. فسجّل المرشّحون مندوبيهم في مكتب المحافظ في الدوائر الانتخابية، حيث تنوّعت تواريخ تسجيل مندوبي المرشّحين بين محافظة وأخرى. وكان المحافظون قد تولّوا نشر المعلومات المتعلقة بكيفية تسجيل مندوبي الأحزاب على المرشّحين. في بعض الحالات، تلقى المرشّحون هذه المعلومات خلال مجريات عملية التسجيل، فيما عقد المحافظون، في حالات أخرى، اجتماعات مع المرشّحين لإطلاعهم على هذه المعلومات.

فترة الحملات الانتخابية

بدأت فترة الحملات رسمياً تمام الساعة الثانية عشرة صباحاً (منتصف الليل) من ١٠ أكتوبر ٢٠١٠، رغم أنّ بعض البيانات المتضاربة التي أصدرتها الحكومة أدّت إلى نشوء ارتباك حيال الموعد الفعليّ لبدء فترة الحملات. فظهرت الملصقات والإعلانات في شوارع عمّان والزرقاء وإربد منذ اليوم الأول. أما في مناطق الكرك ومعان والطفيلة والعقبة الجنوبية، فقد أساء المرشّحون فهم القوانين، فحسبوا أنه لا يجوز لهم المباشرة بتنظيم الحملات الانتخابية قبل ١٣ أكتوبر، بعد إتمام عملية تسجيل المرشّحين.

مع أنّ العديد من المرشّحين استحضروا في حملاتهم صوراً من وحي الوحدة والهوية الوطنية– مستخدمين شعارات مثل «المساواة للجميع» و«الأردن أولاً»– إلا أنّ الهوية الفردية، وبشكل خاصّ العشائرية، بقيت موضوع الحملة الأبرز بالنسبة للأكثرية الساحقة من المرشّحين والناخبين. فشدّد المرشّحون على انتماءاتهم العشائرية والأسرية في موادّ الحملات، وقلةٌ منهم فقط تجاوزوا روابطهم العشائرية الفورية التماساً للدعم. فضلاً عن ذلك، ركّزت الحملات، كما في العام ٢٠٠٧، على إطلاق وعود بتأمين الوظائف والخدمات بشكل غالب. في الواقع، كانت أيّ مناقشة للقضايا، على غرار البطالة والتعليم والمياه، تصبّ غالباً في خانة الوعود الانتخابية الطنّانة، وتحتلّ مكانةً ثانوية بالمقارنة مع التركيز على المحسوبيات.

لم تتوفّر الكثير من المعلومات الحيادية أو التحاليل المستقلة لمساعدة الناخبين على اتّخاذ قرار واعٍ أمام صناديق الاقتراع. لكنّ مركز الحياة استضاف عدّة مناظرات بين المرشّحين، فأثبت أنه أحد المصادر القليلة المتوافرة التي أتاحت للمرشّحين فرصة معالجة القضايا أمام حشدٍ متنوّع من الناخبين. في هذا الإطار، شكّلت البطالة القضية الأساسية التي طُرحت على النقاش في المهرجانات الانتخابية، لكنّ المرشّحين تطرّقوا أيضاً إلى مسائل التعليم، والمياه، والمهاجرين واللاجئين، والبنى التحتية. رغم ذلك، قلةٌ من المرشحين فقط وضعت مقترحات ملموسة للسياسات أو برامج مستندة إلى القضايا. وبالرغم من الاختلاف الواسع في الآراء حول هيكلية عمل الانتخابات، أشار معظم المرشّحين إلى أنّ إصلاح قانون الانتخابات وتحويله إلى قانون دائم ينبغي أن يحتلّ الأولوية بالنسبة لمجلس النوّاب الجديد.

فضلاً عن ذلك، واظب المرشّحون على إقامة خيمٍ دعائية كبيرة لعرض نشاطاتهم الأساسية ضمن إطار الحملات الانتخابية؛ وكانت الوفود تتراوح بين المئات والآلاف من الأشخاص باختلاف المرشّحين. كما استخدم المرشّحون، ضمن حملاتهم، طرقاً أخرى للتواصل مع الناخبين، مثل: الاجتماعات الفردية مع أرباب الأسر والناخبين المحتملين؛ والملصقات واللافتات؛ والإعلانات المدفوعة في الصحف والمواقع الإلكترونية والشاشات التلفزيونية، مع الإشارة إلى أنّ الإعلانات ذات الكلفة المرتفعة في وسائل الإعلام لم تكن بمتناول معظم المرشّحين خارج عمّان. بالإضافة إلى ذلك، خاض معظم المرشّحين تجربة الإعلام الجديد، مثل الفيس بوك، رغم أنّ هذه الأدوات لم تكن جوهرية بالنسبة لأيّ حملة، ولم تتمكّن من أن تحل محل أدوات التواصل الشخصي مع الناخبين. فاستخدم المرشّحون الأصغر سنّاً والمقيمون في المدن وسائل الإعلام الاجتماعي، وخدمات الرسائل القصيرة، والبريد الإلكتروني للتواصل مع الناخبين. كما جرّب المرشّحون في محافظة العقبة الجنوبيّة إرسال الرسائل الصوتية من خلال الاتصال المباشر، وهي تقنية جديدة بالنسبة للحملات في الأردن.

كما وظلّ الرجال يشكّلون العنصر الغالب في الفرق المنظِّمة لحملات المتنافسين، سواء كان المرشّح ذكراً أم أنثى؛ فلم تكن النساء يشغلنَ إلا عدداً بسيطاً جداً من المناصب الرفيعة المستوى.

الإنفاق على الحملات

لا ينصّ قانون الانتخابات المؤقّت على سقف معيّن لتمويل الحملات ولا يلزم المرشّحين بالكشف عن الأموال التي أنفقوها على الحملات، لذا من الصعب مراقبة عملية جمع التبرّعات ونفقات الحملات. لكنّ الكشف عن الأموال المنفقة خلال الحملات أمرٌ ضروري لضمان انتخابات نزيهة وشفافة. وقد بلغ معدّل التكاليف المطلوبة لتنظيم حملة انتخابية ما بين بضعة آلاف من الدنانير وعدة ملايين.[١٢] وقد اعتمد أغلب المرشّحين على ثرواتهم الخاصة ودعم أقاربهم لتمويل حملاتهم.[١٣] وبغضّ النظر عن القدرة المالية لكلّ مرشّح، لم يكن يسعَ معظم المرشّحين إلى جمع الأموال. وكان بضعة مرشّحين قد استخدموا موظّفين مدفوعي الأجر، فيما اعتمدت الأغلبية على خدمات المتطوّعين.

وكان عددٌ من المرشّحين في عمّان قد عبّروا عن سخطهم لاضطرارهم إلى شراء الإعلانات من أجل تلقي تغطية إعلامية إيجابية. وبدا أنّ القنوات التلفزيونية المحلية واللافتات الإلكترونية كانت الحلّ الأكثر اقتصادية، مع أنّ أحد المواقع الإلكترونية الإخبارية رفع سعر الإعلانات على صفحته الرئيسية إلى ما يتراوح بين ٢٠٠٠ و١٠ آلاف دينار أردني، تبعاً لفترة نشر اللافتة على الموقع. في هذا الإطار، يقول أحد الصحافيين في جريدة محلية أنّ إعلاناً يحتلّ ربع صفحة يكلّف ما معدّله ٣٠٠ دينار في اليوم، مقابل ١٠٠٠ دينار في اليوم في العام ٢٠٠١. وشرح الصحافيّ نفسه أنّ قسم المبيعات في الصحيفة كان منفصلاً عن قسمَي التحرير والأخبار، لتجنّب أي تضارب فعليّ أو محتمل في المصالح.

طيلة فترة تنظيم الحملات، بقي شراء الأصوات مشكلةً خطيرة. فرغم العقوبة الصارمة الجديدة (حتى ٧ سنوات في السجن) التي نصّ عليها قانون الانتخابات المؤقّت لعام ٢٠١٠، زعم العديد من المرشّحين أنّ شراء الأصوات شائع، وأنّ الحكومة على علمٍ بحدوثه. وكان عدّة مرشّحين ممّن تحدّثوا إلى متابعي المعهد الديمقراطي الوطني قد وصفوا الصفقات المالية وغيرها من الخدمات المقدّمة كأعمال خيرية، مشيرين إلى أنّ الوضع المتردّي للاقتصاد الأردني دعا إلى استحداث ما يسمى بـ «المال السياسي». قبل أيام من الانتخابات، أعلنت الحكومة أنّها باشرت بفتح عشرة تحقيقات في بعض المزاعم عن شراء الأصوات.[١٤]

الأمن

شهدت فترة تنظيم الحملات الانتخابية الكثير من مظاهر التوتّر والعنف بين العشائر. ففي ٢٥ أكتوبر، أُردي رجلٌ برصاصة قاتلة خلال قيادته سيارةً برفقة ابن عمّه، أحد المرشّحين في دائرة الشوبك (الدائرة الثانية في معان)، وهما متّجهَان نحو جامعة الحسين للمشاركة في مناظرة من تنظيم مركز الحياة. ومن الحوادث الأخرى التي تمّ الإبلاغ عنها أيضاً: الإحراق المتعمّد لخيم المرشّحين في

١٢ في الكرك مثلاً، قدّر أحد المرشّحين المبلغ الذي أنفقه على حملته الانتخابية بمليون دينار أردني، كما قدّر معدّل إنفاق خصمه الأساسي بخمسة ملايين دينار.

١٣ أخبرت إحدى المرشّحات في دائرة مادبا الثانية المعهد الديمقراطي الوطني أنّ الدعم المالي الذي تتلقاه يفد من أقاربها بشكل كبير، وأنها توقّعت إنفاق ٣ آلاف دينار من مالها الخاص. في عمّان، أشار أحد المرشّحين الذكور في الدائرة الثانية عن نيّته بإنفاق ١٥٠ ألف دينار من ماله الخاص.

١٤ Dalgamouni, Rand. “10 under investigation for vote-buying, including candidate.” Jordan Times 5 November 2010 http://www.jordan-times.com/?news=31597

البلقاء وإربد ولمنزل إحدى المرشّحات في عمّان؛ وإطلاق النار على سيّارة تابعة لإحدى المرشّحات أثناء قيامها بالدعاية الانتخابية في البادية الشمالية؛ فضلاً عن اشتباكات بين العشائر في عجلون، إربد، الكرك والمفرق. بالإضافة إلى ذلك، سُجّلت اشتباكات بين طلاب جامعيين في الكرك وإربد، مع أنّ تقارير لاحقة شكّكت في أن يكون اشتباك إربد مرتبطاً بالانتخابات. كما أنّ أحد المرشّحين المنتمين إلى جبهة العمل الإسلامي سابقاً تعرّض للضرب في ٢٠ أكتوبر، ونُقل على إثر ذلك إلى المستشفى. وكانت الحوادث ناتجة عن توتّر شديد بين الأسر والعشائر المتنافسة، ولم يعزَ إلى تصرّفات الحكومة. ومع أنّ المتابعين لاحظوا أنّ القوّات الأمنية تحرّكت بسرعة لضبط هذه الحوادث، كان بإمكان الحكومة أن تبذل المزيد من الجهود للحؤول دون استشراء العنف المتعلق بالانتخابات. فضلاً عن ذلك، لم تُنشر معلومات وافية عن التحقيق ومدى ملاحقة مرتكبي تلك الجرائم.

إلى جانب الحوادث المذكورة أعلاه، سُجّل عددٌ من حوادث التهديد والتخويف، وفي بعض الحالات العنف، ضدّ المرشّحات. ومردّ ذلك، على الأرجح، إلى التافس العشائري أو وجهات النظر التقليدية تجاه دخول النساء إلى المعترك السياسي. جديرٌ بالذكر أنّ دائرة البادية الجنوبية، وهي دائرة محافظة أكثر من غيرها بشكلٍ عام، لم تشهد ترشّح أي امرأة. وكانت ستّ نساء على الأقل قد أبلغنَ عن تلقّيهن تهديدات مباشرة، أو عن إتلاف بعض الملصقات واللافتات الخاصة بحملاتهنّ الانتخابية. فضلاً عن ذلك، أبلغت امرأتان عن تهديدات ضدّ حياتهما. وتجدر الإشارة إلى أنّ القسم الأكبر من الضغوطات ضدّ النساء كان يصدر عن أسرة المرشّحة نفسها. ففي الطفيلة مثلاً، انسحبت إحدى المرشّحات التي كانت قد تلقّت موافقة أسرتها من السباق الانتخابي، في الأسابيع الأخيرة من الحملة، بسبب تهديدات تلقّتها بعد أن كانت العشيرة قد قرّرت دعم أحد المرشّحين الذكور.

إجراءات الاقتراع والفرز في يوم الانتخاب

نسبة مشاركة الناخبين

وفقاً للأرقام الرسمية، أدلى ٥٣٪ من الناخبين المسجّلين بأصواتهم في يوم الانتخاب . ويعتبر هذا الرقم متوافقاً مع السنوات الماضية. لكنّ جبهة العمل الإسلامي شكّكت بالنتائج الرسمية، مدّعيةً أنّ نسبة المشاركة لم تتجاوز الثلاثين بالمائة. للأسف، ليس من الممكن التحقق من نسبة المشاركة الرسمية بشكل مستقل، من دون الحصول على إجمالي عدد الناخبين الذين يدلون بأصواتهم في كلّ مركز اقتراع. ومع أنّ المسؤولين نشروا العدد الإجمالي للأصوات التي نالها كلّ مرشّح، إلا أنّ عدد أوراق الاقتراع غير الصالحة والباطلة والبيضاء في كلّ مركز اقتراعي لم يكن بمتناول المتابعين المحليين والدوليين، ولم ينشر للعلن.

تنوّعت نسبة المشاركة بين دائرة انتخابية وأخرى، وسُجّلت النسبة الأعلى من المشاركة في المناطق الريفية بالمقارنة مع المدن. وفقاً للأرقام الرسمية، سجّلت الطفيلة، وهي محافظة ريفية في الجنوب، أعلى نسبة من المشاركة، بلغت ٧٥.٣٪. أما محافظتا عمّان والزرقاء اللتان تتضمّنان اثنتين من أكبر المدن في الأردن، فشهدتا أقل نسبة مشاركة بلغت ٣٧.٣٪ في عمّان و٣٩.١٪ في الزرقاء. ولم تتضمّن الأرقام الرسمية أيّ معلومات حول ديموغرافية الناخبين.

نسبة المشاركة في الانتخابات الأخيرة

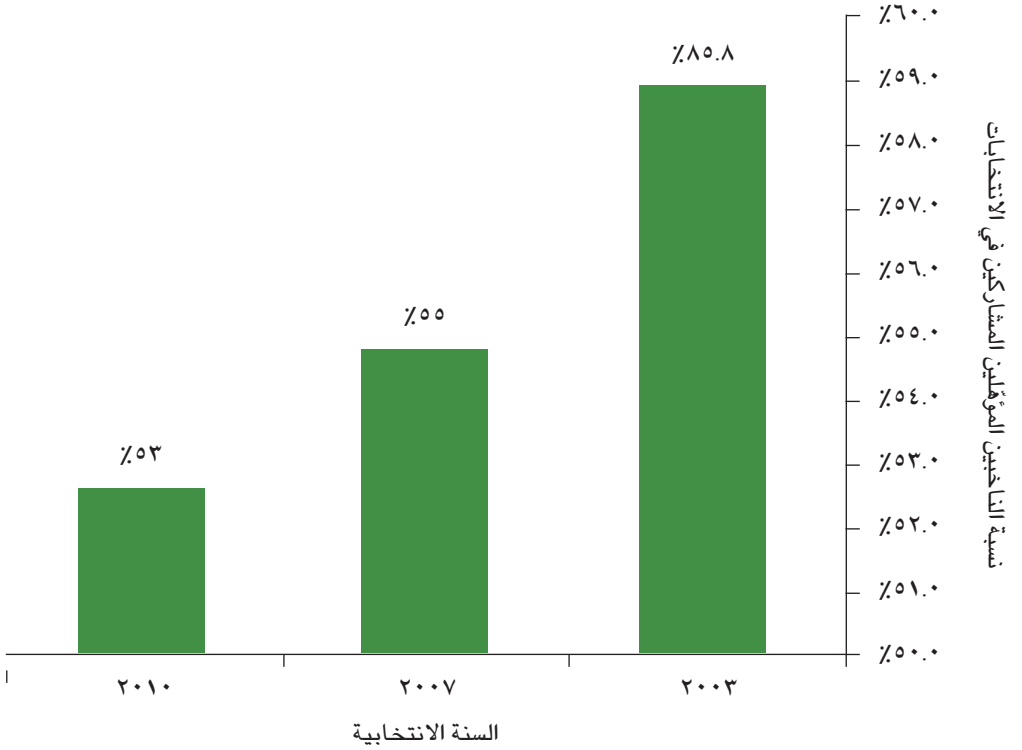

نسبة المشاركة وفقاً للمحافظة

المحافظة	نسبة المشاركة	عدد الناخبين المسجّلين
البادية الشمالية	٪٨٠.٦ (٤٥٠٩١ ناخباً)	٥٥٩٢٦
البادية الجنوبية	٪٧٩.٦ (٣٣٠٦٩ ناخباً)	٤١٥٣٠
البادية الوسطى	٪٧٧.٩ (٣٠٤٥٢ ناخباً)	٣٩١٠٥
الطفيلة	٪٧٥.٣ (٣٢١٢٦ ناخباً)	٤٣٥٨١
مادبا	٪٧٥.٠ (٥٠٥٤٣ ناخباً)	٦٩٢٤٦
الكرك	٪٧٤.٢ (٨٥٧٩٠ ناخباً)	١٢٠٢٩٢
عجلون	٪٧٣.٢ (٥٢٠٣٧ ناخباً)	٧٣٧١٤
المفرق	٪٧٢.٢٣ (٤٠٩٩١ ناخباً)	٥٦٧٥٣
معان	٪٧٠.٣ (٢٧١١٩ ناخباً)	٣٨٠٦٣
جرش	٪٧٠.٢ (٤٨٣٥١ ناخباً)	٦٨٨٥٧
البلقاء	٪٦٦.٧ (١٣١٢٤٥ ناخباً)	١٨٩٢٩٩
إربد	٪٦٠.٨ (٢٤٧٧١٤ ناخباً)	٤٨٥٩٣٤
العقبة	٪٥٩.٦ (١٥٩٣٤ ناخباً)	٢٦٧٣٨
الزرقاء	٪٣٩.١ (١٠٥٠٧١ ناخباً)	٢٩٨٢٨٩
عمّان	٪٣٧.٣ (٢٥٦٤٥٦ ناخباً)	٧٨٠٥٥٥

عملية الاقتراع

باستثناء اضطرابات بسيطة نشأت نتيجة انتظار الناخبين في صفوف طويلة في عدّة مراكز اقتراع، جرت عملية الاقتراع بهدوء ونظام في أكثر المراكز الاقتراعية التي زارها متابعو المعهد الديمقراطي الوطني. وكان المسؤولون عن هذه المراكز، في أغلب الحالات، مدرَّبين بشكل حسن وملتزمين بإجراءات التصويت.

افتُتحت صناديق الاقتراع في السابعة صباحاً وأُغلقت في السابعة مساءً. وقد تُرك للمحافظ حرية تمديد التصويت لساعتين إضافيتين (حتى التاسعة مساءً) إذا اعتبر أنّ جزءاً كبيراً من الناخبين سيُحرم من حقّه في التصويت في حال أُغلقت المراكز في الوقت المقرّر سلفاً. لكن لم يختر أيّ محافظ الاستفادة من هذا الحقّ. وفتحت معظم المراكز الاقتراعية أبوابها في الموعد المناسب؛ أما تلك التي لم تفتح في الوقت المحدد، فعزي السبب قي ذلك إلى مشاكل بسيطة عائدة إلى نظام الكمبيوتر الجديد المعتمد لتحديد هوية الناخب، وبعض الصعوبات الفردية التي تمّ حلّها بسرعة. فضلاً عن ذلك، كانت أوراق الاقتراع، وقوائم الناخبين، والسجلات التي يوقّع عليها الناخبون، واستمارات الشكاوى، وبقية المواد كلها جاهزة في كلّ المراكز الاقتراعية التي زارتها بعثة المعهد الديمقراطي الوطني تقريباً.

عندما وصل الناخبون إلى مركز الاقتراع، انضمّوا إلى صفّ وصل حتى القاعة التي تواجد فيها مسؤولو الانتخابات والستار العازل. وكانت إجراءات الانتخابات تنصّ على السماح لناخب واحد فقط بالتواجد في حجرة الاقتراع في وقت معيّن، لكنّ الواقع كان غير ذلك، حيث تدفقت، فعلياً، صفوف طويلة من الناخبين إلى حجرات الاقتراع في الوقت عينه. وقد طُلب من الناخب، لدى وصوله، إبراز بطاقة هويته التي ما يلبث رئيس لجنة الاقتراع والفرز أن يفحصها ليتأكّد مما يلي:

أ) عدم استخدام بطاقة الهوية نفسها للاقتراع قبل ذلك.
ب) مطابقة الصورة على بطاقة الهوية مع الناخب. إذا كانت الناخبة ترتدي النقاب، يجب أن يقوم أحد أفراد لجنة الاقتراع من النساء بالتأكد من مطابقة الصورة مع الناخبة خلف ستار عازل.
ج) مطابقة الدائرة الانتخابية التي يتواجد فيها المكتب الاقتراعي المعنيّ مع المعلومات الموجودة على البطاقة.

أدّى المعيار الأخير إلى الارتباك في عدّة مراكز اقتراع، كما تمّ منع بعض الناخبين من التصويت لأنهم لم يقوموا بتحديث بطاقة هويّتهم قبل الانتخابات. وكان العديد من هؤلاء ينتمي إلى فريق الـ١٦٥ ألف ناخب الذين تمّ ردّهم إلى الدوائر التي كانوا مسجّلين فيها قبل انتخابات العام ٢٠٠٧، لكنهم لم يحصلوا على بطاقات هوية جديدة. ومع أنّ بعض الناخبين الذين حُرموا من حقّ التصويت قابلوا هذا القرار بغضب عارم، إلا أنّ المعهد الديمقراطي الوطني لم يلحظ أيّ عراقيل جسيمة أوقفت إجراءات التصويت بسبب هذه الممارسة. ولم يتمّ اتّخاذ أي إجراءات لتنظيم تصويت معلّق.

بعد التحقق من بطاقة هوية الناخب، كانت تُحال إلى عامل الكومبيوتر الذي يقوم بمراجعة قائمة الناخبين الإلكترونية للتأكّد من أنّ الناخب لم يقترع مسبقاً. وقد شهد اليوم الانتخابي استخدام نظام إلكتروني، على درجة عالية من التكنولوجيا، لتحديد هوية الناخبين. فتمّت مقارنة بطاقات الهوية التي أبرزها الناخبون بقاعدة بيانات تحوي أسماء جميع الناخبين المؤهّلين، مع تحديث التغييرات التي أجريت في كلّ دائرة انتخابية، بالوقت الفعلي، على امتداد النظام بأكمله. ورغم بعض البلاغات الفردية عن تعطّل النظام، بدا أنه عمل بشكلٍ فعّال في اليوم الانتخابي عامّةً.

وكإجراء إضافي للحؤول دون التصويت المزدوج، أقدم العاملون في مكاتب الاقتراع على قصّ زاويتين من زوايا بطاقة الهوية الوطنية بمقصّ ذي شفرتين مسنّنتين، قبل ردّ البطاقة إلى الناخب. ولاحظ متابعو المعهد الديمقراطي الوطني عدّة حالات لأشخاص يحاولون التصويت غير مرّة، وبعضهم في المكتب الاقتراعي نفسه. لكن بفضل استخدام نظام الكومبيوتر ووسم بطاقات هوية الناخبين، تمكّن المسؤولون من القبض على العديد من هؤلاء المخالفين، فإمّا أمروهم بمغادرة مركز الاقتراع أو أخطروا الضباط المتمركزين داخل مركز الاقتراع أو بالقرب منه. رغم ذلك، سجّل متابعو المعهد الديمقراطي الوطني عدّة حالات منفردة للتصويت المتكرر، من خلال استخدام بطاقات هوية مزوّرة، وفي حالة واحدة، عن طريق تغيير الناخب لملابسه لا أكثر.

بعد أن يُسمح للناخبين بالتصويت، يستلمون ورقة اقتراع رسمية، يختمها المسؤولون الانتخابيون في مكتب الاقتراع. وقد استُخدم الستار العازل أثناء الاقتراع، فضلاً عن صناديق الاقتراع الشفافة والمختومة التي تحمل أرقاماً متسلسلة، بشكلٍ متوافق مع المعايير الدولية، مما شكّل خطوة إضافية باتجاه ضمان سرية التصويت.

إلى جانب ذلك، لم تتمّ معالجة النظام غير المألوف للدوائر الفرعية «الوهمية» بشكلٍ موحّد داخل مكاتب الاقتراع. ففي بعض مكاتب الاقتراع، تضمّنت قائمة المرشّحين إشارةً إلى الدائرة الفرعية التي يتنافس فيها المرشّحون. أما في مكاتب أخرى، فلم تتمّ الإشارة إلى الدائرة الفرعية في قائمة المرشّحين. ومع أنّ المسؤولين الأردنيين شرحوا أنّ إدراج الدائرة الفرعية في قائمة المرشّحين لن يهمّ الناخبين الذين سيدلون بصوت واحد فقط للمرشّح الذي سيختارونه، إلا أنّ بعثة المتابعة اعتبرت أنّ ندرة المعلومات بشأن كل مرشّح ومنافسه المباشر تحدّ من قدرة المواطنين على التصويت بشكلٍ استراتيجي.

من المسائل الأخرى التي أقلقت المتابعين الدوليين هي انتشار «حالات التصويت العلني»، حيث يتمّ الإعلان عن خيار الناخب بصوتٍ عالٍ. وكان هذا التقليد رائجاً في

الأردن لعدّة سنوات. ومع أنّ قانون الانتخاب لعام ٢٠١٠ شدّد من العقوبات المفروضة على هذه الممارسة، إلا أنها ما زالت تُستخدم لمساعدة الأميّين على التصويت، وبالتالي فمن الصعب حظرها كليّاً. وقد درج العديد من الأردنيين المسنّين على التصويت «العلني» طيلة حياتهم، ومن هنا فإنّ بعض الأردنيين يتوقّعون الاستمرار في هذه العملية. لكن يلجأ بعض المرشّحين إلى تشجيع «التصويت العلني» للتحقّق من أنّ الناخب الذي باعهم صوته قد اقترع لمصلحتهم فعلاً؛ وقد لقيت هذه الممارسة انتقاداً بصفتها تقنية مستخدمة لتخويف الناخبين ودفعهم إلى دعم مرشّح معيّن.

إمكانية وصول الناخبين الأميّين والناخبين المعوّقين

عند دخول الناخب الأميّ إلى مكتب الاقتراع، توجب عليه إخطار رئيس المكتب الذي يعلن على الحاضرين أنّ الناخب المعني أميّ. فإذا لم يتوفّر أي دليل يخالف هذا الأمر، يقوم رئيس المكتب بتسجيل اسم الناخب ورقم بطاقة هويته كما يأخذ بصماته.[١٥] بعد ذلك، يهمس الناخب اسم المرشّح الذي يفضّله في أذن رئيس المكتب الذي ما يلبث أن يملأ ورقة الاقتراع، ويسلّمها إلى الناخب ليسقطها في صندوق الاقتراع. تُعرف هذه الممارسة باسم «الهمس سرّاً» وهي غير متوافقة مع المعايير الدولية. ومع أنّ القانون يشترط على رئيس المكتب أن يطرد أي ناخب يجيد القراءة والكتابة لكن يدّعي أنه أميّ، فإنّ المعهد الديمقراطي الوطني لم يشهد على مثل هذه الحالة.

رغم أنّ الإجراءات المخصّصة للناخبين الأميين تحسّنت منذ إجراء الانتخابات الماضية، بدا من تقارير المتابعين أنّ عدداً مرتفعاً من الناخبين، إلى حدٍّ يفوق المعقول، زعموا أنهم أميّون. فقد أُدرج ٢٠٪ من الناخبين في مكاتب الاقتراع التي زارها متابعو المعهد الديمقراطي الوطني ضمن القوائم التي يوقّع عليها «الناخبون الأميّون»، مع أنّ المعدّل الوطني للأمية في الأردن يبلغ ٩.٤٪. ولا ريب في أنّ هذا الأمر يثير الشكوك بشأن سرية التصويت، واحتمال شراء الأصوات، وغيرها من المخالفات.

فضلاً عن ذلك، أُعدّت بعض التدابير لضمان وصول الأشخاص المعوّقين، كافتتاح مكاتب اقتراع مخصصة للناخبين المعوّقين، والسماح بأن يرافقهم مساعد خاص لإعانتهم خلال عملية التصويت. وقد أوصى المتابعون بإدراج «نصائح» ترشد إلى كيفية التعامل مع الناخبين المعوّقين ضمن الكتيّب الخاص بإجراءات العاملين في مراكز الاقتراع. رغم ذلك، لاحظ المتابعون أنّ عدداً من مكاتب الاقتراع كان يفتقر إلى الممرّات المنحدرة والتسهيلات الأخرى التي يحتاج إليها الناخبون المعوّقون. في بعض الحالات، لم يكن المسؤولون عن مكاتب الاقتراع والقوى الأمنية مدركين أنّ الأولوية يجب أن تُمنح للأشخاص المعوّقين.

النساء في اليوم الانتخابي

توفّرت ثلاثة أنواع من المراكز الاقتراعية للناخبين: المراكز المخصّصة للذكور، وتلك المخصّصة للإناث والمراكز المختلطة. في

١٥ لاحظ متابعو المعهد الديمقراطي الوطني أنّ إجراءات رفع البصمات للناخبين الأميين لم تكن متّبعة بشكلٍ موحّد في جميع الحالات.

المراكز الاقتراعية المختلطة، تمّ فصل الرجال عن النساء وتوزيعهم على مكاتب اقتراعية منفصلة. لكن، رغم هذه المحاولات المبذولة لتشجيع النساء على المشاركة في التصويت، غلب العنصر الذكوري على العاملين في مكاتب الاقتراع المخصصة للإناث. ولعلّ المناصب الانتخابية الوحيدة التي شغلتها النساء بشكلٍ أساسي اقتصرت على العاملات المسؤولات عن إدخال البيانات في المكاتب الاقتراعية، يوم الانتخابات. من هنا، فإنّ ندرة النساء العاملات في مكاتب الاقتراع، وتواجد القوى الأمنية بلباسها الموحّد داخل هذه المكاتب، طرحا بعض الصعوبات على صعيد التأكّد من هوية الناخبات المنقّبات. فضلاً عن ذلك، لاحظ متابعو الانتخابات أنّ لجان الاقتراع المؤلّفة من الذكور فقط تسبّبت بمشكلة للناخبات الأميّات اللواتي أبدينَ انزعاجاً من اضطرارهنّ للاقتراب من رئيس لجنة الاقتراع للهمس بخيارهنّ في أذنه.

بالإضافة إلى ذلك، تخوّف المتابعون المحليون من أن تكون الناخبات اللواتي يرافقهنّ الرجال إلى مكاتب الاقتراع، وينتظرونهنّ في الخارج ريثما ينتهينَ من التصويت، يتعرّضنَ لضغوطات من أجل التصويت لمرشّحين معيّنين.

مندوبو المرشّحين

نظّم المرشّحون ومندوبوهم حملات ناشطة في الشوارع خارج مراكز الاقتراع، كما كان المندوبون حاضرين في معظم مكاتب الاقتراع، وقد بدا أنّ العديد منهم لم يكن مدركاً لطبيعة دوره فعلاً. كما لاحظ المتابعون حالات تواجدت فيها شعارات بعض المرشّحين داخل مكاتب الاقتراع، في ما يُعدّ انتهاكاً واضحاً للقانون لم يتنبّه له معظم المسؤولين عن الانتخابات.

المتابعة المحلية والدولية

كانت هذه الانتخابات هي الأولى التي يوافق فيها الأردن على استقبال أعداد ملحوظة من المتابعين المحليين والدوليين ومنحهم بطاقات اعتماد. فأرسل المعهد الديمقراطي الوطني بعثةً ضمّت ٦١ متابعاً معتمداً لأمد طويل وقصير، أقبلوا من ١٨ دولة ومنطقة. وتمّ نشر هؤلاء المتابعين في مختلف أنحاء الأردن، في مختلف الدوائر الانتخابية ضمن المحافظات الأردنية الاثنتي عشرة. بدورهما، أرسل المعهد الجمهوري الدولي والاتحاد الأوروبي بعثتَي متابعة أيضاً. فقام هؤلاء المتابعون الدوليون، الذين أمكن التعرّف إليهم من خلال شارات زرقاء أصدرتها الحكومة، بمتابعة كيفية افتتاح مراكز الاقتراع، وإجراءات التصويت، وفرز الأصوات في مكاتب الاقتراع، فضلاً عن جمع النتائج في مراكز الفرز النهائي للأصوات في كلّ دائرة انتخابية.

أما منظمات المجتمع المدني الأردنية، فقد نشرت، بقيادة المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة، أكثر من ٣ آلاف متابع محلي في مختلف أنحاء البلاد، ضمن فرق ثابتة ومتنقّلة. يمثّل هذا الأمر سابقةً يُشهد لها، لكنّ المعهد الديمقراطي الوطني علم أنّ أكثر من مئة متابع محلي حُرموا من الدخول إلى مراكز الاقتراع والفرز النهائي للأصوات في الدائرة. كذلك، سُجّلت حالات لمسؤولين منعوا المتابعين من إدخال هواتفهم الخلوية إلى المراكز– وهي أدوات أدّت دوراً مهماً في عملية المتابعة– أو منعوهم من معاودة الدخول إلى المركز بعد أن كانوا قد خرجوا منه للإبلا غ عن النتائج التي توصّلوا إليها.

اتّهامات بشراء الأصوات

من الصعب جداً إجراء تحقيق بشأن شراء الأصوات أو التثبت من حدوثه. فلم يتمكّن أي متابع محلي أو دولي من جمع أدلة على هذا الأمر أو الاستماع إلى شهادات من الناخبين الذين يمكن أن يكونوا قد تلقّوا رشاوى خلال اليوم الانتخابي. رغم ذلك، سمع المتابعون عن مزاعم بحدوث عملية شراء الأصوات، وبأنّ هذا الأمر قد أدى، في حالة واحدة على الأقل، إلى تصادم عنيف بين العشائر المتنافسة. وقد اعتبر المتابعون المحليون أنّ مشكلة شراء الأصوات، وعدم تحرّك الحكومة للحؤول دون هذه الممارسة، هي إحدى أخطر المشاكل التي شهدتها تلك الانتخابات.

إجراءات الأمن في اليوم الانتخابي

انتشر العنف بطريقة متفرّقة في مختلف أنحاء البلاد خلال اليوم الانتخابي، فسُجّلت اشتباكات بين العشائر في الكرك قُتل نتيجتها شخصان وجُرح عشرة على الأقل. في دائرة عمّان السادسة، اندلعت أعمال الشغب ونُقل أحد المرشّحين إلى المستشفى بعد تعرّض منزله للهجوم. وقد لاحظ المتابعون في الزرقاء انتشار حشود مثيرة للشغب خارج العديد من مراكز الاقتراع، مع الإشارة إلى أنّ المراكز المخصصة للنساء كانت الأكثر حساسية نظراً لتجمهر الرجال في محيطها كطريقة للضغط على الناخبات. فضلاً عن ذلك، سادت الفوضى في عدة مراكز للفرز النهائي في الدوائر الانتخابية في البلقاء وعمّان والمحافظات الشمالية. وفي بعض الدوائر الانتخابية، جُنّدت القوى الأمنية بأدوات مكافحة الشغب في محاولة لتهدئة مناصري المرشّحين الذين كانوا قد تجمهروا بالعصيّ والقضبان. ويمكن القول إنّ ردة فعل القوى الأمنية الأردنية على أحداث العنف كانت، في الغالب، محترفة وفعّالة وملتزمة بالإجراءات.

من المسائل الأخرى التي أقلقت المتابعين هي تواجد مسؤولي الأمن بلباس مدنيّ داخل مراكز الاقتراع، فأعرب المتابعون عن تخوّفهم من التأثير الذي يمكن أن يخلّفه هذا

الأمر على الناخبين. فوفقاً لإجراءات الانتخابات، لا يجوز للمسؤولين عن الأمن أن يدخلوا مكاتب الاقتراع إلا إذا طلب منهم رئيس لجنة الانتخابات في ذلك المكتب بالذات الدخول لحلّ مشكلة. لكنّ العديد من رجال الأمن تجاهلوا هذا النظام وظلّوا متواجدين في مكتب الاقتراع طيلة مراحل عملية التصويت.

فترة ما بعد الانتخابات مباشرة

جمع نتائج التصويت

عند انتهاء عملية الاقتراع، يتولى عدّ الأوراق رئيس لجنة الاقتراع والفرز في كلّ مكتب اقتراع. وفي هذا الإطار، ذكر المتابعون أنّ إجراءات فرز الأصوات اتصفت بالشفافية، حيث كان رئيس اللجنة يُبرِز كل ورقة اقتراع أمام الحضور عند احتساب الصوت، وفقاً للإجراءات المنصوص عليها، مع أنّ عدداً من رؤساء اللجان لم يعرضوا أمام المتابعين الحاضرين في القاعة أوراق الاقتراع. كما تحدث المتابعون عن إغفال إحصاء الأوراق غير المستعملة في عدة حالات. كانت كل لجنة تسجّل النتائج بوضوح على لوحة ظاهرة أمام الحضور فيما تودع نسخة عنها، موقّعة من مندوبي المرشحين، ضمن ظرف مختوم. ثمّ يُصار إلى إدراج النتائج ضمن جهاز الكمبيوتر، فإرسالها إلكترونياً عبر الشبكة الداخلية لوزارة الداخلية إلى مراكز الفرز النهائي في الدوائر. ولكنه تعذّر على المتابعين التحقق من الوجهة التي سلكتها المعلومات، وفحوى المعلومات التي وصلت إلى تلك الوجهة.

بعد انتهاء عملية الفرز، تمّ نقل صناديق الاقتراع والظروف المختومة إلى مراكز الدوائر، حيث تمّ جمع الأصوات. فسُمِح للمتابعين المحليين والدوليين بمتابعة هذه العملية وتدوين ملاحظاتهم أثناء عملية فرز الأصوات في مراكز الدوائر، مما شكّل سابقة في تاريخ الأردن. ورغم صعوبة متابعة عملية فرز الأصوات وجمعها، فقد تحقّق متابعو المعهد، ضمن عيّنة عشوائية من مراكز الاقتراع، من أنّ نتائج الفرز في هذه الأخيرة جاءت مطابقة لنتائج الفرز في مراكز الدوائر. إلا أنّ النتائج النهائية أو حصيلة الأصوات لم تُنشِر أمام الحاضرين ولم توزّع على المتابعين أو مندوبي المرشحين.

نتائج الانتخابات

في ١٠ نوفمبر، أعلن وزير الداخلية أسماء المرشحين الفائزين. فقد بلغ عدد النواب المنتخَبين للمرة الأولى ٨٣ من أصل ١٢٠ مقعداً، بما في ذلك ٨ مسؤولين سابقين في الحكومة، وعضوان سابقان من مجلس الأعيان. كما فازت النساء بـ١٣ مقعداً في البرلمان، وإحداهن من خارج نظام الكوتا، فضمّت هذه المجموعة الجديدة من البرلمانيات أول امرأة مسيحية، وأول امرأة منتخَبَة من دوائر البدو، وأول امرأة من عمان تفوز من خارج نظام الكوتا. وبالتالي يتبيّن أنّ المخاوف الأولية من أن يسيء نظام الكوتا إلى المرشحات في المدن الكبرى لم تكن في محلها بعد أن تمكّنت نساء من محافظتي عمان والزرقاء من إحراز الفوز في الانتخابات.

رغم إقدام جبهة العمل الإسلامي على مقاطعة الانتخابات، فقد شهدت الانتخابات فوز ١٨ عضواً حزبياً، فكانت بالتالي أول انتخابات تنجح فيها أحزاب سياسية غير جبهة العمل الإسلامي في إيصال أعضاء لها إلى البرلمان. إلا أنّ معظم المرشحين المنتخبين والمعروفين بارتباطاتهم الحزبية خاضوا الانتخابات بصفتهم مرشحين مستقلين، وليس على أساس برامج حزبية، فيبقى إذذاك مجلس النواب هيئة تتكوّن بشكل رئيسي من أشخاص مستقلين ذوي ولاءات عشائرية، في حين تغيب عنه المعارضة المنظّمة.

تحت ضغط وسائل الإعلام والمتابعين المحليين، عمدت وزارة الداخلية إلى نشر عدد الأصوات التي نالها جميع المرشحين، الفائزين منهم والخاسرين، على موقعها الإلكتروني في ١١ نوفمبر. وتسجّل هذه الخطوة تقدماً ملموساً مقارنةً بإجراءات العام ٢٠٠٧، حيث لم تعلن الوزارة إلا نتائج الفائزين.

وكان نشر عدد الأصوات قد سمح بتحليل تأثير الدوائر الفرعية «الوهمية» على مجمل نتائج الانتخابات. ففي حين أن الفائزون بمعظمهم قد استحقوا الفوز بمقاعدهم، يتبيّن في المقابل أنّ ٢٣ مرشحاً فائزاً، بمن فيهم أربع نساء فزن بموجب نظام الكوتا، قد حصلوا على عدد أصوات دون عدد الأصوات التي حصل عليها مرشحون خاسرون في دوائر فرعية أخرى ضمن دوائرهم. يُذكر مثلاً أنّ أحد الفائزين في دائرة عمان الأولى نال ٢١٢٥ صوتاً فيما نال مرشح خاسر في الدائرة ذاتها ٢٤٠٤ أصوات. فكان هذا الأخير ليفوز على المرشح السابق بمقعد في الدائرة لولا تطبيق نظام الدوائر الفرعية الوهمية.

كما تبيّن من إعلان النتائج أنّ بعض المرشحين الفائزين حقق فوزاً كاسحاً في الانتخابات، فيما فاز ١٢ مرشحاً بفارقٍ لا يتخطى ١٠٠ صوت. لكنّ القانون لا ينصّ على أحكام تقضي بإعادة الفرز تلقائياً في مثل هذه الحالة، مع أنّ تلك الأحكام قد تكون مجدية في بعض المعارك الانتخابية.

بما أنّ المرشحين استطاعوا أن يختاروا بحرية الدائرة الفرعية التي يريدون التنافس فيها، فقد دلّت عمليات الفوز الساحق التي سجّلتها هذه الانتخابات أنّ عدة مرشحين ربما قد اختاروا دوائرهم الفرعية بالتنسيق في ما بينهم، بحسب ما استشفّه متابعو المعهد من بعض المرشحين. كما تبيّن أنّ هذه الممارسة شاعت أيضاً بين النساء اللواتي خضن المعركة الانتخابية على أساس نظام الكوتا للمقاعد، حيث اتخذت غالبيتهن قراراً استراتيجياً بعدم مواجهة بعضهن البعض، لئلا تتوزّع الأصوات. وقد أظهرت نتائج الانتخابات المكاسب المتواضعة التي حققتها المرشحات، إذ حصلن على ٦٪ من مجموع الأصوات، مع تسجيل زيادة عن العام ٢٠٠٧ بلغت نسبتها ٣.٤٪.

المنافسات الأكثر شدّة، حيث الفارق لا يتجاوز ١٠٠ صوت			
الدائرة/الدائرة الفرعية	الفائز (الأول)	الفائز الثاني	فارق الأصوات
الطفيلة ١/١	٤٤٢٩	٤٤١٢	١٧
المفرق ٣/١	٥٣١٦	٥٢٨٤	٣٢
مادبا ١/١	٢٦٨٤	٢٦٣١	٥٣
عجلون ١/٢	٤٢١٨	٤١٦٤	٥٤
إربد ١/٤	٢٨٦٣	٢٨٠٤	٥٩
الكرك ٦/فقوع	١٢٩٨	١٢٣٤	٦٤
العقبة ١/١	٢٧٩٨	٢٧٢٩	٦٩
الطفيلة ٢/بصيرا	٢٢١١	٢١٣٩	٧٢
جرش	٣٦٥٠	٣٥٦٥	٨٥
الكرك ٢/٢	١٣٣٤	١٢٤٣	٩١
عجلون ١/٢	٤٣٨٨	٤٢٩٦	٩٢
عمان ٢/٦	٣٩٧٣	٣٨٧٨	٩٥

المراتب الخمس الأولى ذات الفوز الكاسح			
الدائرة/الدائرة الفرعية	الفائز (الأول)	الفائز الثاني	فارق الأصوات
عمان ١/١	١٣٢٣٨	١٤٤٠	١١٧٩٨
دائرة بدو الشمال	٨٩٦٧	٥٤٦	٨٤٢١
المفرق ١/١	٦٧٧٩	٥٥٢	٦٢٢٧
عمان ١/٢	٥٨٠٦	٧٤٩	٥٠٥٧
عمان ١/٤	٣٢٣٣	٤٥٥	٢٧٧٨

أعمال العنف بعد الانتخابات

شهدت البلاد أجواء توتر وأعمال عنف متفرقة بعد الانتخابات مباشرة، لا سيما عقب الإعلان عن النتائج.

فالإعلان المبكر عن النتائج في إربد، بما شابها من أخطاء، في نهاية اليوم الانتخابي، قد تسبّب باندلاع أعمال شغب في ١٠ و١١ نوفمبر، إذ أقدم مناصرو أحد مرشحي العشائر على إشعال النيران وتدمير ممتلكات في جرش وضواحي إربد. فسجّل متابعو المعهد حصول أعمال شغب وإطلاق نار، وقطع طرقات، فيما استمرت الطرقات مقطوعة لمدة يومين مع فرض حظر التجول في بعض أحياء المنطقة الشمالية. كما تمّ القبض على أربعة عشر شخصاً لضلوعهم في أعمال الشغب.

سُجِّلَ أيضاً وقوع أعمال عنف في مناطق أخرى، بما فيها وادي الأردن والبلقاء والمفرق والزرقاء، تبيّن أنها نشأت بمعظمها عن نزاعات بين العشائر وداخل صفوفها، مما يؤكّد ضرورة اتخاذ التدابير الكفيلة بالحد من نفوذها على الحياة السياسية في الأردن.

وقد شملت هذه الحوادث أعمال شغب، ورشق بالحجارة، وحصول صدامات مع رجال الشرطة، وإشعال الإطارات لقطع الطرقات، اعتراضاً على نتائج الانتخابات. كما شهدت عمان أيضاً توتراً حاداً، حيث تسببت المهرجانات الخطابية للمرشحين بعرقلة السير في ١٠ نوفمبر. إلا أنّ مسؤولين في مديرية الأمن العام قللوا من شأن هذه الحوادث، مؤكّدين «سيطرتهم» على الوضع الأمني في المملكة.

البتّ في الطعون الانتخابية والتحقيق في الانتهاكات المرتَكَبَة

عملاً بحق المرشح في الطعن بصحة نتائج الانتخابات، المنصوص عليه في الدستور، تمّ التقدم بـ٣٢ شكوى اعتراضاً على انتخاب ٢١ نائباً للنظر فيها، لكنّ البرلمان المنتخَب حديثاً أعتبر جميع هذه الادعاءات باطلة.

ففي اليوم الانتخابي، يحق للمرشح ولمندوبيه الاعتراض على قرار رئيس اللجنة بشأن صحة الاقتراع وعدد الأصوات الممنوحة لكلّ مرشح. وينصّ القانون على إحالة أي اعتراض إلى لجنة الاقتراع والفرز التي تتمتع بصلاحية البتّ في مجمل الشكاوى. تتخذ هذه اللجنة قرارها غير القابل للطعن بأكثرية الأصوات. أما إذا تعذّر عليها الوصول إلى قرار، فيكون صوت رئيسها مرجحاً. ومع أنّ الاعتراضات التي تمّ التقدم بها في اليوم الانتخابي كانت معدودة، فلم يتسنَّ للمراقبين التحقق من عدد الاعتراضات التي تمّ البتّ فيها.

في الأيام التي سبقت اليوم الانتخابي، أعلنت الحكومة أنها فتحت تحقيقات في عشرة ادعاءات تتحدث عن شراء أصوات، من دون أن تنشر لاحقاً أي معلومات عن النتائج التي توصّلت إليها، أو تحدد العدد النهائي لحالات شراء الأصوات، أو تتحدث عن ملاحقات قانونية أو عقوبات مفروضة بحق المخالفين.

التوصيات

إنطلاقاً من روح التعاون الدولي، أصدر المعهد الديمقراطي الوطني، وبعثته الدولية لمتابعة الانتخابات، سلسلة توصيات نوردها في ما يلي. وإذا كانت هذه التوصيات تتناول المسائل التقنية المتعلقة بأطر الانتخابات في الأردن وإجراءاتها، فهي تشدّد بالدرجة الأولى على ضرورة الإسراع في تحقيق الإصلاحات السياسية.

الإصلاحات السياسية

تدلّ نسبة المشاركة العالية وحسن إدارة العملية الانتخابية على أنّ المسؤولين الحكوميين والناخبين يعتبرون انتخابات ٢٠١٠ النيابية أداة هامة لتحقيق المشاركة السياسية. إلا أنّ التساؤلات مستمرة حول مدى جدوى أيّ انتخابات إذا كانت تجري في ظلّ نظام سياسي قلما يحدّ من سلطة الملكية. وبالتالي، يشجّع المعهد الأردن على إقرار إصلاحات سياسية تعزز دور المسؤولين المنتخبين، وتضمن مساءلة الحكومة أمام جمهور الناخبين. لكنّ هذه الإصلاحات لا تتحقق إلا بقرار حكومي يدعو إلى مراجعة الدستور وإعادة النظر في قانون الانتخاب المؤقت، وكذلك في القوانين التي ترعى شؤون الجمعيات والأحزاب السياسية والتجمعات العامة والصحافة، على أن تكفل هذه المراجعات القانونية حق المواطن في ممارسة كامل حقوقه السياسية الأساسية، بما فيها حرية التعبير وحرية التجمّع والحق في الاقتراع العام، باعتبارها جميعاً شروطاً أساسية لإجراء انتخابات جدية ونزيهة.

الإطار الانتخابي

مراجعة النظام الانتخابي وتوزيع الدوائر الانتخابية. جرت انتخابات ٢٠١٠ النيابية بموجب قانون انتخاب مؤقت، هو القانون الرابع الذي استصدره الأردن في غضون ٢٥ عاماً، من دون أن يعالج العناصر الخلافية في هذا النظام، وهي نظام الصوت الواحد غير المتحول وتفاوت الدوائر الانتخابية من حيث وزنها وثقلها. وفي هذا السياق، يحثّ المعهد والبعثة التابعة له، الحكومة الأردنية على إعادة النظر في النظام الانتخابي للدفع باتجاه تنمية الأحزاب السياسية وضمان المنافسة الشريفة والعادلة.

حشد عدد كبير من المواطنين الأردنيين الدعم لنظام التمثيل النسبي أو النظام الانتخابي المختلط.[١٦] ويعتبر نظام التمثيل النسبي دولياً الوسيلة التي تفتح أبواب البرلمان أمام مختلف القوى السياسية التي تستميل قاعدة عريضة من الناخبين. فاعتماد نظام

١٦ التمثيل النسبي هو نظام انتخابي يوزّع المقاعد على أساس نسبة الأصوات التي تحصل عليها اللائحة الانتخابية. أما النظام المختلط فيوزّع بعض المقاعد على أساس القائمة النسبية والبعض الآخر على أساس نظام الدوائر الأحادية التمثيل.

التمثيل النسبي أو النظام المختلط في الأردن يمكن أن يشكّل ركيزة أساسية لتنمية الأحزاب السياسية، بما أنّ الانتخابات ستدفع هذه القوى لبناء التحالفات والالتفاف حول مصلحة مشتركة. وتكمن فائدته أيضاً في أنه يوجّه النقاش السياسي في البلد نحو السياسات العامة. لذا، لا يؤيد المعهد أي نظام انتخابي معيّن، بل يحضّ الحكومة الأردنية على إشراك الأحزاب السياسية، والخبراء في شؤون الانتخابات، وهيئات المجتمع المدني المعنيين بها، والمسؤولين الحكوميين على إنشاء نظام انتخابي يتمتع بالديمومة. وحده الإطار الانتخابي الثابت، المنبثق عن أسس ديمقراطية، يمكن أن يضمن الشفافية والاستمرارية اللتين يحتاج إليهما الناخبون من أجل الاستعداد للانتخابات، عدا عن أنّ عامل الاستمرارية يساعد أيضاً مع الوقت في إنماء الأحزاب، ومراعاة مبدأ العدالة بين المتنافسين في المعركة الانتخابية.

أياً كان النظام الانتخابي المعتمَد، يتعيّن على الحكومة الأردنية أن تعيد النظر في ترسيم الدوائر الانتخابية وتوزيع المقاعد كي تضمن تمثيل جميع الأردنيين تمثيلاً كاملاً ومتكافئاً. ففي هذا السياق، شكّل القانون الانتخابي لعام ٢٠١٠ المؤقت، الذي خصّ المدن بأربعة مقاعد إضافية، خطوة إيجابية، وإن كانت متواضعة، في هذا الاتجاه. لكنّ المطلوب هو إدخال تعديلات إضافية إلى هذا القانون لضمان مبدأ المساواة في التمثيل لجميع الأردنيين. فضلاً عن ذلك، يجب إعادة النظر في نظام الدوائر الفرعية «الوهمية» الذي يثير الكثير من الحيرة والالتباس بين المرشحين والناخبين.

إنشاء هيئة مستقلة للانتخابات. جرت العادة على أن تتولى إدارةَ الانتخابات في أنظمة العالم الديمقراطية هيئةٌ مستقلة، من شأن إنشائها في الأردن أن يسهم في تعزيز ثقة الشعب بعدالة العملية الانتخابية ونزاهتها. ولا يتبنى المعهد أي نموذج من الهيئات المنتشرة في العالم، بل يحث الأردن على منح أيّ هيئة مستقلة الصلاحيات القضائية والإدارية والمالية اللازمة لإدارة الانتخابات والإشراف عليها. فلو تقيّدت هذه الهيئة بالمعايير الدولية للشفافية، وأجرت مشاورات دورية مع الأطراف المعنية ، لعزّزت الثقة بالعملية الانتخابية ونتائجها.

تحديد آلية للبتّ في الشكاوى المتعلقة بالانتخابات. يجب أن ينصّ النظام الانتخابي على آليةٍ تسمح للناخبين والأحزاب بممارسة حقهم الأساسي في طلب ملاحقة هذه الانتهاكات بالوسائل القانونية. يجب أن تضمن هذه الآلية تطبيق الإجراءات المطلوبة لتصحيح الأخطاء، ومساواة الجميع أمام القانون، واعتماد الحلول الناجعة، ومحاسبة كلّ من يرتكب هذه المخالفات. وإذا كانت الإجراءات تختلف بحسب طبيعة المخالفة أو الشكوى، فيجب أن ينصّ الإطار القانوني بوضوح على الخطوات اللازمة لتقديم الشكوى والبتّ فيها. كما يتعيّن تسهيل سبل المراجعة القضائية عند المسّ بالحقوق الأساسية.

يجيز الدستور الأردني للبرلمان المنتخَب حديثاً أن يفصل في الطعون المقدمة بحق نتائج الانتخابات. ولكن يجب إعادة النظر في هذه الممارسة التي تخالف مبادئ الحيادية والاستقلالية في معالجة الشكاوى. ولا يجوز التصديق على نتائج الانتخابات النهائية إلا بعد الفصل كلياً في مختلف الشكاون والطعون المقدمة بحسب الإجراءات القانونية والشفافة المطلوبة.

مأسسة متابعة الانتخابات. شكّل الاعتماد الرسمي الممنوح إلى مراقبين محليين ودوليين لمتابعة الانتخابات في الأردن خطوة إلى الأمام باتجاه تعزيز الشفافية والثقة في العملية الانتخابية. لا يكفي أن تحدث هذه السابقة في متابعة الانتخابات عملياً، بل يجب تشريع حق الأحزاب السياسية والمرشحين والمواطنين وممثلي وسائل الإعلام والمنظمات الدولية في متابعة سير العملية الانتخابية من خلال نصوص قانونية.

يجب أن يمنح النظام الانتخابي مراقبي الانتخابات المعتمدين كامل الحق بالتعاطي مع المسؤولين عن سير الانتخابات وإجراءاتها، بمن فيهم المسؤولون عن إعداد قوائم الناخبين والتحقق من صحتها؛ آليات تسجيل الناخبين وإجراءات الترشح وكل الوثائق المتصلة بها؛ مراكز الاقتراع؛ إجراءات الاقتراع وفرز الأصوات؛ نقل المواد اللازمة لعملية الاقتراع؛ وآلية البتّ في الشكاوى والطعون الناشئة عن الانتخابات، وبوجهٍ خاص، التأكّد من حصول المرشحين والمتابعين المعتمدين على نسخة رسمية عن نتائج الانتخابات من كل مركز اقتراع وفرز.

كما يتعيّن على الأحزاب والمرشحين تأمين أفضل تدريب لمندوبيهم.

توزيع الناخبين على مراكز اقتراع محددة. يجب أن يقترع الناخبون في المراكز المخصصة لهم ضمن مناطق إقامتهم، تسهيلاً لمهمتهم، وتجنباً لكل أشكال التزوير في الانتخابات. لذلك يجب إعداد قوائم الناخبين المرحلية والنهائية، التي ينصّ القانون على وضعها في متناول المواطنين والمرشحين ليتسنّى لهم التدقيق في صحة المعلومات الواردة فيها، وتوزيعها بحسب مراكز الاقتراع؛ إذ لا يسهم هذا التوزيع في تفعيل عملية الانتخاب وحسب، إنما قد يسهّل أيضاً الجهود التي يبذلها المرشحون والأحزاب السياسية لاستهداف الناخبين.

تحديد آلية تسجيل المرشحين ومواعيد الحملات بوضوح. فليحرص النظام الانتخابي على أن يحظى المرشحون المحتملون بأوقات وفرص كافية لتسجيل ترشيحهم، والطعن بالقرار الصادر عن هيئة التسجيل. ولا بدّ أيضاً من تحديد مواعيد واضحة لتقديم طلبات الترشيح، والإعلان عنها باستمرار، مع ضرورة إصدار قائمة نهائية بأسماء المرشحين قبل فتح باب الحملات الانتخابية، لتوفير ظروف متكافئة أمام جميع المرشحين المصادَق على ترشيحهم.

تجدر أيضاً إعادة النظر في البند الذي ينصّ على أن يقدم موظف الدولة استقالته قبل الإعلان عن ترشحه؛ إذ قد يكون من الأنسب أن يأخذ إجازة غير مدفوعة من عمله ، على أن يقدم استقالته عند فوزه في الانتخابات.

تنظيم وضبط آليات تمويل الحملات. من شأن غياب سقف واضح للتمويل السياسي، وضعف قوانين الإقرار بالذمة المالية، وتطبيق القوانين بدون شفافية أن يثير تساؤلات حول دور المال في الانتخابات. لذلك توصي بعثة المتابعة باستحداث تشريعات تنظّم تمويل الحملات، بما فيها سقف الإنفاق، وتمويل المرشحين والأحزاب، والكشف عن نفقاتها والمساهمات التي تحظى بها. كما يجب أن ينصّ القانون على فرض العقوبات المناسبة، والأهم من ذلك المشددة، على الانتهاكات المرتكبة كشراء الأصوات. ومن جهة أخرى، يجب تزويد هيئة مستقلة، كهيئة إدارة الانتخابات أو مكتب التدقيق في الحسابات أو أي هيئة قضائية أخرى، بالصلاحيات المطلوبة للبتّ في الانتهاكات التي تطال أنظمة تمويل الحملات، مع الإشارة إلى إمكانية إنشاء مكتب للتدقيق في البيانات المالية المصرَّح عنها، ونفقات الحملات، والمساهمات المقدمة.

من الضروري أن تضمن هذه القوانين أيضاً حصول جميع المرشحين على فرص متكافئة للاستفادة من الممتلكات والموارد العامة، بما فيها وسائل الإعلام الرسمية.

تصحيح أوجه القصور الملحوظة في إجراءات الاقتراع والفرز. يجب أن ينصّ النظام الانتخابي على إجراءات واضحة للاقتراع وفرز الأصوات حرصاً على أن تعكس نتائج الانتخابات إرادة الشعب. لهذه الغاية، يوصي المعهد الحكومة الأردنية والمسؤولين القيّمين

على الانتخابات بالآتي:

- استعمال أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً والموحدة في كل دوائر الانتخاب.
- تعديل الإجراءات بما يضمن عدم التلاعب بخيارات الناخبين الأميين والحفاظ على سرية اقتراعهم. لذلك تشكّل أوراق الاقتراع المطبوعة سلفاً والمرفقة بصورة المرشح أو رمز القائمة خطوة هامة باتجاه تحقيق هذا الهدف.
- زيادة قدرة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة على الوصول إلى مراكز الاقتراع، إما بتقديم كل التسهيلات للوصول إليها أو بتخصيص مراكز اقتراع لهم.
- اعتماد آلية الاقتراع المؤقت .
- فرز الأصوات في مكتب الاقتراع حيث يجري التصويت قبل نقل صناديق الاقتراع و/أو إرسالها إلى أي مكان.
- إبراز أوراق الاقتراع، عند فرزها، أمام جميع الأشخاص المخوّلين متابعة هذه العملية، بمن فيهم الموظفون القيّمون على إدارة الانتخابات، والمتابعون، والمرشحون و/أو المندوبون عنهم.
- عرض نتائج الانتخابات في أماكن فرزها، أي في مكاتب الاقتراع ومراكز الاقتراع ومراكز الفرز النهائي في الدوائر، فور الانتهاء من عدّها وجمع النتائج، مع نشر كامل النتائج عبر الإنترنت في أسرع وقت ممكن.

الملحق الأول: منهجية المتابعة

المواطنون والناخبون هم الذين يحدّدون في نهاية المطاف جدارة الانتخابات، ولكن بوسع المتابعين الدوليين أيضاً أداء دور هام من خلال إيلاء اهتمام خاص لجوانب العملية، ما يساعد في تعزيز مصداقية منظمات المتابعة المحليين، وفي الظروف الملائمة، زيادة ثقة العامة في العملية الانتخابية.

يستند نهج المعهد الديمقراطي الوطني في متابعة الانتخابات إلى فرضية أن التقييم الكامل للانتخابات يجب أن يأخذ في الحسبان جوانب العملية الانتخابية كافة، وأن الانتخابات لا يمكن أن تؤخذ بمعزلٍ عن السياق السياسي الذي تجري فيه.[١٧] ومن بين العوامل التي تؤخذ في الاعتبار: الإطار القانوني، والإداري، واللوجستي للانتخابات؛ الوضع الأمني قبل الانتخابات وخلالها وما بعدها؛ قدرة وصول المواطنين إلى المعلومات الدقيقة؛ قدرة الجهات الفاعلة السياسية على خوض المنافسة المفتوحة؛ سلوك الإعلام في تغطية الانتخابات؛ قدرة المواطنين والمتنافسين السياسيين على التصرف بحرية بعيداً عن أي خوف من أعمال ترهيب، أو عنف، أو عقاب؛ إجراء عملية تسجيل الناخبين ونزاهة السجل النهائي للناخبين؛ الحق في الترشح للانتخابات؛ عملية اختيار المرشحين؛ إجراء التصويت، واحتساب الأصوات، وجدولة النتائج والإعلان عنها؛ عملية رفع الشكاوى وتنصيب الفائزين في الانتخابات. عند تنظيم البعثات الدولية لمتابعة الانتخابات، يقوم المعهد الديمقراطي الوطني بتشكيل فرق من المتابعين من جنسيات عدة ومن اختصاصات مختلفة، بما في ذلك القادة المدنيين والسياسيين، والخبراء في الانتخابات وحقوق الإنسان، والأخصائيين المحليين والإقليميين، من أجل التوصل إلى تقييم متوازن للعملية. يقوم المعهد بتوعية المندوبين حول السياق السياسي والقانوني والتاريخي للبلاد قبل أن ينتشروا في المناطق لمتابعة العمليات الانتخابية.

نظراً إلى الحاجة إلى اعتماد مقاربة شاملة لعملية المتابعة، قام المعهد بنشر وفد لتقييم فترة ما قبل الانتخابات في شهر سبتمبر فكلّف الوفد بتقييم البيئة الانتخابية في الأردن في تلك الفترة. تلا هذا الوفد تعيين مجموعة من المتابعين لأمدٍ طويل أقاموا في البلاد لمدة ستة أسابيع، قبل أن تنتشر مجموعة من المتابعين لأمدٍ قصير تولوا متابعة نشاطات اليوم الانتخابي. طوال فترة العمل، قام المعهد الديمقراطي الوطني بتنسيق نشاطات المتابعة مع منظمتين محليتين لمتابعة الانتخابات، هما المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. كما التقى وفد المعهد الديمقراطي الوطني أيضاً، خلال اليوم الانتخابي، بمتابعين دوليين من المعهد الجمهوري الدولي، ومقره الرئيسي في واشنطن، كما نسّق نشاطاته مع المتابعين الدبلوماسيين من الاتحاد الأوروبي. بالإضافة إلى ذلك، التقى المعهد الديمقراطي الوطني بشكلٍ دوري بممثلين عن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية للحصول على معلومات محدثة حول إدارة الانتخابات كما تشرف عليها وزارة الداخلية.

١٧ على مر السنوات الخمس والعشرين الماضية، شكّل المعهد الديمقراطي الوطني ما يزيد عن ١٥٠ وفداً لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات، وخلالها وما بعدها في أنحاء مختلفة من حول العالم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الجزائر، ومصر، ولبنان، والمغرب، والأراضي الفلسطينية، واليمن.

وفد المتابعة لمرحلة ما قبل الانتخابات

في الفترة بين ١٤ و١٧ سبتمبر ٢٠١٠، كلّف المعهد الديمقراطي الوطني وفداً من أربعة أشخاص بتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات في الأردن، تولّى أيضاً متابعة التحضيرات للانتخابات البرلمانية بتاريخ ٩ نوفمبر ٢٠١٠. ضمّ الوفد كلاً من فرانسيس فيتزجرالد، عضو مجلس الشيوخ في إيرلندا؛ سام غجدنسون، عضو سابق في الكونغرس الأميركي؛ فرانشيسكا بيندا، المديرة العليا للمعهد الديمقراطي الوطني في القدس ومسؤولة سابقة للانتخابات في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا؛ وليسلي كامبل، المدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي الوطني لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. التقى المندوبون في الأردن بكبار المسؤولين الحكوميين، وبممثلين عن الأحزاب السياسية، وبالمرشحين المحتملين، والمتابعين المدنيين للانتخابات، وقادة المجتمع المدني، والممثلين الإعلاميين للتأكيد على التزام المجتمع الدولي في بناء عمليات سياسية تتسم بالديمقراطية وتعزيز الحكم في الأردن، ولتقديم تقييم أولي للبيئة الانتخابية، وتقدير التوقعات لإجراء متابعة دولية للانتخابات الفعلية تتسم بالشمولية. انطلاقاً من هذه الاجتماعات، أصدر الوفد بياناً عاماً بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٠.[١٨]

المتابعون لأمدٍ طويل

غالباً ما تعتمد شرعية الانتخابات على الأحداث التي تطرأ قبل أشهر من التصويت أو تلك التي تحصل على خلفية العملية الانتخابية نفسها. عمل المعهد الديمقراطي الوطني على نشر ثمانية متابعين لأمدٍ طويل اعتباراً من شهر سبتمبر حتى نوفمبر من العام ٢٠١٠. وكان من بين هؤلاء ناشطون مدنيون وأخصائيون في شؤون الانتخابات، وخبراء أكاديميون من كندا، وكوسوفو، ولبنان، وصربيا، وسلوفاكيا والولايات المتحدة الأميركية.[١٩]

بعد جلسات وعروض تمهيدية لمدة يومين في عمان، توزع المتابعون لأمدٍ طويل في أربعة فرق كل منها يتكون من شخصين في مناطق مختلفة من البلاد من أجل ضمان تغطية كل من المحافظات الإثنتي عشرة:

- فريق عمّان (شمل عمّان، والبادية الوسطى، والبلقاء، ومادبا)
- فريق إربد (شمل إربد، وعجلون، وجرش)
- فريق الزرقاء (شمل الزرقاء، والمفرق والبادية الشمالية)
- فريق الكرك (شمل الكرك، والطفيلة، ومعان، والعقبة، والبادية الجنوبية).

سعياً إلى تقييم البيئة السياسية والاستعدادات للانتخابات القادمة، عقد المتابعون لأمدٍ طويل لقاءاتٍ مع الجهات السياسية ذات الصلة ضمن مجالات مسؤولياتهم، بما في ذلك المسؤولون الحكوميون والانتخابيون، وقادة المجتمع المحلي، والمرشحون، والمتابعون المحليون، والناشطون المدنيون، وأفراد الجسم الإعلامي، والناخبون الفرديون. كما حضروا المهرجانات الانتخابية، والمؤتمرات الصحفية، والنقاشات بين المرشحين، وغيرها من المناسبات التي تجريها الأحزاب المحلية، والمنظمات والقيادات ضمن إطار الانتخابات البرلمانية. كما قاموا بمتابعة عملية تسجيل المرشحين، والحملات السياسية للمرشحين الناشطين في المجال المحلي، وغير ذلك من الإجراءات والأنشطة المرتبطة بالانتخابات.

١٨ يمكن الاطلاع على النص الكامل لهذا البيان في الملحق السادس.

١٩ يمكن الاطلاع على لائحة بأسماء المتابعين لأمد طويل في الملحق

رفع المندوبون تقاريرهم بشكلٍ أسبوعي كما قدموا تقارير إضافية بالحوادث خلال فترة انتشارهم في المناطق. تضمّنت التقارير تقييماً للبيئة السياسية والاستعداد للانتخابات، بما في ذلك فترة عرض قوائم الناخبين والطعن فيها، وعملية تسجيل المرشحين، وفترة الحملة. وقد أتاحت متابعة هذه العمليات للفرق تقييم فعالية التخطيط اللوجستي، ومدى وصول جميع المرشحين إلى التكافؤ، ومشاركة المنظمات المدنية، والمجموعات المهمّشة، والقادة التقليديين في العملية الانتخابية.

المتابعون ليوم الانتخابات

وصل متابعو المعهد الديمقراطي الوطني ليوم الانتخابات، المعروفون أيضاً بـ«المتابعين لأمد قصير» إلى عمّان بتاريخ ٥ نوفمبر ٢٠١٠. ضمّ الوفد ٦١ متابعاً معتمداً، للأمدين الطويل والقصير، من ١٨ دولة وإقليماً. بعد يومين من الاجتماعات لتوزيع المعلومات في العاصمة حول السياق السياسي في الأردن والنظام الانتخابي، انتشر المندوبون في المناطق بتاريخ ٨ نوفمبر موزعين على ٢٥ فريقاً من شخصين جالوا على الدوائر الانتخابية في المحافظات الأردنية الإثنتي عشرة. عند وصولهم إلى مناطق انتشارهم، التقى المندوبون مع المسؤولين في السلطات الانتخابية الإقليمية والمحلية، ومع منظمي الشؤون المدنية، والمرشحين من أجل تقييم التطورات السابقة للانتخابات. بقي قادة البعثة في عمّان حيث التقوا بكبار المسؤولين الحكوميين وبالممثلين عن المجتمع الدولي. يوم الانتخابات، تابعت الفرق افتتاح مكاتب الاقتراع وإغلاقها وعمليات التصويت واحتساب الأصوات في ما يزيد عن ٢٥٠ مكتب اقتراع. بعد الانتخابات، عاد أفراد البعثة إلى عمّان لتبادل المعلومات، وأصدروا بياناً أولياً بالنتائج والتوصيات بتاريخ ١٠ نوفمبر.

المتابعون المحليون

بالإضافة إلى جهود المتابعة الدولية، عمل المعهد الديمقراطي الوطني مع فريقين من المتابعين المحليين، بقيادو كل من المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني. التقى أفراد الفريقين مع مسؤولين مرموقين في الحكومة لمناقشة مراحل الاستعاد للانتخابات، وأصدروا تقارير تناولت فترات تسجيل الناخبين والمرشحين، وقاموا بنشر المتابعين لتقييم عمليات اليوم الانتخابي. بمساعدة من الأخصائيين في الشؤون الانتخابية ومستشاري التكنولوجيا، تمكنت المنظمتان من تدريب ونشر حوالى ٩٠ منسقاً إقليمياً وما يزيد عن ٣٠٠٠ متابع لفترة ما قبل الانتخابات ومجريات اليوم الانتخابي.

الملحق الثاني: إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات

٢٧ تشرين الأول/أكتوبر

تندرج الانتخابات الديمقراطيّة الحقّة في إطار التعبير عن السيادة، وهو حق مكتسب لشعب أيّ دولة، كما أنها التعبير الحرّ الذي سيقيم دعائم السلطة، ويضفي صفة الشرعيّة على الحكم. فمعلوم أن حق المواطن في أن ينتخب أو ينتخب عند إجراء انتخابات ديمقراطيّة دوريّة ونزيهة، يعدّ من حقوق الإنسان المعترف بها دوليّاً. إنّ الجدوى من الانتخابات الديمقراطية الفعليّة تكمن في أنّها تنهي الصراع القائم ضمن الدولة الواحدة على السلطة السياسيّة بطريقة بعيدة عن التشنّج، ما يكسبها دوراً حيوياً في الحفاظ على السلم والاستقرار. وبالتالي، حيثما يكتسب الحكم شرعيّته من انتخابات ديمقراطيّة حقّة، تخفّ حدة التصارع غير الديمقراطي على السلطة.

تشكّل الانتخابات الديمقراطية الفعلية شرطاً ضرورياً لقيام أيّ حكم ديمقراطي، كونها الأداة التي تخوّل الشعب التعبير بحرية عن إرادته، استناداً إلى مقوّمات ينصّ عليها القانون، في ما يتعلّق بالجهة التي لها حق تولي الحكم باسمه، وصوناً لمصلحته. من هنا اعتقادنا بأن إجراء انتخابات ديمقراطيّة حقّة من شأنه أن يؤدي دوراً في استحداث إجراءات ومؤسّسات أكثر شمولاً ترسي قواعد الحكم الديمقراطي. وبما أنّ سائر العمليات الانتخابية يجب أن تعكس المبادئ المعتمدة عالميّاً في الانتخابات الديمقراطية الحقّة، فلا يجوز فصل أيّ انتخابات عن السياق السياسي، والثقافي، والتاريخي الذي تجري فيه.

يتعذّر تحقيق انتخابات ديمقراطية حقّة ما لم يتشكّل متّسع لممارسة شتى حقوق الإنسان والحريات الأساسية الأخرى بشكل مستديم، بعيداً عن أي شكل من أشكال التمييز، المبني على العرق، أو اللون، أو الجنس، أو اللغة، أو على آراء سياسية أو خلافها، أو على الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكيّة، أو الولادة أو أي وضع آخر يتضمّن، إلى جانب أشياء أخرى، العاهات، وخارجاً عن أيّ قيود اعتباطية أو مفرطة. فضلاً عن أن هذه الانتخابات، أسوةً بحقوق الإنسان والمظاهر الديمقراطية أخرى إجمالاً، يستحيل تحقيقها إذا لم تحظ بحماية القانون. ولما كانت حقوق الإنسان والمواثيق الدوليّة الأخرى، وكذلك الوثائق العائدة لعددٍ كبير من المنظّمات الحكوميّة الدوليّة هي التي تقرّ بهذه المفاهيم، فقد شغلت مسألة إجراء انتخابات ديمقراطية حقّة اهتمام المنظّمات الدوليّة، والمؤسسات الوطنية، والمتنافسين السياسيين، والمواطنين، ومنظماتهم المدنيّة.

تعكس المراقبة الدولية للانتخابات اهتمام المجتمع الدولي بتحقيق انتخابات ديمقراطية، كجزء من مهمّة توطيد الديمقراطيّة، بما تكتنفه هذه المهمة من احترام لحقوق الإنسان ولأحكام القانون. ولما كانت هذه المراقبة الدولية، التي تصبّ تركيزها على الحقوق المدنية والسياسية، تأتي في إطار المراقبة الدولية لحقوق الإنسان، كان لا بد من أن تستند إلى أرقى معايير الحياديّة المعتمدة على صعيد التنافس السياسي الوطني، وأن تخلو من أي اعتبارات ثنائيّة أو متعدّدة قد تخالف مبدأ الحيادية. ومع أن هذه المراقبة الدوليّة تقيم العمليّة الانتخابيّة وفقاً للمبادئ الدوليّة المرعيّة في الانتخابات الديمقراطية الحقّة وفي القوانين المحلية، فهي تقرّ بأن شعب أي دولة هو الذي يحدّد في النهاية المصداقية والشرعية لأيّة عملية انتخابية.

تتميّز المراقبة الدولية للانتخابات بقدرتها على تعزيز نزاهة العملية الانتخابية، عبر التصدّي لكلّ المخالفات وأشكال الغشّ والكشف عنها، وإصدار توصيات لتحسين العملية الانتخابية. وبوسعها أيضاً أن تعزّز ثقة الناس، بحسب الضمانات الممنوحة، وكذلك المشاركة في الانتخابات، وأن تخفّف من احتمال نشوب نزاعات حول الانتخابات؛ فضلاً عن أنّها تساعد على توطيد المعرفة الدولية عبر تقاسم الخبرات والمعلومات المتعلّقة بتعزيز الديمقراطيّة.

أصبحت المراقبة الدولية للانتخابات تحظى بموافقة شريحة كبيرة من دول العالم، وتؤدّي دوراً حيوياً في مضمار توفير تقيّيم دقيق ومتجرّد عن طبيعة العملية الانتخابية. من هذا المنطلق، تستدعي المراقبة الدولية، الدقيقة والحيادية، للانتخابات، منهجية عمل توحي بالثقة وتشترط التعاون، على سبيل التعداد لا الحصر، مع السلطات الوطنيّة، والمنافين السياسيين الوطنيين (من أحزاب سياسية، ومرشّحين، ومناصرين لمواقف متخذة بموجب استفتاءات)، والمنظّمات المحلية المعنية بمراقبة الانتخابات، والمنظّمات الدولية المراقبة للانتخابات، الجديرة بالثقة.

هكذا، أعلنت، مجتمعةً، المنظّمات الحكومية الدولية والمنظّمات غير الحكومية الدولية التي صادقت على الإعلان المذكور آنفاً وعلى مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين، المرفقة به، ما يلي:

١. تندرج الانتخابات الديمقراطية الحقّة في إطار التعبير عن السيادة، وهو حقّ مكتسَب لشعب أيّ دولة، كما أنّها التعبير الحرّ الذي ستُبنى عليه دعائم السلطة، ويضفي صفة الشرعيّة على الحكم. فمعلومٌ أنّ حق المواطن في أن ينتخِب أو ينتخَب عند إجراء انتخابات ديمقراطيّة دوريّة ونزيهة، يعدّ من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً. علاوة على ذلك، للانتخابات الديمقراطيّة الحقّة الفضل الأكبر في الحفاظ على السلم والاستقرار، وهي التي تفوّض ممارسة الحكم الديمقراطي.

٢. بحسب الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والمواثيق الدولية الأخرى، يحقّ لأيٍّ كان، ولا بدّ لأيٍّ كان من أن يحظى بفرصة المشاركة في الحكم وتولّي الشؤون العامّة في بلده، من غير أن يتعرّض لأي شكل من أشكال التمييز التي تحظّرها المبادئ الدوليّة لحقوق الإنسان، ومن دون أن يخضع لقيودٍ مفرطة. يجوز له أن يمارس هذا الحقّ مباشرةً، عن طريق المشاركة في استفتاء ما، والترشّح لشغل منصب من خلال الانتخابات وخلافهما، أو يجوز أن يمارسه عبر اختيار ممثليه بحريّة.

٣. بما أنّ الحكم يستمدّ سلطته أساساً من إرادة شعب أي دولة، فيجب أن ينالها عبر انتخابات دوريّة حقّة، تضمن حقّ الفرد وفرصته في أن ينتخب بحريّة، وفي أن ينتخب بعدل بموجب اقتراع عام، قوامه المساواة، إن بالاقتراع السرّي أو بأيّ شكل معادل من أشكال التصويت الحرّ، الذي يتمّ فيه فرز النتائج واعلانها والتقيّد بها بمنتهى الدقّة. وآنذاك، يتضح أنّ تحقيق الانتخابات الديمقراطية الحقّة يبقى منوطاً بعدد هائل من الحقوق، والحريات، والإجراءات، والقوانين، والمؤسسات.

٤. تنمّ المراقبة الدولية للانتخابات عن عمليّة منتظمة، وشاملة، ودقيقة لتحصيل معلومات عن القوانين، والإجراءات، والمؤسسات المولجة بإجراء الانتخابات، وعن عوامل أخرى تتعلّق بمناخ الانتخابات ككلّ، وعن تحليل موضوعي ومحترف لهذه المعلومات؛ واستخلاص العبَر حول طابع العملية الانتخابية، بالاستناد إلى أرقى المعايير المرعيّة لجهة دقّة المعلومات وموضوعية التحليل. من هنا، يتعيّن على المراقبة الدوليّة للانتخابات، حين يتيسّر لها ذلك، أن تصدر توصيات لتعزيز نزاهة وفعالية العملية الانتخابية وما يواكبها، فيما تحجم عن التدخّل فيها، وبالتالي، عن إعاقتها. وتجسّد البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات الجهود الحثيثة التي تبذلها المنظمات الحكومية الدولية والمنظّمات الدوليّة غير الحكومية وبعض الجمعيات في مجال المراقبة الدولية للانتخابات.

٥. تقيّم المراقبة الدولية للانتخابات مرحلة ما قبل الانتخابات، واليوم الانتخابي، ومرحلة ما بعد الانتخابات عبر مهمّة مراقبة شاملة، طويلة الأمد، تستعين بتقنيات جمّة. ففي معرض الجهود المبذولة، يجوز لبعثات المراقبة المختصّة أن تدرس

مسائل محدودة ذات صلة بمرحلتي ما قبل الانتخابات وما بعدها، وإجراءات معيّنة (كترسيم حدود الدوائر الانتخابية، ولوائح الشطب، واعتماد التقنيات الإلكترونية، وكيفيّة تطبيق آليّات الطعن بالانتخابات). كما يمكن الاستعانة ببعثات المراقبة المختصّة المستقلّة، ما دامت هذه البعثات تعلن صراحةً أن نشاطاتها واستنتاجاتها هي ضيّقة النطاق، وأنّها لا تستخلص نتائج حول مجمل العملية الانتخابية، على أساس هذه النشاطات المحدودة. فعلى جميع بعثات المراقبين أن تبذل جهوداً متضافرة لمعاينة اليوم الانتخابي في سياقه ولعدم التمادي في التركيز على أهميّة الملاحظات المستجمعة في ذاك اليوم. بالإضافة إلى ذلك، تنظر المراقبة الدوليّة للانتخابات في الشروط المتحكّمة بحق الفرد في أن ينتخِب وينتخَب، بما في ذلك، على سبيل التعداد لا الحصر، التمييز أو العوائق الأخرى التي تحول دون مشاركته في العملية الانتخابية، على أساس آرائه السياسية أو ما شابهها، أو الجنس، أو العرق، أو اللون، أو الإثنية، أو اللغة، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو أيّ وضع آخر، مثل الإعاقة الجسدية. تزوّد النتائج التي تصل إليها بعثات المراقبة الدولية للانتخابات نقاطاً مشتركة ووقائع مرجعية يعود إليها سائر الأشخاص المهتمّين بالانتخابات، بمن فيهم المنافسين السياسيين. لعلّ هذه النقاط تكون قيّمة على نحو خاص في سياق الانتخابات المتنازع عليها، حيث تساعد الاستنتاجات الموضوعيّة والدقيقة في الحد من احتمال نشوب نزاعات حول الانتخابات.

٦. تصبّ المراقبة الدولية للانتخابات في مصلحة شعب أيّ دولة تشهد انتخابات، وفي مصلحة المجتمع الدولي. فهي تركّز على العملية الانتخابية، عوَض التركيز على نتائج انتخابات معيّنة، أو قل أنّها لا تهتم بالنتائج إلاّ بقدر ما تكون صحيحةً ودقيقةً، حين ترد، بطريقة شفّافة وفي الوقت المناسب. لا يحقّ لأيٍّ كان أن ينضم إلى بعثة مراقبين دوليين للانتخابات إلا إذا كان لا خشية عليه من أن تتضارب مصالحه السياسية والاقتصادية أو مصالحه الأخرى، مع مصلحة مراقبة الانتخابات بدقة وتجرد، و/أو استخلاص النتائج حول طابع العملية الانتخابية بدقة وتجرد. لا بد من أن يفي المراقبون على المدى الطويل فعلياً بهذه المعايير على فترة مديدة، كما خلال الفترات الأقصر لمراقبة يوم الانتخابات، مع العلم أن كلا الفترتين تثيران تحديات معينة أمام التحليل المستقل والموضوعي. من جهة أخرى، يحظّر على البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات قبول أموال أو دعم للبنية الأساسية من أي حكومة تخضع انتخاباتها للمراقبة، نظراً إلى التضارب الحاد في المصالح الممكن أن ينجم عن ذلك، وإلى فقدان الثقة بنزاهة استنتاجات بعثة المراقبة. يقتضي من هذه البعثات أن تعرب عن استعدادها للكشف عن المصادر التي تزودها بالتمويل استجابة لكل طلب مناسب ومعقول.

٧. يتوقّع من البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن تصدر للعموم، في الوقت المناسب، بيانات دقيقة وموضوعيّة (بما في ذلك تزويد السلطات الانتخابيّة والكيانات الوطنيّة الملائمة الأخرى بالنسخ المطلوبة)، حيث تستعرض استنتاجاتها، وخلاصة أعمالها، وأي توصيات مؤاتية تحدّدها من شأنها أن تساعد على الارتقاء بمستوى العملية الانتخابية وما يواكبها. كما يتعيّن على البعثات أن تصرّح علانية عن وجودها في الدولة، ذاكرةً ولاية البعثة، وتركيبتها، ومدّتها، وأن ترفع تقارير دورية، حسبما هو مسموح، وتصدر بياناً تمهيديّاً لمرحلة ما بعد الانتخابات حول استنتاجاتها، وكذلك تقريرا نهائيّاً عند ختام العملية الانتخابية. بالإضافة إلى ذلك، قد تعقد البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات اجتماعات خاصّة مع الأطراف المعنيّة بتنظيم انتخابات ديمقراطيّة حقّة في دولة ما، لمناقشة الاستنتاجات، والخلاصات والتوصيات التي آلت إليها. كما بوسعها أن ترفع تقارير إلى المنظمات الحكومية الدولية أو المنظّمات الدولية غير الحكومية التي تنتمي إليها البعثة.

٨. تتعهّد المنظّمات التي صادقت على هذا الإعلان وعلى مدونة قواعد السلوك لمراقبي الانتخابات الدوليين المرفقة به، بالتعاون في ما بينها في مجال عمل البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات إذ يجوز أن تتولى المراقبة الدوليّة للانتخابات،

مثلاً: بعثات دوليّة فرديّة لمراقبي الانتخابات؛ أو البعثة الدولية المشتركة الخاصّة بمراقبة الانتخابات؛ أو بعثات التنسيق الدولية لمراقبة الانتخابات. وفي مطلق الأحوال، تتعهد هذه المنظّمات على العمل معاً من أجل تفعيل الدور الذي تسهم به البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات إلى أقصى حدّ.

٩. لا بدّ من أن تجري المراقبة الدولية للانتخابات على قاعدة احترام سيادة الدولة التي تشهد انتخابات، وعلى قاعدة مراعاة الحقوق العائدة إلى شعب الدولة المذكورة. كما يتعيّن على البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن تتقيّد بقوانين البلد المضيف، وقوانين سلطاته الوطنيّة، بما فيها الهيئات الانتخابية، وأن تتصرّف على نحو لا يتنافى مع مبدأ احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتدعيمها.

١٠. يتعيّن على البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن تسعى فعلياً إلى التعاون مع السلطات الانتخابيّة في البلد المضيف، وألاّ تعيق مجرى الانتخابات.

١١. لا يدلّ القرار الذي تتّخذه أي منظّمة لتشكيل بعثة دوليّة لمراقبة الانتخابات أو للبحث في إمكانية تشكيل بعثة مراقبة، على أن المنظّمة تعبّر بالضرورة أن العملية الانتخابية الجارية في الدولة المعنيّة هي جديرة بالثّقة. فلا يفترض بالمنظّمة إيّاها أن ترسل بعثة دوليّة لمراقبة الانتخابات في ظلّ ظروف يحتمل أن توحي بأن الفرض من وجودها هو إضفاء صفة الشرعيّة على عملية انتخابية يبدو جلياً أنها لا تتصف بالديمقراطيّة؛ لا بل يجدر بالبعثة المشار إليها، في مثل هذه الظروف، أن تصدر بيانات وتصريحات عامة للتأكّد من أن وجودها لا يضفي هذه الشرعيّة.

١٢. لا بد لأي بعثة دوليّة لمراقبة الانتخابات من أن تفي بشروط أساسيّة، كي تفلح في القيام بعملها على نحو فعال يوحي بالثّقة. وبناء عليه، لا يجدر تشكيل مثل هذه البعثة ما لم تتخذ الدّولة التي تشهد انتخابات الخطوات التالية:

أ. توجّه دعوة أو أن تعرب عن رغبتها في استقبال بعثة دوليّة لمراقبة الانتخابات، تماشياً مع مقتضيات كل منظّمة قبل انعقاد الانتخابات بوقت كاف، إفساحاً في المجال أمام تحليل كافة الإجراءات اللازمة لتنظيم انتخابات ديمقراطيّة حقّة؛

ب. تضمن تذليل العوائق أمام إطلاع البعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات على مختلف مراحل العمليّة الانتخابيّة وعلى سائر التقنيّات الانتخابية، بما فيها التقنيات الإلكترونية، وإجراءات التصديق المتّبعة في التصويت الإلكتروني، والتقنيّات الأخرى، من غير أن يستدعي ذلك من بعثة مراقبة الانتخابات التعدّي على مبدأ السريّة أو الإخلال بالاتفاقات المبرمة بشأن حجب المعلومات في إطار استخدام التقنيّات أو العمليّة الانتخابيّة. كما تقرّ الدولة المضيفة أنه لا يجوز لبعثة المراقبة التأكيد على أنّ التقنيّات هي صالحة للاستعمال؛

ج. تضمن إطلاع كل الأشخاص المعنيّين، بلا عوائق، على العمليّة الانتخابيّة، بمن فيهم:

i. مسؤولي الانتخابات أيّاً كان مستواهم، إستجابةً لطلبات مقبولة،

ii. أعضاء الهيئات التشريعيّة والحكوميّة ومسؤولي الأمن الموكّلة إليها/إليهم مهمّة تنظيم انتخابات ديمقراطيّة حقّة،

iii. سائر الأحزاب السياسيّة، والمنظّمات، والأفراد الطامحين إلى التنافس في الانتخابات (بما في ذلك الأطراف المؤهّلين، وغير المؤهّلين للمشاركة فيه، بالإضافة إلى الأطراف الذين انسحبوا منها) والأطراف الذين أحجموا عن المشاركة فيها،

iv. موظفي المحطّات الإخباريّة

v. وسائر المنظّمات والأشخاص المهتمّة/المهتمّين في إجراء انتخابات ديمقراطيّة حقّة في البلاد؛

د. تضمّن حرية حركة البعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات، بكامل أعضائها، في كلّ أرجاء البلد؛

هـ. تضمن أن تحظى البعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات بحريّة إصدار البيانات والتقارير العامّة المتعلّقة باستنتاجاتها وتوصياتها حول مسار العمليّة الانتخابيّة وتطورها، من دون التدخّل في عملها؛

و. تضمن بألاّ تتدخّل أي سلطة حكومية، أو أمنيّة، أو انتخابيّة في انتقاء المراقبين المنفردين أو سواهم من أعضاء البعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات، أو تسعى إلى الحدّ من عددهم؛

ز. تضمن أن يحظى باعتمادٍ كامل، وعلى امتداد مساحة البلد (بإصدار أيّ وثيقة تعرّف عن هويّة أحدهم أو مستند مطلوب لمراقبة الانتخابات) كل من نُصِّب مراقباً، أو شارك في البعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات، ما دامت البعثة لا تخالف مقتضيات الاعتماد المحددة بوضوح، المقبولة، وغير التمييزيّة؛

ح. تضمن ألاّ تتدخّل أي سلطة حكومية، أو أمنيّة، أو انتخابيّة في نشاط البعثة الدولية لمراقبة الانتخابات؛

ط. وتضمن بألاّ تُمارس أي سلطة حكومية ضغوطاً على أيّ مواطن محلّي أو أجنبي يعمل لدى بعثة المراقبة، أو يعاونها، أو يزوّدها بالمعلومات، كما لا تهدّد باتخاذ إجراءات ضدّه أو تقتصّ منه، تطبيقاً للمبادئ الدوليّة المعتمدة في مراقبة الانتخابات.

وكشرط أساسي لتشكيل بعثة دوليّة لمراقبة الانتخابات، قد تطلب المنظّمات الحكومية الدوليّة والمنظّمات الدولية غير الحكومية أن يُصار إلى تحديد هذه الضمانات مسبقاً في مذكرة تفاهم أو في وثيقة مماثلة توافق عليها السلطات الحكومية و/أو الانتخابية. وبما أن مراقبة الانتخابات تعتبر نشاطاً مدني الطابع، تكون الجدوى المرجوّة منه عرضة للمساءلة في ظل ظروف تتّسم بمخاطر أمنية هائلة، أو تقيّد انتشار المراقبين بشكل آمن أو يحتمل أن تنفي اعتماد منهجيّات عمل موثوق بها في مراقبة الانتخابات.

١٣. يتعيّن على البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن تسعى إلى أن يكون وجودها موضع قبول لدى أبرز المنافسين السياسيين إجمالاً، لا بل قد تشترط ذلك .

١٤. للمنافسين السياسيين (أكانوا أحزاباً، أو مرشّحين، أو مناصرين لمواقف متَّخذة بموجب استفتاء ما) مصالح ثابتة في العملية الانتخابية، يترجمها حقّهم في أن ينتخبوا وفي أن يشاركوا مباشرةً في الحكم. لذا، لا بدّ من السماح لهم بمراقبة مجريات الانتخابات، بكاملها، والإشراف على سير الإجراءات، بما في ذلك طريقة استعمال التقنيات الإلكترونية والتقنيات الانتخابية داخل محطات الاقتراع، ومراكز فرز الأصوات، والدوائر الانتخابية الأخرى، وكيفيّة نقل صناديق الاقتراع والمواد الدقيقة الأخرى .

١٥. يتعيّن على البعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن:

أ. تقيم اتصالات مع مختلف المنافسين السياسيين في العملية الانتخابيّة، بمن فيهم ممثّلي الأحزاب السياسيّة والمرشحين المحتمل أن يكون لديهم معلومات عن مدى نزاهة العملية الانتخابية؛

ب. ترحب بالمعلومات الوافدة منهم في ما يتعلّق بطبيعة العملية الانتخابية؛

ج. تقيم هذه المعلومات بكل تجرّد وموضوعية؛

د. وتقيم حتماً، كجانب هام من جوانب المراقبة الدولية للانتخابات، إذا كان المتنافسون السياسيّون مخوّلين، على قاعدة عدم التمييز، الوصول إلى المعلومات، للتحقّق من نزاهة كل مقوّمات العملية الانتخابية ومراحلها. انطلاقاً من هذا المبدأ، يجدر بالبعثات الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن تعمد في توصياتها، الجائز أن تصدر خطياً أو تصدر في مراحل متواترة من العملية الانتخابية، إلى المدافعة عن مبدأ حذف أي قيود مفرطة أو منع أي تدخّل في نشاط المنافسين السياسيين، من أجل صون نزاهة العملية الانتخابيّة.

١٦. يتمتّع المواطن بحق إنشاء الجمعيّات، وبحق المشاركة في شؤون الحكم والشؤون العامة في بلده، المعترف بهما دوليّاً. ويجوز له أن يمارس هذين الحقّين من خلال المنظّمات غير الحكوميّة التي تراقب كل العمليّات المتعلّقة بمجرى الانتخابات، والإجراءات، بما فيها، على سبيل التعداد لا الحصر، طريقة استعمال التقنيات الإلكترونية والتقنيات الانتخابية الأخرى داخل محطّات الاقتراع، ومراكز فرز الأصوات والدوائر الانتخابيّة الأخرى، وكذلك نقل صناديق الاقتراع والمواد الدقيقة الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، يتعيّن على البعثات الدولية لمراقبة الانتخابات أن تقيم، وترفع تقارير عما إذا كانت المنظّمات المحلية غير المتحزّبة المعنيّة بمراقبة الانتخابات قادرة، على قاعدة عدم التمييز، على القيام بنشاطاتها من دون الخضوع لقيودٍ مفرطة أو التعرّض لتدخل ما. كما يجدر بهذه البعثات أن تدافع عن حق المواطن في القيام بمراقبة محليّة غير متحزّبة للانتخابات من دون أن يخضع لقيود مفرطة أو يتعرّض للتدخّل، وأن تشير في توصياتها إلى حذف هذه القيود أو منع هذا التدخّل.

١٧. يتعيّن على البعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات التعريف بالمنظّمات المحلية غير المتحزّبة، الموثوق بها، في مجال مراقبة الانتخابات، والاتصال بها بشكل منتظم، والتعاون معها وفقاً للأصول. وعلى هذه البعثة أيضاً أن ترحّب بالمعلومات التي

تتلقّاها من هذه المنظمات، على اعتبار أن الاستنتاجات التي تتوصّل إليها قد تصلح كتكملة قيّمة لاستنتاجات البعثة المعنيّة، وان وجب أن يتسم عملها بالاستقلالية. وبالتالي، يجدر بالبعثة الدوليّة لمراقبة الانتخابات أن تبذل كل المساعي الممكنة للتشاور مع المنظّمات الآنفة الذكر قبل إصدار أيّ بيان.

١٨. تقرّ المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية غير الحكومية التي صادقت على هذا الإعلان بإحراز تقدّم بارز على صعيد تحديد المعايير، والمبادئ، والالتزامات المتّصلة بالانتخابات الديمقراطية الحقّة، وتتعهّد بأن تستند إلى بيان هذه المبادئ عند الخروج بملاحظات، وأحكام، وعِبَر عن طبيعة العمليّة الانتخابيّة، وتعد أن تكون شفافةً إزاء المبادئ ومنهجيّات العمل التي تتّبعها في المراقبة.

١٩. تقرّ المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية، التي صادقت على هذا الإعلان أنّ المنهجيات الجديرة بالثّقة لمراقبة العمليّات الانتخابية متنوّعة، وتلتزم بالتشارك في المقاربات، والتوفيق بين المنهجيات كما هو مناسب. وهي تقرّ أيضاً بضرورة تمتّع بعثات المراقبة الأولية للانتخابات بالحجم الكافي لتحديد طابع العمليّات الانتخابية في دولة معيّنة بشكل مستقلّ وحيادي، وضرورة استمرارها لمدّة كافية لتحديد طابع كافة العناصر التي تحسم العملية الانتخابية ما قبل الانتخابات، وفي اليوم الانتخابي، والفترة اللاحقة للانتخابات– إلاّ إذا تمّ التركيز على أحد أنشطة المراقبة الذي يعلّق، بالتالي، على عنصر واحد أو عناصر محدّدة من العملية الانتخابية. وليس هذا وحسب، بل تعترف هذه المنظّمات أيضاً أنّه من الضروري ألاّ يعزل المرء مراقبات اليوم الانتخابي، أو يبالغ في التشديد عليها، بل أن يدرج هذه المراقبات في سياق العملية الانتخابية ككلّ.

٢٠. تقرّ المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية، التي صادقت على هذا الإعلان أن بعثات المراقبة الدولية يجب أن تتضمّن أشخاصاً ذوي مهارات احترافية وسياسية متنوّعة كافية، ونزاهة دائمة وثابتة، من أجل مراقبة العمليات وتقييمها على ضوء: الخبرة في العمليات الانتخابية والمبادئ الانتخابية الراسخة؛ وحقوق الإنسان العالمية؛ وقانون الانتخابات والممارسات الإدارية المقارنة (بما في ذلك استخدام الكمبيوتر وغيره من تكنولوجيا الانتخابات)؛ والعمليات السياسية المقارنة والاعتبارات الخاصة بكلّ دولة. كما تقرّ المنظمات المصادقة على الإعلان بأهمية التنوّع المتوازن بين الجنسين في تركيبة المشاركين والقادة، ضمن بعثات المراقبة الدولية للانتخابات، فضلاً عن التنوّع في المواطنية ضمن بعثات مماثلة.

٢١. تعهد المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية ، التي صادقت على هذا الإعلان بـ:

أ. جعل كافة المشاركين في بعثاتها الخاصة بالمراقبة الأولية للانتخابات متآلفين مع مبادئ دقة المعلومات، والحيادية السياسية في إصدار الأحكام والاستنتاجات؛

ب. تقديم وثيقة بنطاق الصلاحيات أو وثيقة مماثلة، لشرح أهداف البعثة؛

ج. تقديم المعلومات المتعلّقة بالقوانين والأحكام الوطنية المناسبة، والبيئة السياسية العامة وغيرها من المسائل، بما في ذلك تلك المتعلّقة بأمن المراقبين وسلامتهم؛

د. توجيه التعليمات إلى كافة المشاركين في بعثة مراقبة الانتخابات، حول المنهجيات الواجب استخدامها؛

هـ. إلزام كافة المشاركين في بعثة مراقبة الانتخابات بقراءة مدونة قواعد سلوك المراقبين الدوليّين للانتخابات، المرفقة بهذا الإعلان، والتعهّد بالالتزام بها؛ ويمكن تعديل هذا القانون بشكل طفيف، دون تغيير جوهره، ليناسب مستلزمات المنظمة؛ أو التعهّد بالالتزام بقواعد السلوك الموجودة سلفاً في المنظمة، والمتطابقة جوهريّاً مع قواعد السلوك المرفقة بهذا الإعلان.

٢٢. تتعهّد المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات الدولية غير الحكومية، التي صادقت على هذا الإعلان بذل ما في وسعها للالتزام بشروط الإعلان، ومدونة قواعد السلوك المرفقة به، والخاصة بالمراقبين الدوليين للانتخابات. لكن، في أي وقت تضطرّ فيه المنظمة المصادقة على الإعلان أن تعلن عدم التزامها بأي من شروطه، أو مدونة قواعد السلوك المرفقة به، الهادفة إلى مراقبة الانتخابات مع المحافظة على روح الإعلان، فعلى هذه المنظمة أن تشرح ذلك في تصريحاتها العامة، وتستعد للإجابة عن الأسئلة الملائمة التي تطرحها بقية المنظمات الملتزمة بالإعلان حول السبب الذي دفعها إلى القيام بذلك.

٢٣. تقرّ المنظمات المصادقة على الإعلان بأنّ الحكومة ترسل بعثات المراقبين لمراقبة الانتخابات في دولٍ أخرى، وأن هيئات أخرى تراقب الانتخابات أيضاً. فترحّب هذه المنظمات بأيّ مراقب من هذا النوع يوافق على هذا الإعلان لأغراض خاصة، ويلتزم بمدونة قواعد السلوك المرفقة به حول المراقبين الدوليين للانتخابات.

٢٤. يقصد من الإعلان ومدونة قواعد السلوك المرفقة به، والخاصة بالمراقبين الأوليين للانتخابات، أن تكون وثائق تقنية لا تتطلّب تحركاً من الهيئات السياسية للمنظمات المصادقة عليه (كالجمعيات التشريعية، أو المجالس، أو مجالس الإدارة)، رغم أنّ هذه التحرّكات مرحّب بها. ويبقى هذا الإعلان ومدونة قواعد السلوك المرفقة به، والخاصة بالمراقبين الدوليين للانتخابات، مفتوحين أمام المنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية الدولية الأخرى التي ترغب في المصادقة عليهما. ينبغي تسجيل المصادقات في شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة.

مدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين للانتخابات

تلقى المراقبة الدولية للانتخابات قبولاً واسعاً في أنحاء العالم كافة. وتجريها الجمعيات والمنظمات الحكومية الدولية، وغير الحكومية الدولية، بهدف تقييم طبيعة العمليات الانتخابية بطريقة دقيقة وحيادية، مع مراعاة مصلحة شعوب البلاد حيث تجري الانتخابات، ومصلحة المجتمع الدولي. من هنا، يتوقّف الكثير على نزاهة المراقبة الدولية للانتخابات؛ ومن الضروريّ أن يشترك في مدونة قواعد السلوك، ويتبعها، كل من يشكّل جزءاً من بعثة المراقبة الدولية للانتخابات هذه، كالمراقبين على المدى القصير والطويل، وأعضاء البعثات التقييمية، وفرق المراقبة المتخصّصة، وقادة البعثة.

إحترم السيادة وحقوق الإنسان العالمية

تعبّر الانتخابات عن السيادة التي يتمتّع بها الشعب في دولةٍ معيّنة، ومن شأن حريّة التعبير التي يتمتّع بها هذا الشعب أن تشكّل أساساً لسلطة الحكومة وشرعيّتها. فمن حقوق الإنسان المعترف بها عالمياً هي حقوق المواطنين في التصويت، والفوز بالانتخابات، في إطار انتخاباتٍ منتظمة ونزيهة، وهي تتطلّب ممارسة عدد من الحقوق والحريات الأساسية. من هنا، ينبغي على مراقبي الانتخابات أن يحترموا سيادة الدولة المضيفة، فضلاً عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعبها.

إحترم قوانين الدولة وسلطة الهيئات الانتخابية

يجب أن يحترم المراقبون قوانين الدولة المضيفة وسلطة الهيئات المسؤولة عن إدارة العملية الانتخابية. وينبغي على المراقبين أن يلتزموا بأي توجيه قانوني من سلطات الدولة الحكومية، والأمنية، والانتخابية. ومن واجبهم أيضاً المحافظة على موقف محترم تجاه المسؤولين عن الانتخابات والسلطات الوطنية الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، على المراقبين أن يسجّلوا إذا كانت قوانين الدولة و/أو المسؤولين عن الانتخابات، أو أحكامهم، أو أعمالهم، تعرقل على نحو غير ملائم تطبيق الحقوق المرتبطة بالانتخابات التي يضمنها القانون، أو الدستور، أو الآليات الدوليّة المطبقة.

إحترم نزاهة بعثة المراقبة الدولية للانتخابات

يجب أن يحترم المراقبون بعثة المراقبة الدوليّة للانتخابات، ويحموا نزاهتها. ويتضمّن ذلك اتباع مدونة قواعد السلوك هذه، وأيّ تعليمات خطية (كنطاق الصلاحية، والتوجيهات، والإرشادات)، وأيّ تعليمات شفهية من قيادة بعثة المراقبة. ومن واجب المراقبين: المشاركة في اجتماعات التزويد بالمعلومات، والتدريبات، وإجراءات استخلاص المعلومات التي تفرضها بعثة مراقبة الانتخابات؛ والتآلف مع القانون الانتخابي، والأحكام وغيرها من القوانين التي تفرضها بعثة المراقبة؛ والتزام الحذر بالمنهجيات التي تطبّقها بعثة المراقبة. ويجب على المراقبين أيضاً أن يبلّغوا قيادة بعثة المراقبة عن أي تضارب في المصالح قد يواجهونه، وأي سلوك غير لائق يلاحظونه من جانب بقية المراقبين في البعثة.

حافظ على الحيادية السياسية الكاملة طيلة الوقت

على المراقبين أن يحافظوا على الحيادية السياسية الكاملة طيلة الوقت، حتى حين يقضون وقتاً للراحة في الدولة المضيفة. فمن الضروري ألاّ يكشفوا عن أيّ تحيّز أو تفضيل يتعلّق بالسلطات الوطنية، أو الأحزاب السياسية، أو المرشحين، أو قضايا الاستفتاء، أو يتعلّق بأيّ قضية مثيرة للنزاع في العملية الانتخابية. ومن الضروري ألاّ يجري المراقبون أيضاً أيّ نشاط يعتبر، وفقاً لمقاييس المنطق، متحيّزاً لأيّ منافس سياسي في الدولة المضيفة، أو عائداً عليه بالكسب المتحيّز، كارتداء أو عرض الرموز، والألوان، والشعارات الحزبيّة، أو قبول كل ما له قيمة من المتنافسين السياسيين.

لا تعرقل العمليات الانتخابية

ينبغي ألاّ يعرقل المراقبون أيّ عنصر من العملية الانتخابية، بما في ذلك العمليات السابقة للانتخابات، والاقتراع، والفرز، وجدولة النتائج، والعمليات الجارية بعد اليوم الانتخابي. بإمكان المراقبين أن يلفتوا نظر المسؤولين الانتخابيين فوراً إلى عمليات الخلل والاحتيال أو المشاكل الجسيمة، إلا إذا منع القانون ذلك، وعليه أن يفعل ذلك بطريقة غير معرقلة. ويمكن للمراقبين أن يطرحوا أسئلة عن المسؤولين الانتخابيين، وممثلي الأحزاب السياسية، وبقيّة المراقبين، داخل مكاتب الاقتراع، كما يمكن أن يجيبوا عن الأسئلة بخصوص نشاطاتهم الخاصة، طالما أن المراقبين لا يعرقلون العمليّة الانتخابيّة. عند الإجابة عن الأسئلة، يجب على المراقبين ألا يسعوا إلى توجيه العملية الانتخابية. كما يمكنهم طرح أسئلة على الناخبين، والإجابة عن أسئلتهم، لكن لا يسمح لهم بسؤالهم عن الحزب الذي صوّتوا له، أو عن الاحتمال الذي اختاروه في الاستفتاء.

قدّم التحديد المناسب للهويّة

على المراقبين أن يعرضوا ما يثبت هويّتهم، بحسب بعثة مراقبة الانتخابات، فضلاً عمّا يثبت الهوية وفقاً لمقتضيات السلطات الوطنية؛ وعليهم تقديم هذا الإثبات إلى المسؤولين الانتخابيين والسلطات الوطنية الأخرى.

حافظ على دقة المراقبات والاحترافيّة عند استخلاص النتائج

على المراقبين أن يضمنوا دقة مراقباتهم كلّها. يجب على المراقبة أن تكون شاملةً، فتسجّل العوامل الإيجابيّة والسلبية معاً، وتميّز بين العوامل المهمّة والتافهة، وتحدّد المخطّطات التي يمكن أن تؤثر تأثيراً هائلاً على نزاهة العملية الانتخابية. وينبغي أن يستند حكم المراقبين على أعلى معايير دقة المعلومات وحيادية التحليل، ويميّز بين العوامل الذاتية والموضوعية. بالإضافة إلى ذلك، على المراقبين أن يرتكزوا، عند استخلاص كافة استنتاجاتهم، على الأدلّة الواقعية التي يمكن إثباتها، وعدم استخلاص نتائجهم قبل الأوان.

أحجم عن الإدلاء بتعليقات أمام الشعب أو الإعلام قبل أن تصدر البعثة تصريحها

على المراقبين أن يحجموا عن الإدلاء بأيّ تعليقات شخصية عن مراقبتهم أو استنتاجاتهم أمام وسائل الإعلام الإخبارية، أو أفراد من الشعب، قبل أن تصدر بعثة مراقبة الانتخابات تصريحاً، إلا في حال أمرت قيادة بعثة المراقبة بغير ذلك تحديداً. يمكن للمراقبين أن يشرحوا طبيعة بعثة المراقبة، ونشاطاتها، وغيرها من المسائل التي تعتبرها بعثة المراقبة مناسبة، كما ينبغي أن يحيلوا الإعلام أو بقيّة الأشخاص المهتمين بالأمر إلى الأفراد الذين توكّلهم بعثة المراقبة بهذه المسؤولية.

تعاون مع مراقبي الانتخابات الآخرين

يجب أن يعي المراقبون وجود بعثات مراقبة الانتخابات الأخرى، سواء العالمية منها أم المحلية، ويتعاونوا معها وفق تعليمات قيادة بعثة مراقبة الانتخابات.

حافظ على السلوك الشخصي المناسب

يجب أن يحافظ المراقبون على السلوك الشخصي المناسب، ويحترموا غيرهم، بما في ذلك مراعاة ثقافات الدول المضيفة وعاداتها، وإصدار الحكم السليم في عمليات التفاعل الشخصي، والتقيّد بأعلى درجات السلوك المحترف طيلة الوقت، حتى في أوقات الراحة.

خروقات مدونة قواعد السلوك

في حال ساد قلقٌ بشأن خرق مدونة قواعد السلوك هذه، يمكن لبعثة مراقبة الانتخابات أن تجري تحقيقاً في المسألة. فإذا تبيّن أن الخرق خطير، يمكن سحب إجازة المراقبة من المراقب المعني، أو صرفه من بعثة مراقبة الانتخابات. تعود سلطة النظر في هذه القرارات إلى قيادة بعثة مراقبة الانتخابات وحدها .

تعهّد بالتقيّد بمدونة قواعد السلوك

لقد قرأت وفهمت مدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين للانتخابات التي قدّمتها لي بعثة المراقبة الدولية للانتخابات.
بموجب هذه الوثيقة، أتعهّد بأنّني سأتقيّد بمدونة قواعد السّلوك، وأنّني سأنفّذ كلّ نشاطاتي كمراقب انتخابات بالتّوافق الكامل مع هذه المدونة. لا أواجه أيّ تضارب في المصالح، سواء كان سياسيّاً أو اقتصاديّاً أو غيره، يمكن أن يتداخل مع قدرتي على العمل كمراقب انتخابات حيادي، وعلى التقيّد بمدونة قواعد السلوك.

سأحافظ على الحياديّة السياسية الكاملة طيلة الوقت. وسأصدر أحكامي بناءً على أعلى معايير دقة المعلومات وحياديّة التحليل، مميّزاً العوامل الذاتية عن الأدلّة الموضوعية، وسأرتكز عند استخلاص استنتاجاتي على الأدلّة الواقعية التي يمكن إثباتها.

لن أعرقل عملية الانتخابات. سأحترم القوانين الوطنية وسلطة المسؤولين الانتخابيين، وسأحافظ على سلوك محترم تجاه السلطات الانتخابية والوطنية الأخرى. سأحترم حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يتمتّع بها شعب الدولة، وأعزّزها. سأحافظ على السلوك الشخصي المناسب وأحترم غيري، بما في ذلك مراعاة ثقافات الدول المضيفة وعاداتها، وإصدار الحكم السليم في عمليات التفاعل الشخصي، والتقيّد بأعلى درجات السلوك المحترف طيلة الوقت، حتى في أوقات الراحة.

سأحمي نزاهة بعثة المراقبة الدولية للانتخابات وأتّبع تعليمات بعثة المراقبة. سأشارك في اجتماعات التزويد بالمعلومات، والتدريبات، وإجراءات استخلاص المعلومات التي تفرضها بعثة مراقبة الانتخابات، وأتعاون في إصدار بياناتها وتقاريرها كما هو مطلوب. سأحجم عن الإدلاء بتعليقات أو ملاحظات أو استنتاجات خاصة أمام وسائل الإعلام الإخبارية، أو الشعب، قبل أن تصدر بعثة مراقبة الانتخابات تصريحها، إلا في حال أمرت قيادة بعثة المراقبة بغير ذلك تحديداً .

التوقيع: _____

الاسم المكتوب: _____

التاريخ: _____

شكر وتقدير

وُضع إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، ومدونة قواعد السلوك للمراقبين الدوليين للانتخابات، من خلال عملية استمرّت لسنواتٍ عديدة، شاركت فيها أكثر من عشرين منظمة حكومية دولية، وغير حكومية دولية، تهتمّ بمراقبة الانتخابات حول العالم.

بدأت العملية بشكل غير رسمي عام ٢٠٠١، بمبادرة من المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية، وشعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة، وتضمّنت اجتماعاً أولياً في مركز الأمم المتحدة في نيويورك، واجتماعاً في واشنطن، تشارك المعهد الديمقراطي الوطني ومنظمة الدول الأميركية في استضافته.

بناءً على هذا الأساس، شكّلت شعبة المساعدة الانتخابية في الأمم المتحدة، ومركز كارتر، والمعهد الديمقراطي الوطني، أمانة سرّ مشتركة، وأطلقت المرحلة الرّسمية من العملية في تشرين الأول /أكتوبر ٢٠٠٣، في إطار اجتماع عقد في مركز كارتر في أتلانتا. تبع ذلك اجتماع عقد في أيلول /سبتمبر ٢٠٠٤، في بروكسل، استضافته اللجنة الأوروبية. وقد جرت عملية استشارية مستمرّة بين المنظمات المشاركة، أدّت إلى وثيقة أجمعت عليها هذه سائر المنظمات، وتمّ عرضها بدءاً من تموز /يوليو ٢٠٠٥ كي تصادق عليها المنظّمات.

تألّفت أمانة السرّ من كارينا بيريلي وشون دون من شعبة المساعدة الانتخابيّة التابعة للأمم المتحدة، ودايفيد كارول، ودايفيد بوتي، وآيفري دايفيس– روبرتس من مركز كارتر، وباتريك ميرلو، وليندا باترسون من المعهد الديمقراطي الوطني. أعدّ أعضاء أمانة السرّ الوثائق، مع تولّي السيّد ميرلو القيادة في تحرير المسودّات، معتمداً على مجموعة أساسيّة من الوثائق الموجودة لدى المنظمات المشاركة في مراقبة الانتخابات. وتجدر الإشارة إلى أن أمانة السرّ قد تلقّت، خلال هذه العملية، معلومات وتعليقات مهمّة من عدة منظمات مشاركة .

لقيت هذه العملية دعماً مالياً من الأمم المتحدة، والوكالة الأميركية للتنمية الدولية، واللجنة الأوروبية، وجمهورية ألمانيا، ومؤسّسة ستار الوقفية فضلاً عن عددٍ من المساهمين الأفراد.

الملحق الثالث: أعضاء بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة مرحلة ما قبل انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن

فرانشيسكا بندا
مديرة مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة
المعهد الديمقراطي الوطني، كندا

ليسلي كامبل
المساعد الأعلى والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني، كندا

فرانسيس فيتزجرلد
عضو مجلس الشيوخ
إيرلندا

سام جيدنسون
عضو سابق في مجلس النواب
الولايات المتحدة

الملحق الرابع: بيان بعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة مرحلة ما قبل انتخابات ٩ نوفمبر ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن

أيلول ٢٠١٠

قام المعهد الديمقراطي الوطني بتنظيم مهمة دولية تسبق الانتخابات النيابية من ١٤ إلى ١٧ أيلول لمتابعة التحضيرات للانتخابات البرلمانية في الأردن والمنوي عقدها في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠، وتشكل الوفد من عضوية فرانسيس فيتزجيرالد، وهو عضو مجلس الشيوخ في إيرلندا، والسيد سام جيدنسون، وهو عضو سابق في الكونجريس الأمريكي، وفرانشيسكا بيندا وهي مديرة برامج المعهد الديمقراطي الوطني في القدس ومسؤولة انتخابات سابقة في منظمة التعاون والأمن في أوروبا، وليسلي كامبل وهو المدير الإقليمي للمعهد لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. عقب عدة اجتماعات مع مسؤولين حكوميين وممثلي أحزاب سياسية ومرشحين محتملين ومتابعي الانتخابات المحليين وقادة المجتمع المدني وإعلاميين، أصدر الوفد هذا البيان يوم ١٩ أيلول ٢٠١٠.

في ٩ تشرين الثاني، سيتوجه الأردنيون إلى صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية الثالثة في الأردن خلال سبع سنوات. لدى حله البرلمان في تشرين الثاني عام ٢٠٠٩، أشار جلالة الملك عبد الله الثاني إلى عدم الرضا الشعبي عن أداء مجلس النواب، ودعا إلى قانون انتخاب معدل وانتخابات تكون «نموذجاً للنزاهة والشفافية».

أكدت عدة تصريحات لاحقة من قبل كبار المسؤولين الحكوميين التعهد بإجراء انتخابات عادلة وشفافة. ورأت مجموعات المجتمع المدني في هذه التصريحات فرصة لتعزيز دورها في تشكيل العملية الانتخابية في الأردن وعملت هذه المجموعات على وضع مطالب بالإصلاح الانتخابي. وقد قدم تحالف منظمات مجتمع مدني بشكل رسمي توصيات للحكومة من شأنها باعتقادهم أن تدعم منافسة صحيحة وتفرز مجلساً تشريعياً أكثر تمثيلاً وفعالية وأن تزيد من عدد النساء المنتخبات.

وقد تضمنت توصيات المجتمع المدني: استبدال نظام الصوت الواحد غير المتحول (او المتعارف عليه بنظام الصوت الواحد) بنظام انتخابي مختلط، وإعادة النظر بنظام تقسيم الدوائر لضمان مساواة أكبر بينها، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة للإشراف على الانتخابات، وزيادة الكوتا النسائية، وضمان سرية الاقتراع ووضع أحكام لتصويت الأميين، وتخفيض سن الاقتراع إلى ١٨، والإبقاء على عملية عد الأصوات داخل قاعات الاقتراع وإعلان النتائج فوراً، ونشر قوائم الناخبين، والسماح لمنظمات المجتمع المدني بمتابعة ومشاهدة العملية الانتخابية.

في أيار ٢٠١٠، كشفت الحكومة النقاب عن قانون مؤقت جديد للانتخابات. لم يستجب القانون لجميع مطالب المجتمع المدني، إلا أنه قدم عدداً من التغييرات على العملية الانتخابية، من ضمنها:

- تقسيم المناطق الانتخابية إلى دوائر فرعية غير جغرافية أو «وهمية» تساوي عدد المقاعد لكل منطقة.
- توسيع قاعدة إدارة الانتخابات خارج إطار وزارة الداخلية، وإضافة قاض مستقل كنائب لرئيس اللجنة العليا للانتخابات وكذلك ممثل عن وزارة التنمية السياسية.
- إضافة عشرة مقاعد جديدية للمجلس تتضمن أربعة مقاعد للمناطق الحضرية المأهولة بالفلسطينيين بشكل رئيسي وستة مقاعد للنساء المرشحات.

- فرض عقوبات أكثر تشدداً للجرائم الانتخابية بما في ذلك شراء الأصوات.
- استحداث نظام تسجيل خاص بالناخبين الأميين.
- السماح للمدنيين العاملين في الجيش والأجهزة الأمنية بالتصويت
- تخفيض سن الاقتراع الى ١٨ سنة.

عبّر العديد من الأردنيين الذين حاورهم وفد المعهد الديمقراطي الوطني عن تفاؤل حذر حول امكانيات عملية انتخابية أفضل، آخذين بعين الاعتبار أن قوائم الناخبين تم إعدادها إلكترونياً ونشرها، وأنه تم القيام باستعدادات لحماية سرية الاقتراع بما في ذلك اعتماد معازل اقتراع جديدة ذات خصوصية أكبر واتخاذ احتياطات أمنية أكبر لصناديق الاقتراع، كما أن هناك اجراءات يتم اتخاذها لملاءمة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما سمحت الحكومة بالمتابعة المحلية للانتخابات، ويبدو أنه سيتم السماح لما مجموعه ٣٥٠٠ من المشاهدين غير الحزبيين بمتابعة الاجراءات الانتخابية وهو ما يعد تقدماً كبيراً عن انتخابات ٢٠٠٧ في هذا المجال حيث تم اعتماد ١٥٠ مشاهد فقط حينئذ وذلك قبل الانتخابات بـ ٤٨ ساعة.

وقد أخبر المرشحون والأحزاب السياسية وفد المعهد الديمقراطي الوطني أنهم يرحبون بالتزام الحكومة بجعل عملية تسجيل المرشحين أكثر شفافية، وكان هناك ثناء على مسؤولي الانتخابات لنشاطهم في مشاورة الأحزاب السياسية.

في حين كان هناك عدد من التغيرات الإيجابية، أكد العديد من النشطاء السياسيين والمحليين أن أهم التغييرات الانتخابية الموصى بها، ألا وهي تعديل نظام تقسيم الدوائر وإعادة النظر بالنظام الانتخابي، قد تم تأجيلها. سمح الأردن للدوائر الانتخابية بأن تصبح غير متجانسة بشكل فادح، حيث ان هناك دائرة في منطقة ريفية على سبيل المثال لديها أقل من ٧٠٠٠ صوت، في حين أن دائرة في عمان فيها ما يزيد على ٢٠٠,٠٠٠ صوت. ويعد هذا التمثيل الناقص للمناطق الحضرية والمأهولة بالناخبين من أصل فلسطيني بشكل كبير مسألة خلاف سياسي منذ فترة طويلة.

تجاوبت الحكومة مع مسألة تقسيم الدوائر بإضافة أربعة مقاعد جديدة للمناطق الحضرية، ولكنها أيضاً استحدثت الدوائر الفرعية (الوهمية) الجديدة، وهو ما سبب لبساً كبيراً لدى الأحزاب والمرشحين المحتملين. لا تنسجم الدوائر الفرعية مع منطقة جغرافية محددة ضمن الدائرة الرئيسية، ولكن للناخبين حرية اختيار التصويت لأي واحد من المرشحين في أي واحدة من الدوائر الفرعية. إلى حين كتابة هذا البيان، لا زالت إجراءات إدارة عملية الدوائر الفرعية غير واضحة وليس معروفاً إلى الآن ما سيكون الأثر الانتخابي لهذا النظام الفريد والذي تم اختياره سابقاً. يتطلب الأمر مستوى عالٍ من الشفافية من جانب المسؤولين الانتخابيين من أجل ضمان ثقة المرشحين والناخبين بالنظام الجديد.

إن النظام الانتخابي في الأردن والذي يسمح بإدلاء صوت واحد لمرشح واحد في دوائر متعددة المقاعد (تجاوباً مع الدوائر الفرعية الوهمية)، يُرى على أنه يعطي الأفضلية للمرشحين المستقلين العشائريين والمدعومين عشائرياً، حيث يرزح الناخبون تحت الضغط العائلي ليصوتوا للوجهاء المحليين والمرشحين ذوي الانتماءات العشائرية القوية، بدلاً من التصويت للمرشحين المدعومين حزبياً أو الجدد في المشهد في المشهد السياسي . وقد طالب العديد من الأردنيين بشكل من أشكال التمثيل النسبي لتعزيز وتنمية الأحزاب السياسية وتشجيع تجديد الطبقة السياسية.

بالإضافة إلى دراسة الجوانب التقنية للتحضيرات الانتخابية، ناقش وفد المعهد الديمقراطي الوطني مع الأردنيين البيئة المحيطة بالانتخابات، وتمت ملاحظة قلق من حالة محتملة من اللامبالاة من قبل الناخبين وآثار مقاطعة الانتخابات التي يروجها أكبر حزب منظم في المملكة، جبهة العمل الإسلامي، وعدد من أحزاب المعارضة المتحالفة.

كما في العديد من دول العالم، يمر المواطنون الأردنيون بصعوبات اقتصادية، وتتزايد شكوكهم بقدرة النواب المنتخبين على إحداث تغيير إيجابي على ظروف المعيشة. بالإضافة إلى تصوراتهم حول انتخابات معيبة عام ٢٠٠٧ وسخط على البرلمان الناتج عنها، هناك غياب واضح للحماس لممارسة سياسية أخرى قد لا تكون ذات معنى يذكر.

إذا ما تمت المقاطعة الملوح بها، فإن مناصري جبهة العمل الإسلامي، والذين يشكلون نسبة مهمة من سكان الأردن، قد يحرمون من الخيار الانتخابي. إن سخط الناخبين والمقاطعة من شأنهما أن يضعفا من فاعلية البرلمان الناتج عن انتخابات ٢٠١٠ بشكل جدي، وبالتالي فلا بد أن يكونا مصدر قلق للحكومة الأردنية.

قام رئيس الوزراء سمير الرفاعي بلقاء ممثلي جبهة العمل الإسلامي لمناقشة همومهم ومن الواضح أن مداولات مثل هذه هي مسألة سياسية تُترك للمشاركين فيها أنفسهم. ولكن العديد من الأردنيين عبروا لوفد المعهد الديمقراطي الوطني عن مخاوفهم حول المقاطعة وتأملوا بان تقوم الحركة بتشجيع أوسع نطاق ممكن من الخيارات السياسية كما أن هناك قلقاً شائعاً حول أثر المال في العملية السياسية في الاردن. شكا عدد من المرشحين المحتملين من أن تكاليف إدارة الحملات الانتخابية أبقتهم خارج المنافسة ومن أن عدم وضوح سقف الانفاق السياسي وضعف قوانين إشهار الذمة المالية وضعف تنفيذ التعليمات تحد من الوعي الشعبي بدور المساهمات المالية.

وتم كذلك طرح تساؤلات حول فرص الوصول الى وسائل الاعلام العام، مع اقتراحات بأن يحصل جميع المرشحين على فرص متساوية للتغطية المجانية أو منخفضة الكلفة في التلفزيون والراديو.

واستمع الوفد إلى قلق حول الممارسة المعتمدة في الأردن والمتعلقة بالطعن بنتائج الانتخابات لدى البرلمان. بالرغم من أن القانون الجديد تضمن أحكاماً لعمليات الاعتراض والطعن فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وتسجيل المرشحين، فهو لا يتناول قضية الطعن بنتائج الانتخابات.

أخيراً، لاحظ الوفد لبساً حول معنى ووظيفة المتابعة الدولية للانتخابات. بالنسبة لبعض الاردنيين، ينظر الى مصطلح «متابعة» الانتخابات، والذي يعني «المشاهدة ووضع التقارير» وليس «التدخل والإشراف»، على أنه تحدٍ محتمل للسيادة. في حقيقة الأمر، المتابعة الدولية للانتخابات هي ممارسة مقبولة في معظم الدول الديمقراطية ومرحب بها حول العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة وشعوب اوروبا الغربية. إن متابعة الانتخابات، وهي عملية ذات طابع متعاون في أغلب الحالات، من شأنها أن تطور العمليات الانتخابية وتعزز الثقة الشعبية بالنظام بالشراكة مع المتابعين المحليين، بإمكان المتابعين الدوليين مشاهدة الالتزام بالإجراءات بالتوازي مع احترام سلطات المسؤولين المحليين.

تم رفض طلب من قبل المعهد الديمقراطي الوطني للقاء مسؤولين في وزارة الداخلية مكلفين بالتحضيرات الانتخابية. إلا أن الوفد قابل أعضاء في اللجنة العليا للانتخابات ومسؤولين حكوميين آخرين. يتمنى المعهد تنظيم نقاشات مع مسؤولين قائمين على الجانب التنفيذي للانتخابات في تاريخ لاحق.

في الختام يود وفد المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة ما قبل الانتخابات التأكيد على الخطوات التي تم اتخاذها لتعزيز الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠، ومن ضمنها الدور الموسّع لمتابعي الانتخابات المحليين، ونشر قوائم الناخبين، وتعزيز دور القضاة في اللجان الانتخابية، وزيادة الكوتا النسائية، والأحكام الخاصة المتعلقة بالناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة، والمستوى المهني للإدارة الانتخابات.

كما يقدم الوفد مع الاحترام اقتراحه بتحسينات وضمانات إضافية يمكن اعتمادها قبل يوم الاقتراع من أجل تعزيز ثقة الناخبين في العملية الانتخابية، وهي تتضمن ما يلي:

- نشر قوائم المرشحين بحسب الدوائر الفرعية خلال فترة التسجيل بالإضافة إلى نشر قوائم المرشحين النهائية بحسب الدوائر الفرعية.
- التأكيد بأنه سيتم نشر نتائج الانتخابات في جميع مستويات عملية العد والفرز فوراً بعد عملية الفرز وأن عد الاصوات سيتم في نفس القاعة التي تم الاقتراع فيها قبل نقل صناديق الاقتراع أو تحريكها بأي شكل.
- مبادرات تظهر نوايا حسنة لزيادة الخيارات المتاحة للناخبين قدر الإمكان وذلك من خلال تشجيع أكبر مستوى ممكن من المشاركة.
- استحداث تعليمات للسماح بالطعن في نتائج الانتخابات بطريقة منظمة ومحايدة وذات إطار زمني مناسب.
- حملة إعلامية مكثفة للحد من شراء الاصوات والخروقات المالية ولتشجيع مشاركةالناخبين. على حملة توعية الناخبين كذلك أن تتضمن معلومات عن الدوائر الفرعية كي تساعد على تبديد اللبس.
- تنفيذ الإجراءات المناسبة لمنع تكرار التصويت، حيث أن الناخبين يمكنهم التصويت في أي صندوق اقتراع.
- مبادرة لمنح وقت بث متساوٍ مجاني أو بكلفة مخفضة لجميع المرشحين المسجلين.

معلومات عن المتابعة الدولية والمعهد الديمقراطي الوطني

يرحب المعهد الديمقراطي الوطني بتصريحات كبار المسؤولين الحكوميين في الأردن بأن المجموعات الدولية مرحب بها لمتابعة الانتخابات. تعكس هذه التصريحات الإجماع الدولي على أن المتابعة، بالإضافة الى المشاهدة المحلية ومتابعة الأحزاب السياسية، قد اصبحت مقبولة بشكل واسع في دول حول العالم وأنها تلعب دوراً مهماً في تعريف المواطنين والمجتمع الدولي على طبيعة العملية الانتخابية لكل بلد.

إن الزيارات التي تسبق الانتخابات جزء مهم في منهجية المتابعة الدولية للانتخابات. في الأسابيع التي سبقت الانتخابات في تشرين الثاني، أرسل المعهد الديمقراطي الوطني فريقاً من خبراء الانتخابات من أوروبا، أمريكا اللاتينية، الشرق الأوسط والولايات المتحدة لمشاهدة الاستعدادات الانتخابية عبر المملكة. وقام المعهد بارسال مجموعة إضافية من المتابعين للانتخابات يوم ٩ تشرين الثاني والفترة التي تليها مباشرة. وتظهر هذه المنهجية الشاملة لتقييم فترة ما قبل الانتخابات، يوم الانتخاب وما بعد الانتخابات اهتمام المجتمع الدولي في تطوير العمليات السياسية الديمقراطية وتضمن فهم يوم الاقتراع في سياقه الصحيح.

إن المتابعة الدولية للانتخابات، عندما تتم وفق مبادئ التقييم المحايد، من شأنها تعزيز نزاهة العملية الانتخابية من خلال تشجيع أفضل الممارسات الانتخابية ومنع المخالفات، وكذلك من خلال تحديد المشاكل والخروقات، مما يمكن أن يؤدي إلى إصلاحات فعالة. وبذلك فإن المتابعة الدولية تساهم في بناء الثقة الشعبية بالانتخابات وبالبرلمان المنتخب.

يُرحّب بالمتابعين الدوليين في البلدان في جميع مراحل التنمية الديمقراطية. وقد نظم المعهد الديمقراطي الوطين ما يزيد على ١٥٠ وفد لتقييم عمليات ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع وما بعد الانتخابات حول العالم وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بما في ذلك الجزائر، مصر، لبنان، المغرب، الاراضي الفلسطينية، واليمن. يقوم المعهد بمتابعة العمليات الانتخابية وفق إعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات، والذي تمت المصادقة عليه من قبل ٣٥ منظمة حكومية دولية وغير حكومية، بما في ذلك الأمانة العامة للأمم المتحدة.
(http://www.ndi.org/files/1923_declaration_102705_0.pdf)

وفد تقييم ما قبل الانتخابات لا يسعى الى التدخل في العملية الانتخابية في الأردن ولا ينوي، وليس بمقدوره، أن يقوم بتقييم نهائي للعملية الانتخابية. ويدرك المعهد الديمقراطي الوطني أن الشعب الأردني هو من سيحدد مصداقية الانتخابات. ويقدم الوفد هذا البيان السابق للانتخابات من منطلق دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية في الاردن.

المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير حزبية، تعمل لدعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم من خلال مشاركة المواطنين، الانفتاح والمساءلة الحكومية. وقد دعم المعهد برامج التنمية الديمقراطية في الأردن منذ عام ١٩٩٣ وأسس مكتباً في الأردن منذ عام ٢٠٠٤. إن بعثة المتابعة الدولية إلى الأردن ممولة من الوكالة الامريكية للتنمية الدولية. يمكن الحصول على مزيد من المعلومات على الموقع الإلكتروني . www.ndi.org

للاتصال:

في عمان، الأردن: رولا عطار (rattar@ndi.org، ٤٦١٢٥٢٧ ٦ ٩٦٢+) أو نيتي شيهو (niti@ndi.org، ٤٦١٢٥٢٧ ٦ ٩٦٢+)

في واشنطن: كاثي (١ ٢٠٢ ٧٢٨ ٥٥٣٥+, kgest@ndi.rog)

الملحق الخامس: أعضاء بعثة المراقبة الدولية لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن

مرام عبد الحميد
متابِعة لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني، الولايات المتحدة

إخلاص نوح عثمان عبد الرازق
أستاذة وعضو في جمعية بابكر بدري العلمية
للدراسات النسائية
السودان

إيبرو أغدوك
نائب مدير مكتب المعهد الديمقراطي الوطني
تركيا

عبد الجليل يوسف علي عبدالله
رئيس لجنة المراقبة لدى الجمعية البحرينية
لحقوق الإنسان
البحرين

كاثي آلان
رئيسة مجلس إدارة مجموعة Connections Group, Inc
الولايات المتحدة

أندريس باسترانا أرانغو
الرئيس السابق
كولومبيا

رولا عطار
مديرة مكتب المعهد الديمقراطي الوطني
الأردن

شروان آزاد
مساعد/منسّق أول لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني
العراق

أمادو با
مساعد أول لبرامج المعهد الديمقراطي الوطني
موريتانيا

لي بارتيوم
مدير قسم التحرير في مجلة Embassy
كندا

فرانشيسكا بندا
مديرة مكتب الضفة الغربية وقطاع غزة
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

أمال بوتخيل
منسّقة الشؤون المالية والبرامج لدى المعهد الديمقراطي الوطني
المغرب

ليسلي كامبل
المساعد الأعلى والمدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

إليزابيث كلارك
مسؤولة سابقة في السلك الدبلوماسي
الولايات المتحدة

غدير دجاني
منسّقة برامج الأحزاب السياسية لدى المعهد الديمقراطي الوطني
الضفة الغربية/قطاع غزة

بول ديوار
عضو في البرلمان
كندا

آنّا إكيندجيان
متابِعة لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة

حكيمة الحيطي
عضو المكتب السياسي لحزب الحركة الشعبية
المغرب

فيرونيكا كابوستوفا
متابِعة لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
سلوفاكيا

محمد الكتاب
رئيس، الفصل الخاص بموريتانيا
المنظمة العربية لحقوق الإنسان
موريتانيا

مارغريت أندرسون كيليهر
متحدثة باسم المجلس
مجلس نواب ولاية مينيسوتا
الولايات المتحدة الأميركية

عباس فاضل
مسؤول عن تكنولوجيا المعلومات
المعهد الديمقراطي الوطني
العراق

كارن فاريل
الرئيسة العليا للبرامج
الصندوق الوطني للديمقراطية
الولايات المتحدة الأميركية

ميريل فرانك
سفيرة الولايات المتحدة
لجنة الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة
الولايات المتحدة الأميركية

سام جيدنسون
عضو سابق في الكونغرس
الولايات المتحدة الأميركية

كاثي غست
مديرة العلاقات العامة
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأميركية

جاي غزال
رئيس
شركة غزال وشركاه المحدودة
الولايات المتحدة الأميركية

مارغريت كيليهر
معاونة في المجال التشريعي
مكتب السيناتور الأميركي جوزيف ليبرمان
الولايات المتحدة الأميركية

دينا غيرغيس
زميلة أبحاث في قسم عائلة كيستون
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى
الولايات المتحدة الأميركية

شيرلي روبنسون هول
مندوب عام سابق في الجمعية العمومية الثانية والخمسين للأمم المتحدة
الولايات المتحدة الأميركية

جاسم حسن راضي حسن
عضو في الجمعية البحرينية للشفافية
البحرين

عمر قادر
رئيس مجلس سياسات الشرق الأوسط
الولايات المتحدة الأميركية

كريمة قسّي
مساعدة برامج
المعهد الديمقراطي الوطني
الجزائر

باتريسيا كيفر
مديرة مساعدة، دائرة الشؤون الدولية
الاتحاد الأميركي للمعلمين
الولايات المتحدة الأميركية

لوك لابوينت
متابع لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
كندا

مونيكا لوروي
نائبة الرئيس المسؤول عن تنظيم البعثة
المعهد الديمقراطي الوطني
الأردن

نيل لويس
مراسل سابق
نيويورك تايمز
الولايات المتحدة الأميركية

زوران لوتشيش
متابع لأمدٍ طويل

المعهد الديمقراطي الوطني
صربيا

جون مايزنر
مساعد برامج
المعهد الديمقراطي الوطني
واشنطن العاصمة

ليون مالازوغو
متابع لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
كوسوفو

لي كاثرين مايلز
مديرة عليا للبرامج
المعهد الديمقراطي الوطني
واشنطن العاصمة

ستيفاني ملينار
رئيس أعلى للعمليات
المعهد الديمقراطي الوطني
واشنطن العاصمة

بيتر نوفوتني
متابع لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
سلوفاكيا

لي أونيل
متابع لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
الولايات المتحدة الأميركية

مولي رايزر
رئيسة مراسم سابقة
الولايات المتحدة الأميركية

خالد صيفي
ناشط في المجتمع المدني
فلسطين

جاد صقر
متابع لأمد طويل
المعهد الديمقراطي الوطني
لبنان

دلال سلامة
عضو سابقة في المجلس التشريعي
فلسطين

كايت سيليي
نائبة رئيس البرامج والاتصالات
معهد الشرق الأوسط
الولايات المتحدة الأميركية

أريانيت (نيتي) شيهو
المسؤول عن تنظيم البعثة
المعهد الديمقراطي الوطني
الأردن

شرزاد شواني
مسؤول عن شؤون الاتصال
المعهد الديمقراطي الوطني
العراق

شارون تي
مديرة المحاسبة الدولية
المعهد الديمقراطي الوطني
واشنطن العاصمة

بيث تريتر
مديرة إدارية
مجموعة غلوفر بارك
الولايات المتحدة الأميركية

رافايل فيلاسانخوان
نائب مدير
مركز الثقافة المعاصرة في برشلونة
إسبانيا

إيلين واينتروب
عضو في لجنة الانتخابات الفدرالية
الولايات المتحدة الأميركية

ليندسي ووركمان
المديرة العليا للبرامج
المعهد الديمقراطي الوطني
واشنطن العاصمة

الملحق السادس: البيان الأولي لبعثة المعهد الديمقراطي الوطني لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن

عمان، ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠

أعد هذا البيان الأولي من قبل بعثة المعهد الديمقراطي الوطني الدولية لمتابعة الانتخابات البرلمانية في الأردن بتاريخ ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠. قام الوفد بزيارة الأردن خلال الفترة من ٥ إلى ١٠ تشرين الثاني ٢٠١٠ وتم نشر المتابعين حول المملكة.

قام بقيادة الوفد أندرياس باسترانا، الرئيس السابق لكولومبيا، وبول ديوار، عضو البرلمان الكندي، وسام جيدنسن، عضو سابق في الكونغرس الأمريكي، ومارغريت أندرسن كيليهر، رئيسة برلمان ولاية مينيسوتا في الولايات المتحدة، وليسلي كامبل، المدير الإقليمي للمعهد الديمقراطي الوطني لبرامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.تكوَن الوفد من ٦١ متابع مصرَح للمدى القصير والمدى الطويل، من ١٨ دولة وإقليم.

تم تعزيز نتائج الوفد بالمعلومات من خلال بعثة متابعة الفترة السابقة للانتخابات في أيلول ٢٠١٠. كما قام فريق من ثمانية متابعين على المدى الطويل بمتابعة العملية الانتخابية منذ تشرين الأول ٢٠١٠. المعهد الديمقراطي الوطني هو منظمة غير ربحية وغير حزبية تعمل على دعم وتعزيز المؤسسات الديمقراطية حول العالم من خلال مشاركة المواطنين، الانفتاح، والمساءلة في الحكومة. ويقوم المعهد بدعم برامج التنمية الديمقراطية في الأردن منذ عام ١٩٩٣ وأسس مكتباً في الأردن منذ عام ٢٠٠٤.

قام الوفد قبل الانتخابات بلقاء كبار المسؤولين الحكوميين ومرشحين ومسؤولين انتخابيين ومندوبين إعلاميين ومتابعين محليين وقادة مجتمع مدني وممثلين عن الإعلام. في يوم الانتخابات، قام الوفد بزيارة ما مجموعه ٢٥٠ صندوق اقتراع في محافظات المملكة ال١٢.

وكان هدف البعثة هو إظهار اهتمام المجتمع الدولي بتطوير عمليات سياسية ديمقراطية أقوى في الأردن وتقديم تقييم محايد للعملية الانتخابية. وقد نفذ المعهد الديمقراطي الوطني أنشطته بما يتوافق مع القوانين الأردنية وإعلان مبادئ المراقبة الدولية للانتخابات.

ملخص الملاحظات

تمت الانتخابات النيابية الأردنية في ٩ تشرين الثاني ٢٠١٠ بموجب قانون انتخاب جديد ووفق إجراءات مطورة أدت إلى تقدم واضح عن إدارة انتخابات ٢٠٠٧.

كانت التحضيرات الفنية للاقتراع واجراءات التصويت خلال يوم الانتخاب ايجابية مقارنة بالمعايير الدولية ، إلا أن الوفد لاحظ نقص في عدد من الجوانب الهيكلية مثل الدوائر غير المتكافئة إلى حد كبير، عدم وجود هيئة انتخابية مستقلة، والحريات الإعلامية المحدودة، مما يعني أن العمليات السياسية في الأردن لا تزال بحاجة إلى التطوير.

تلقى عاملو الكادر الانتخابي التدريب بشكل جيد وقاموا بواجباتهم بشكل فعال ومهني، وكانت صناديق الاقتراع منظمة بشكل جيد، وإجراءات تحديد هوية الناخبين واضحة، وعملية فرز الأصوات شفافة. وتم استخدام التكنولوجيا بشكل فعال من خلال شبكة حاسوبية ربطت صناديق الاقتراع حول المملكة وسمحت بالتحقق الفوري من هوية الناخبين وحدثت أرقام مشاركة الناخبين بشكل مستمر.

بينما كانت هناك حالات متفرقة من العنف المرتبط بالانتخابات، وحالة وفاة واحدة معلنة، أفاد المتابعون بأن قوات الأمن وفرت الدعم المناسب لعملية الاقتراع وأن تجاوبهم مع الحوادث كان سريعاً وفاعلاً. وبدا أن بعض حالات العنف مرتبطة بالمنافسة ما بين المرشحين والعشائر، مما يؤكد ضرورة تبني إجراءات تضمن الحد من التأثير العشائري على الحياة السياسية في الأردن.

كان الحزب السياسي الأكثر تنظيماً في المملكة، جبهة العمل الإسلامي، قد أعلن عن مقاطعته للانتخابات البرلمانية، مما لوح بإمكانية حرمان عدد كبير من الناخبين من خيار انتخابي. وقد قام دولة رئيس الوزراء سمير الرفاعي ومسؤولون حكوميون آخرون بجهود لإقناع الحزب بالمشاركة في العملية الانتخابية، إلا أن الحزب، وبالتشاور مع أعضائه، رفض المشاركة.

وقد تفاوتت نسبة مشاركة الناخبين عبر المملكة، حيث شاركت نسبة أقل من الناخبين المسجلين في المدن عنها في المناطق الريفية حيث تكون نسبة الاقتراع عادةً أعلى. لكن بدا أن نسبة الاقتراع العامة قريبة من متوسط نسبة الانتخابات السابقة.

وتم السماح رسمياً للمتابعين المحليين للمرة الأولى في الأردن، كما شهدت هذه الانتخابات المرة الأولى التي يتم فيها الترحيب بالمتابعين الدوليين. وتم التصريح للمتابعين الدوليين بالاطلاع على جميع مستويات الإدارة الانتخابية وكان هناك تعاون كامل معهم من قبل اللجان الانتخابية وقوات الأمن في مراكز الاقتراع.

ضاعف قانون الانتخاب الأردني الجديد عدد المقاعد البرلمانية المخصصة للنساء حيث أصبح عددها ١٢. في حين لم يتم نشر النتئج النهائية، سيتضمن البرلمان الأردني الجديد أول إمرأة تمثل دائرة بادية وإمرأتبن منتخبتين من العاصمة عمان. وقد فازت إمرأة واحدة على الأقل خارج الكوتا.

لاحظ وفد متابعي المعهد الديمقراطي الوطني عدداً كبيراً من الناخبين الذين ادعوا الأمية وحالات كثيرة من «التصويت العلني» – أي إعلان اسم المرشح الذي اختاره الناخب بصوت عال. وقد شهد العديد من المتابعين ملصقات ومنشورات وبطاقات لمرشحين وغيرها من المواد الانتخابية داخل غرف الاقتراع، مما يشكل مخالفة للقانون لم يتم التصدي لها من قبل مسئولي عملية الاقتراع في كثير من الحالات.

على الرغم من أن الحكومة قامت بحملة توعوية لتشجيع الناخبين من أجل رفع نسبة تسجيلهم، كان هناك العشرات وربما المئات من الناخبين ممن لم تتطابق بطاقات هوياتهم مع الدائرة التي حاولوا الانتخاب فيها ولم يتمكنوا من الاقتراع. وتضمنت المخالفات الأخرى التي أبلغ عنها المتابعون: مضايقة الناخبين من قبل أعضاء العشائر ومحاولات التصويت بهويات مزورة وحالات من التطاول على سرية التصويت (لم تتم بشكل منتظم).

وكان هناك العديد من مزاعم شراء الأصوات سواء في الفترة السابقة للانتخابات أو خلال يوم الانتخاب. وقد أعلنت الحومة عن اعتقال عدد من الأشخاص. ويوصي وفد المعهد الديمقراطي الوطني باتخاذ إجراءات إضافية للتصدي لقضية شراء الأصوات ودور المال في السياسة.

حاولت الحكومة الأردنية تناول الانتقادات المطروحة منذ وقت طويل حول نظام الصوت المنفرد غير المتحول (والمتعارف عليه بنظام الصوت الواحد) من خلال استحداث نظام الدوائر الفرعية «الوهمية». كانت قوائم المرشحين في بعض مراكز الاقتراع مقسمة حسب الدوائر الفرعية بينما تم عرض القائمة العامة لمرشحي الدائرة في غرف اقتراع أخرى، حيث اضطر الناخبون أن يقوموا باختيار المرشحين دون الاطلاع على قائمة المتنافسين على مستوى الدائرة الفرعية. ينبغي تعديل اوتطوير هذا النظام للانتخابات القادمة.

دعا الملك عبد الله إلى انتخابات تكون «نموذجاً في النزاهة والحيادية والشفافية»، وحقق الأردن تقدماُ كبيراً بهذا الاتجاه. بالرغم من ذلك، بقيت هناك درجة ملحوظة من التشكيك واللامبالاة من قبل الناخبين، ويعود ذلك إلى حد ما إلى كون الحكومة نفسها هي الجهة المسؤولة عن تنظيم وتنفيذ الانتخابات وليس هيئة انتخابية ذات صلاحيات. لذا، يجب أن يؤخذ تأسيس هيئة انتخابية مستقلة بعين الاعتبار.

وكانت إضافة أربعة مقاعد جديدة للمناطق ذات الكثافة السكانية العالية مثل الزرقاء وعمان تقدماُ مرحباُ به، إلا أن التفاوت الكبير في أحجام الدوائر الانتخابية يعني أن المواطنين في المناطق الحضرية والذين ومنهم أعداد كبيرة من ذوي الأصول الفلسطينية ما زالوا غير ممثلين بشكل كاف.

فيما يعتبر تنفيذ انتخابات ٢٠١٠ تقدماُ كبيراً عن انتخابات ٢٠٠٧، فإن الاختبار الحقيقي لكونها ممارسة ناجحة سيأتي من خلال تقبل الشعب للنتائج وسلوك وفعالية البرلمان الذي ستفرزه هذه الانتخابات. إن البرلمان الذي يضمن تمثيلاً حقيقياً ورقابة سليمة على الحكومة وقوانين فعالة من شأنه أن يزيد من ثقة المواطنين.

ومن شأن زيادة مستوى سلامة انتخابات ٢٠١٠ كذلك تشجيع المزيد من الأردنيين، وبخاصة الشباب، على المشاركة السياسية. ويمكن أن تتم تعديلات إضافية على إدارة الانتخابات ومن ضمنها بعض التوصيات الواردة في هذا التقرير على زيادة مستوى ثقة الأردنيين بالعمليات السياسية مما يعزز التنمية الديمقراطية والمسؤولية الحكومية.

السياق السياسي

تجاوباُ مع الاستياء الشعبي من البرلمان المنتخب عام ٢٠٠٧، قام الملك عبدالله بحل البرلمان في تشرين الثاني ٢٠٠٩، منادياً بقانون انتخاب معدل وإجراء انتخابات مبكرة تكون «نموذجاً للنزاهة والحيادية والشفافية». وكثف المراقبون والمحللون السياسيون والمنظمات المدنية المنخرطة في الجدل حول النظام السياسي الأردني من مطالبها بتغيير النظام. وشهدت منظمات المجتمع المدني في ذلك فرصة لتعزيز دورها في تشكيل العملية الانتخابية في الأردن ، وعملت على بناء مطلب شعبي لإصلاح النظام الانتخابي. وقدم تحالف من منظمات المجتمع المدني ، فضلا عن المجموعات النسائية، رسمياً توصيات إلى الحكومة ودعت إلى تغييرات محددة من شأنها باعتقادهم ان تدعم المنافسة الصحية وانتاج هيئة تشريعية أكثر تمثيلا وفعالية ، بما في ذلك زيادة تمثيل المرأة في البرلمان إلى ٢٠ في المئة.

بعد الكثير من الترقب، أطلقت الحكومة الجديدة قانون الانتخاب المؤقت في أيار ٢٠١٠. وقدم القانون الجديد نظاما فريدا من تقسيم الدوائر، حيث تقسم المناطق الانتخابية إلى دوائر فرعية غير جغرافية أو «وهمية» تساوي عدد المقاعد لكل منطقة (يمكن للمرشحين التسجيل في الدائرة الوهمية التي يختارونها ويعطي المرشحون صوتاً واحداً لأي مرشح في أي دائرة فرعية ضمن منطقتهم الانتخابية). وتسمى الدوائر الفرعية بالوهمية لأنها لا تتجاوب مع أي منطقة جغرافية محددة.

وأبقى القانون الجديد على نظام الصوت المنفرد غير المتحول، والذي طالما أثار جدلا في الأردن حيث يقول البعض بأن النظام يفضل التصويت العشائري على تطوير الأحزاب السياسية. كما زادت عدد المقاعد في مجلس النواب من ١١٠ إلى ١٢٠، فتمت إضافة أربعة مقاعد لمناطق مكتظة بالسكان في عمان وإربد ، والزرقاء ، فضلا عن ستة مقاعد جديدة مخصصة للنساء. علاوة على ذلك، قدم القانون مجموعة من التعديلات الإجرائية لحماية سرية التصويت وتعزيز شفافية العملية الإنتخابية. في حين تضمن القانون الجديد عدداً من التوصيات التي قدمتها المنظمات المدنية كعقوبات أكثر صرامة فيما يخص محاولات تزوير الانتخابات (بما في ذلك شراء الأصوات) وتوسع قاعدة إدارة الانتخابات خارج إطار وزارة الداخلية، بإضافة قاضٍ مستقل كنائب للرئيس في اللجان الانتخابية.

في حين تضمن القانون الجديد عدد من التوصيات التي طرحتها المنظمات المدنية والنسائية بما في ذلك زيادة الكوتا النسائية و نشر قوائم الناخبين وشفافية إجراءات الفرز وزيادة العقوبات على الإنتهاكات الإنتخابية، فإن القانون لم يستجب للتوقعات الشعبية. حيث تمت زيادة عدد المقاعد المخصصة للنساء إلى ١٢ ولكنها لم تصل إلى نسبة ٢٠٪ من التمثيل كما كانت تطالب المنظمات النسائية. وعبرت عدد من منظمات المجتمع المدني والمعلقون السياسيون عن قلقهم من أن النظام الجديد لم يحل مشكلة التقسيم غير المتكافئ للدوائر مما يحد من تمثيل المواطنين في المدن (وعدد كبير منهم من أصول فلسطينية). وقد إنتقد الأحزاب السياسية وآخرون القانون بسبب إبقائه على نظام الصوت المنفرد غير المتحول مما يشكل عائقاً أمام تنمية نظام سياسي قائم على التعددية الحزبية في الأردن.

في الأسابيع التالية لإصدار القانون الجديد أعلنت الحكومة أنه سيسمح للمنظمات المحلية بمتابعة الإنتخابات. ويشكل هذا إنجازاً كبيراً للمنظمات المحلية والتي أطلقت أول جهود محدودة لمتابعة الإنتخابات النيابية في الأردن عام ٢٠٠٧ حيث تم التصريح ل١٥٠ متابع من قبل الحكومة لمتابعة العملية الإنتخابية.

بناءً على تجربة ٢٠٠٧ وبمساعدة المعهد الديمقراطي الوطني قام المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بإطلاق مشاريع متابعة إنتخابات ٢٠١٠. قامت المنظمتان ببناء تحالفات وطنية وتدريب ونشر راصدين لمتابعة عمليتي تسجيل الناخبين والمرشحين، وأصدرتا بيانات تتضمن توصيات محددة حول طرق تطوير العملية الإنتخابية من قبل الحكومة. وقامت الحكومة في عدة حالات بالإستجابة لهذه التوصيات بشكل إيجابي. إلا أن هناك أسئلة لا تزال تطرح حول مدى الوصول إلى المعلومات الذي يتاح للمتابعين المحليين يوم الإنتخابات وحول ما إذا كان يسمح لجميع المنظمات المدنية المؤهلة والمهتمة بالمتابعة. وقد أفادت التقارير الأولية في يوم الإنتخابات بأن ثلث المتابعين المصرحين لدى مركز الحياة قد منعوا من دخول غرف الإقتراع.

وخلافاً لتصريحات سابقة، عبرت الحكومة في تموز ٢٠١٠ عن إستعدادها للسماح لمتابعي الإنتخابات الدوليين برصد الإنتخابات القادمة. ومن شأن بعثة متابعة إنتخابات دولية شاملة– تقيم الفترة السابقة للإنتخابات ويوم الإنتخابات والفترة التالية للإنتخابات– أن تقدم للجهات المعنية مثل المسؤولين الحكوميين الأردنيين والأحزاب السياسية ومنظمات الرصد المحلي التغذية الراجعة والتوصيات حول جميع جوانب العملية الإنتخابية، بما في ذلك جوانب الإصلاح الذي تم مؤخراً. كما تشكل المتابعة الدولية سابقةً مهمة في الأردن حيث كان ينظر إلى المتابعة الدولية مسبقاً كإنتهاك لسيادة الدولة. إن وجود المتابعين الدوليين يساهم في زيادة تقبل المتابعة الدولية والمعايير الدولية للإنتخابات في المنطقة وتعزز عمل المتابعين المحليين للإنتخابات.

المتابعة ما قبل الانتخابات

شهدت فترة ما قبل الانتخابات شهدت تطورات هامة وايجابية.

تم نشر قوائم الناخبين على صفحات الانترنت، خطوه هامة لاستعادة ثقة العموم في ضوء نقل هائل للاصوات والذي أقرت به الحكومة وتم في انتخابات ٢٠٠٧. بعد فترة طعن رسمية في آب ٢٠١٠، قامت الحكومة بنقل ١٦٥٠٠٠ ناخب الى دوائرهم الاصلية التي كانوا بها قبل انتخابات ٢٠٠٧ ونشر القوائم النهائية على الانترنت.

قام المسؤولون بتقديم سلسلة من الاجراءات ليوم الانتخابات مصممة لحماية سرية التصويت وضمان شفافية أعلى في عملية التصويت. إجراءات جديدة استدعت مراكز الانتخاب الحفاظ على سجل منفصل للناخبين الاميين. توجب على العاملين في مراكز الانتخاب عد اوراق الانتخاب في كل مركز قبل فتح باب التصويت وعد الاوراق مرة أخرى قبل تصنيفهم اثناء عملية العد. تم توفير نماذج للاعتراض في مراكز التصويت. أما ممثلو المرشحين، فلديهم الان الخيار لتسجيل الرقم التسلسلي الموجود على اختام صناديق الاقتراع والتوقيع على نماذج فتح وإغلاق مراكز الاقتراع. نظام تحديد الناخب تم حوسبته بربط مراكز التصويت جميعها مع قاعدة بيانات رئيسية.

تضمنت الاجراءات معايير جديدة في عملية العد والفرز. على العاملين في مراكز الانتخاب الأن عرض اوراق التصويت على ممثلي المرشحين اثناء عملية عد الاصوات حيث يمكن للمرشحين التوقيع على نماذج النتائج الرسمية في كل مركز تصويت. تم بناء آلية لتكرار عملية الفرز النهائي فالنتائج يتم نقلها الكترونيا من مراكز التصويت الى مراكز الفرز النهائي في الدوائر الانتخابية ولكن يتم اعادة ادخالها يدوياً في مراكز الفرز مأخوذة من نتائج مراكز التصويت الرسمية والتي تم التوقيع عليها من قبل ممثلي المرشحين.

تم اتخاذ ترتيبات لملائمة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة بما فيها افتتاح مراكز مخصصة لهم والسماح لهؤلاء باصطحاب شخص يختارونه يساعدهم في عملية التصويت. إن الكتيب الخاص بالعاملين في مراكز التصويت يتضمن قسم «النصائح» للعمل مع الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة.

المسؤولون عن الانتخابات نشروا هذه التغييرات في كتيب «اجراءات الاقتراع والعد» وقاموا بتصوير فيلم وثائقي قصير حول اجراءات يوم الانتخابات والتي تم اعتماده لتدريب العاملين في مراكز الانتخاب وتثقيف عامة الناس وتبنوا مدونة سلوك للمسؤولين عن الانتخابات.

بالاضافة للتغيرات الاجرائية، قامت الحكومة باعتماد ٢٧٥٠ متابع محلي غير حزبي وهو تحسن ملحوظ عن الـ ١٥٠ شخص اللذين اعتمدوا قبل ٤٨ ساعة من انتخابات ٢٠٠٧ – منهم ١٠٠ لمتابعة مراكز التصويت لذوي الاحتياجات الخاصة. خلال فترة ما قبل الانتخابات، قدم هؤلاء المتابعين المحليين عدد من التوصيات حول كيفية تحسين عملية تسجيل الناخبين وعملية تسجيل المرشحين، حيث تم معالجة عدد منها من قبل القائمين على الانتخابات.

بالاضافة لذلك، قبول واعتماد المتابعين الدوليين لاول مرة في تاريخ الاردن، يضيف درجة من الشفافية الى العملية الانتخابية ويساعد في بناء الثقة في الانتخابات بين المواطنين.

في نفس الوقت، اظهرت مرحلة ما قبل الانتخابات تحديات تخص يوم الاقتراع وما بعده.

ويجب ان يقوم المجلس المنتخب الجديد باعادة النظر في قانون الانتخاب المؤقت والذي أقرته الحكومة بدون موافقة البرلمان عام ٢٠١٠.

لا يزال أحد أهم ميزات السياق الانتخابي في الأردن عدم التناسب بين الدوائر الانتخابية. وتعد قضية التمثيل غير الكاف للمكون الفلسطيني في الاردن قضية خلاف سياسي منذ أمد طويل. وعلى الرغم من ان القانون الجديد اضاف اربعة مقاعد لهذه لمناطق السكانية، إلا أنه يجب العمل على تطوير هذه النقطة لتتطابق مع المعايير الدولية.

هناك ايضا قلق واسع حول أثر المال في العملية السياسية الاردنية. ويحد عدم وضوح الاجراءات السياسية وضعف قوانين الافصاح المالي وعدم وضوح ألية تطبيق القوانين من حجم التوعية العامة حول دور المساهمة السياسية. وعلى الرغم من تشديد العقوبات على شراء الاصوات التي تم تقديمها بقانون الانتخاب الجديد لعام ٢٠١٠ وحقيقة أن الحكومة بدأت التحقيق في عدد من الحالات المزعومة خلال فترة الحملات الانتخابية، الا أن ثلثي الاردنيين يؤمنون بأن عملية شراء الاصوات لا زالت موجودة.

المتابعة في يوم الانتخابات

إجراء الانتخابات

كان هناك نشاط ملحوظ للحملات الانتخابية في الشوارع خارج مراكز الاقتراع وتواجد لعدد من ممثلي المرشحين في أغلب مراكز الاقتراع. وقد شهد العديد من المتابعين ملصقات ومنشورات وبطاقات لمرشحين وغيرها من المواد الانتخابية داخل غرف الاقتراع، مما يشكل مخالفة للقانون لم يتم التصدي لها من قبل مسئولي عملية الاقتراع في كثير من الحالات. أعلنت الحكومة أن معدل نسبة التصويت بلغت ٥٣٪ حيث تراوحت ما بين ٨٠٪ في مناطق البدو الريفية و ٣٢٪ في العاصمة عمان.

تنظيم مراكز الاقتراع

إن الغالبية العظمى لمراكز الاقتراع التي قام المعهد الديمقراطي الوطني بزيارتها أتسمت بالهدوء والتنظيم. وكان أعضاء لجنة الاقتراع مدربين حيث قاموا بإتباع الاجراءات بإخلاص. أما بخصوص التدابير المتخذة لضمان سرية التصويت فقد كانت صحيحة ومراقبة من قبل القائمين على الانتخابات. في أغلب الحالات، تم فتح مراكز الاقتراع في الوقت المحدد وتعامل القائمون على العملية مع الناخبين بكفاءة.

شهد يوم الاقتراع تجربة استخدام التكنولوجيا العالية فقد تم تحديد الناخبين من خلال قاعدة بيانات الحاسوب. تم التحقق من الناخب الذي يبرز بطاقته الانتخابية من خلال قاعدة البيانات المبرمجة على الحاسوب للتأكد من أهليته للاقتراع. تم تحديث النظام بناءا على التعديلات التي اجريت على الدوائر الانتخابية خلال الوقت المحدد. بغض النظر عن بعض التقارير المعزولة بخصوص العطل الفني في النظام المحوسب، فالنظام عمل بكفاءة.

الامن

في أغلب الاحيان، قامت قوات الامن الاردنية بتنفيذ المهام الموكلة اليها بخصوص الحفاظ على النظام يوم الانتخابات بكفاءة ومهنية عالية متبعين كافة الاجراءات القانونية. ومع ذلك، لاحظ المتابعون حضور قوات أمن بملابس مدنية داخل مراكز الاقتراع

حيث عبر المتابعون عن قلقهم بشأن أثر ذلك على الناخبين. أشارت التقارير العامة وتقارير المتابعون الى وجود مظاهر للعنف متفرقة في بعض مناطق المملكة احداها أدت الى حالة وفاة.

شراء الاصوات

سمع المتابعون العديد من الادعاءات بخصوص شراء الاصوات قبل الانتخابات وفي يوم الانتخابات. وقد لاحظ الوفد بأن الحكومة أعلنت عن عدة حالات اعتقال. يشجع الوفد المزيد من التدابير للحد من هذه الممارسة.

تحديد الناخبين ورفض التصويت

في عدد من مراكز الاقتراع التي قام المعهد بزيارتها، لاحظ المتابعون رفض بعض الناخبين بسبب عدم تطابق هويتهم الانتخابية مع النظام المحوسب. العديد منهم كانوا من ضمن ال ١٦٥٠٠٠ ناخب الذين تم اعادتهم الى دوائرهم الانتخابية الاصلية التي كانوا بها قبل انتخابات ٢٠٠٧. فهؤلاء لم يحصلوا على هوية احوال مدنية جديدة وتم تصحيح وضعهم في الفترة التي سبقت الانتخابات.

دور المتابعين المحليين والمتابعين الدوليين

كانت هذه الانتخابات الاولى في الاردن التي تم فيها قبول متابعين معتمدين من قبل الحكومة سواء محليين أو دوليين. قامت منظمات المجتمع المدني الاردنية بقيادة المركز الوطني لحقوق الإنسان ومركز الحياة لتنمية المجتمع المدني بتوزيع المتابعين المحليين على مناطق مختلفة في المملكة سواء خلال الفرق الثابتة أو المتحركة. على الرغم من إن بعض المتابعين المحليين لم يتم السماح لهم بالدخول لمراكز الاقتراع، إلا أن الوفد لمس ترحيب بالمتابعين الدوليين وتعاون كامل وتسهيل دخولهم الى كافة مستويات الإدارة الانتخابية.

الدوائر الفرعية الوهمية

نظام الدوائر الفرعية الوهمية الغير عادي شكّل مصدر للارتباك بين المرشحين، وتم طرحه بشكل غير منتظم داخل مراكز الاقتراع. في بعض المراكز، تم ملاحظة ذكر الدائرة الانتخابية الفرعية الوهمية على قائمة المرشحين وباستطراد اسماء المرشحين المنافسين. في مراكز أخرى، لم يتم ذكر للدائرة الفرعية الوهمية على قائمة المرشحين. وبالرغم من توضيح المسؤولين الأردنيين بأن ذكر الدائرة الفرعية الوهمية على قائمة المرشحين غير ضروري للناخب الذي يقوم بالتصويت لمرشح واحد فقط، فإن الوفد يعتقد بأن قلة المعلومات عن المرشحين ومنافسيهم في الدوائر الفرعية يحد من قدرة الناخب على التصويت بإستراتيجية.

تصويت الاميين

على الرغم من إن الاجراءات المتبعة للناخبين الاميين تم تطويرها ، إلا أنه ظهر في تقارير المتابعين وجود عدد كبير من الناخبين اللذين ادعوا الأمية مما أثار القلق حول سرية التصويت ، وإمكانية شراء الأصوات ، وغيرها من المخالفات.

التوصيات

استنادا للملاحظات المتعلقة بفترة ما قبل الانتخابات ويوم الاقتراع، يوصي المعهد الديمقراطي الوطني بما يلي:

- تأسيس هيئة مستقلة لإدارة الانتخابات.
- متابعة الجهود المبذولة لتحقيق تمثيل أفضل من خلال التوازن في توزيع الناخبين لكل مقعد.

- مراجعة النظام الانتخابي بهدف دعم تطوير الأحزاب السياسية.
- طرح قانون انتخاب دائم للنقاش في البرلمان بما يتضمن وجهات النظر المتعددة.
- تنظيم تمويل الحملات الانتخابية لإحراز المزيد من الشفافية والمصداقية و التعامل مع موضوع شراء الأصوات. مراجعة التشريعات والانتهاكات الانتخابية للتأكد من أن الإجراءات القائمة لفرض العقوبات كافية ومناسبة.
- إذا تم الإبقاء على إعتماد نظام الدوائر الفرعية الوهمية في المستقبل، يجب أن يتم توزيع الناخبين على مراكز اقتراع محددة. يجب نشر قوائم المرشحين بوضوح في كل مركز اقتراع محددة بالدوائر الفرعية الوهمية.
- إصلاح اجراءات الاقتراع للأميين ليتضمن استخدام بطاقة إقتراع مطبوعة عليها صورة المرشح أو رمزه.
- ضبط سلوك وسائل الإعلام خلال فترة الحملات الانتخابية ليتم التأكد من التغطية العادلة للبث المباشر لجميع المرشحين.
- إيجاد تعليمات للسماح بالإعتراض على نتائج الانتخابات من قبل المرشحين بشكل منظم وحيادي وفي الوقت المناسب.
- حث الأحزاب والمرشحين على تقديم تدريب أفضل لمندوبيهم.
- تحسين الاجراءات لمساعدة الناخبين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تبني إجراءات تسمح للناخبين الذين لا تظهر اسمائهم على قوائم الناخبين بالإدلاء بصوتهم تحت إجراءات بديلة مع تحديد فعال لهويتهم.

معلومات عن الوفد والمتابعة الدولية

إن عملية المتابعة الدولية للانتخابات أصبحت مقبولة بشكل واسع في العديد من الدول حول العالم حيث تلعب دورا مهما في تبليغ المواطنين والمجتمع الدولي عن طبيعة العملية الانتخابية في كل بلد. عندما يتم تنفيذ عملية متابعة دولية للانتخابات وفق المعايير المقبولة وذلك للتقييم المحايد فإنها تسعى الى تعزيز النزاهة في العملية الانتخابية وذلك من خلال تشجيع ممارسة أفضل للعملية الانتخابية وردع سوء السلوك وتحديد المشاكل والمخالفات حيث يمكن أن يؤدي ذلك الى إصلاح فاعل.

المتابعين الدوليين مرحب بهم في الدول بكل مراحل التنمية الديمقراطية. قام المعهد الديمقراطي الوطني بتنظيم أكثر من ١٥٠ وفد لتقييم مرحلة ما قبل الانتخابات وبعد الانتخابات حول العالم وفي منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا تتضمن الجزائر، مصر ، لبنان ، المغرب ، السلطة الفلسطينية ، واليمن. يقوم المعهد بتنفيذ المتابعة للعملية الانتخابية بما يتطابق مع معايير إعلان المبادئ للمراقبة الدولية للانتخابات والموافق عليها من قبل ٣٥ منظمة غير حكومية وحكومية دولية بما فيهم أمانة الامم المتحدة.

ويشكر الوفد الناخبين والقائمين على الانتخابات والمرشحين والمتابعين المحليين والناشطين المدنيين على ترحيبهم الحار وتعاونهم المثمر. فالمعهد الديمقراطي الوطني اعتمد رسمياً من قبل وزارة الداخلية لاجراء متابعة دولية للانتخابات وبدوره يتقدم بالشكر الجزيل من الوزارة ووزارة التنمية السياسية على ترحيبهم لهذا الوفد ووفود أخرى. ويقدم الوفد هذا التقرير الانتخابي بروح من الدعم والتعزيز للمؤسسات الديمقراطية في الاردن.

البعثة الدولية لمتابعة الانتخابات المنظمة من قبل المعهد الديمقراطي الوطني ممولة من قبل الوكالة الاميركية للانماء الدولي USAID.

معلومات للاتصال

للمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال مع كاثي جيست في واشنطن على بريد الكتروني kgest@ndi.org أو هاتف رقم +١ ٢٠٢ ٧٢٨ ٥٥٣٥. في الاردن: رولا عطار rattar@ndi.org او هاتف +٩٦٢ ٦ ٤٦١ ٢٥٢٧ .

الملحق السابع: خريطة الدوائر الانتخابية لعام ٢٠١٠ في الأردن

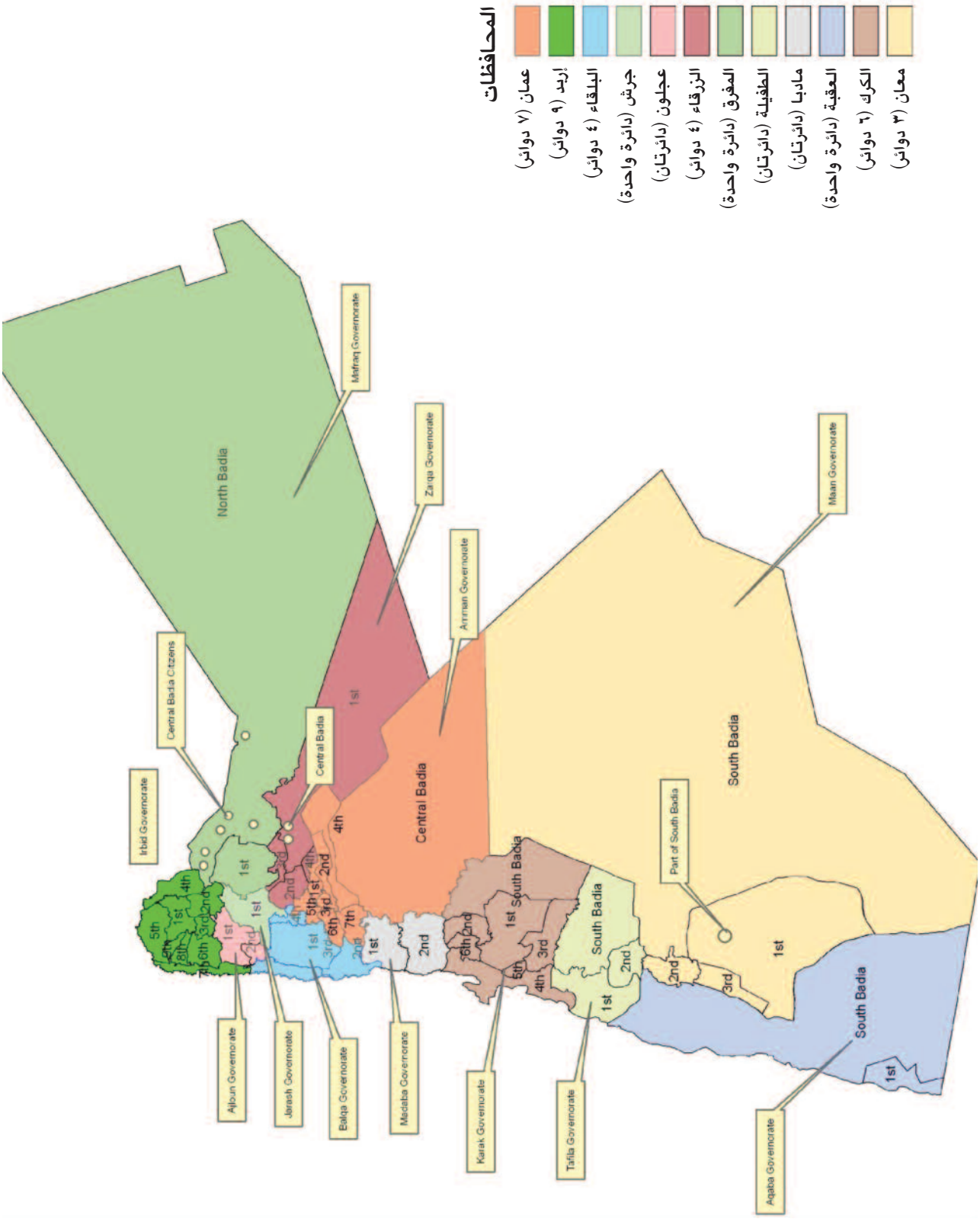

الملحق الثامن: المرشحون الفائزون في انتخابات ٢٠١٠ (بحسب الدوائر/الدوائر الفرعية)

الدائرة/الدائرة الفرعية	المرشحون الفائزون	نوع الجنس	عدد الأصوات
محافظة عمان			
الدائرة الأولى: بسمان وماركا وطارق			
الدائرة الفرعية الأولى	خليل عطية (أبو حسين)	ذكر	١٣٢٣٨
الدائرة الفرعية الثانية	جعفر م. العبداللات	ذكر	٥٨٠٦
الدائرة الفرعية الثالثة	حسن م. صافي*	ذكر	٢١٢٥
الدائرة الفرعية الرابعة	راشد ع. البرايسة	ذكر	٣٢٣٣
الدائرة الفرعية الخامسة	سالم ع. الهديان (أبو خلدون)	ذكر	٢٧٢٢
الدائرة الفرعية الخامسة (مقاعد الكوتا النسائية)	عبلة م. أبو علبة	ذكر	١٣٤٧
الدائرة الثانية: اليرموك والنصر ورأس العين وبدر			
الدائرة الفرعية الأولى	محمد أ. الذويب*	ذكر	٢٥٠٢
الدائرة الفرعية الثانية	محمد س. الكوز (أبو رعد)*	ذكر	٣٢٦٧
الدائرة الفرعية الثالثة	محمد أحمد الحلايقة	ذكر	٢٨١١
الدائرة الفرعية الرابعة	يحيى م. السعود	ذكر	٣٦١٨
الدائرة الفرعية الخامسة	غازي ع. عليان (أبو سلطان)	ذكر	٧٣٥٨
الدائرة الثالثة: زهران والمدينة والعبدلي			
الدائرة الفرعية الأولى	ممدوح ص. العبادي*	ذكر	٢١٣١
الدائرة الفرعية الثانية	ريم م. بدران	أنثى	٣٧٩٢
الدائرة الفرعية الثالثة	عبدالرحيم ف. البقاعي*	ذكر	٢٣٠٩
الدائرة الفرعية الرابعة	أحمد م. الصفدي (أبو زيد)	ذكر	٣٠٩٩
الدائرة الفرعية الخامسة (المقعد المسيحي)	غازي ف. مشربش	ذكر	٣١٩٨
الدائرة الرابعة: القويسمه وصبح وخريبة السوق			
الدائرة الفرعية الأولى	احمد إ. الهميسات	ذكر	٥٨٧٠
الدائرة الفرعية الثانية	صلاح الدين ع. صبرة	ذكر	٥٦٧٣
الدائرة الفرعية الثالثة	حمد ص. أبوزيد	ذكر	٥٤٣٣
الدائرة الخامسة: صويلح وتلال العلي			
الدائرة الفرعية الأولى	صالح م. اللوزي	ذكر	٧٦٥٢
الدائرة الفرعية الثانية	صالح ع. وريكات العدوان	ذكر	٤٧٣٠
الدائرة الفرعية الثالثة (المقعد الشركسي/الشيشاني)	تامر بينو	ذكر	١٣٩٠

الدائرة السادسة: وادي السير وبدر الجديدة			
الدائرة الفرعية الأولى	فواز ع. النهار (المناصير)	ذكر	٥٢٨٢
الدائرة الفرعية الثانية	لطفي م. حسنين (الديرباني)	ذكر	٣٩٧٣
الدائرة الفرعية الثالثة	منير صوبر*	ذكر	٢٤٥٨
الدائرة السابعة: ناعور			
دائرة فرعية واحدة	أنور العيادة (العجارمة)	ذكر	٧١٤١

محافظة إربد			
الدائرة الأولى: قصبة إربد			
الدائرة الفرعية الأولى	عبد الكريم أ. أبو الهيجاء*	ذكر	٢٨٧٨
الدائرة الفرعية الثانية	محمد الردايدة	ذكر	٤٩٠٨
الدائرة الفرعية الثالثة	عبد الناصر بني هاني (أبو جمال)	ذكر	٦٥٥٨
الدائرة الفرعية الرابعة	زيد ح. م. الشقيرات*	ذكر	٢٨٦٣
الدائرة الفرعية الخامسة	حميد البطاينة (أبو مظفر)	ذكر	٦٠٧٠
الدائرة الثانية: بني عبيد			
الدائرة الفرعية الأولى	حسني الشياب (أبو فندي)	ذكر	٦١٦٧
الدائرة الفرعية الثانية	صالح ف. درويش*	ذكر	٣٠٤٦
الدائرة الفرعية الثالثة (المقعد المسيحي)	جميل النمري	ذكر	٢٢١٥
الدائرة الثالثة: المزار الشمالي			
دائرة فرعية واحدة	بسام ع. عبد الغني (العمري)	ذكر	٣٤٠٧
الدائرة الرابعة: لواء الرمثا			
الدائرة الفرعية الأولى	فواز الزعبي	ذكر	٩٧٨٢
الدائرة الفرعية الثانية	أحمد ي. الشقران (أبو يزن)*	ذكر	٦٦٠٦
الدائرة الخامسة: بني كنانة			
الدائرة الفرعية الأولى	علي م. الكيلاني	ذكر	٥٠٧٢
الدائرة الفرعية الأولى (مقاعد الكوتا النسائية)	ناريمان الروسان (أم ياسمين)*	أنثى	٣٢٥٤
الدائرة الفرعية الثانية	يحيى عبيدات	ذكر	٣٣٣٦
الدائرة السادسة: الكورة			
دائرة فرعية واحدة	عماد بني يونس	ذكر	٥٤٤٣
الدائرة السابعة: الغور الشمالي			
دائرة فرعية واحدة	مجحم أبو مديرس (أبو أحمد)	ذكر	١٥٣٢٦
الدائرة الثامنة: الطيبة			
دائرة فرعية واحدة	عاكف ن. المقبل	ذكر	٤٥٢٩

الدائرة التاسعة: الوسطية			
دائرة فرعية واحدة	نايف م. العمري (أبو محمود)	ذكر	٣٢٥٠

محافظة البلقاء			
الدائرة الأولى: ماحص والفحيص والقصبة			
الدائرة الفرعية الأولى	عبدالله النسور (أبو زهير)*	ذكر	٢٩٣٨
الدائرة الفرعية الأولى (مقاعد الكوتا النسائية)	هدى أبو رمّان*	أنثى	٩٣٦
الدائرة الفرعية الثانية	مصطفى شنيكات	ذكر	٤١٦٣
الدائرة الفرعية الثالثة	خالد الحياري (أبو حديثه)	ذكر	٨١٦١
الدائرة الفرعية الرابعة	محمود الخرابشة*	ذكر	٣٦٢١
الدائرة الفرعية الخامسة	معتصم العواملة	ذكر	٧١٤٩
الدائرة الفرعية السادسة (المقعد المسيحي)	جمال قموه	ذكر	١٣٦٧
الدائرة الفرعية السابعة (المقعد المسيحي)	ضرار ق. الداوود	ذكر	٤٥٥٦
الدائرة الثانية: الشونة الجنوبية			
دائرة فرعية واحدة	شادي العدوان	ذكر	٤٧٢٨
الدائرة الثالثة: دير علا			
دائرة فرعية واحدة	طلال الفاعور	ذكر	٤١٧٩
الدائرة الرابعة: عين الباشا			
دائرة فرعية واحدة	عبد الله النويرات	ذكر	٣٩٥٢

محافظة الكرك			
الدائرة الأولى: قصبة الكرك			
الدائرة الفرعية الأولى	طلال المعايطة	ذكر	٢٢٢٨
الدائرة الفرعية الأولى (مقاعد الكوتا النسائية)	خلود المراحلة	أنثى	١٤٦٢
الدائرة الفرعية الثانية	عبدالقادر الحباشنة	ذكر	٤٠٦٧
الدائرة الفرعية الثالثة (المقعد المسيحي)	عبدالله الزريقات	ذكر	١٦٤٧
الدائرة الثانية: القصر			
الدائرة الفرعية الأولى	أيمن المجالي	ذكر	٣٢١٨
الدائرة الفرعية الثانية	طلال العكشة	ذكر	١٣٣٤
الدائرة الثانية: القصر			
الدائرة الفرعية الأولى	محمود النعيمات	ذكر	٤٢٨٩
الدائرة الفرعية الثانية	عاطف ي. س. الطراونة	ذكر	٦٧٨٧

الدائرة الرابعة: الأغوار الجنوبية			
دائرة فرعية واحدة	محمود الهويمل	ذكر	١٦٨٦
الدائرة الخامسة: عي			
دائرة فرعية واحدة	شريف الرواشدة	ذكر	٢٣٢٤
الدائرة السادسة: فقوا			
دائرة فرعية واحدة (فقوع)	رعد بن طريف	ذكر	١٢٩٨

محافظة معان			
الدائرة الأولى: قصبة معان			
الدائرة الفرعية الأولى	خالد زاهر الفناطسة	ذكر	٣٠٣٣
الدائرة الفرعية الثانية	عبدالله البزايعة*	ذكر	٢٣٠٣
الدائرة الثانية: الشوبك			
دائرة فرعية واحدة	وصفي الرواشدة	ذكر	١٣٩٩
الدائرة الثالثة: البتراء			
دائرة فرعية واحدة	سامي الحسنات	ذكر	٥٥٠٣
الدائرة الفرعية الأولى (مقاعد الكوتا النسائية)	أسماء أ. الرواضية	أنثى	١٨٢٩

محافظة الزرقاء			
الدائرة الأولى: الأزرق والضليل			
الدائرة الفرعية الأولى	سمير ع. عبد الحافظ	ذكر	٣١٧٩
الدائرة الفرعية الثانية	سلامة الغويري	ذكر	٥٨٩٨
الدائرة الفرعية الثالثة	خير الله ح. طه	ذكر	٣٤٢٥
الدائرة الفرعية الرابعة (المقعد الشركسي/الشيشاني)	مرزا ق. بولاد	ذكر	٤١٧٣
الدائرة الفرعية الخامسة (المقعد المسيحي)	بسام س. الحدادين	ذكر	٢٦٩٢
الدائرة الثانية: بيرين			
الدائرة الفرعية الأولى	موسى ب. س. الزواهرة	ذكر	٢٨٦٥
الدائرة الفرعية الثانية	محمد الحجوج	ذكر	٣٤٦١
الدائرة الفرعية الثالثة	علي س. ف. الخلايلة	ذكر	٣٢١٧
الدائرة الثالثة: الهاشمية			
دائرة فرعية واحدة	خلف ي. الزيود	ذكر	٤٩٢٤
الدائرة الرابعة: الرصيفة			
الدائرة الفرعية الأولى	محمد ج. جبرين	ذكر	٢٩٥٥

الدائرة الفرعية الثانية	مرزوق الهبارنة	ذكر	٢٦٧٥
الدائرة الفرعية الثانية (مقاعد الكوتا النسائية)	ردينة م. العطي	أنثى	١٧٨٩

محافظة المفرق			
دائرة واحدة: قصبة المفرق			
الدائرة الفرعية الأولى	عبدالكريم الدغمي	ذكر	٦٧٧٩
الدائرة الفرعية الثانية	إبراهيم الشديفات	ذكر	٤٦٨٠
الدائرة الفرعية الثانية (مقاعد الكوتا النسائية)	سامية العليمات	أنثى	٨٤٦
الدائرة الفرعية الثالثة	مفلح الخزاعلة	ذكر	٥٣١٦
الدائرة الفرعية الرابعة	نواف الخوالدة*	ذكر	٣٩٣٢

محافظة الطفيلة			
الدائرة الأولى: قصبة الطفيلة			
الدائرة الفرعية الأولى	عبدالرحمن الحناقطة	ذكر	٤٤٢٩
الدائرة الفرعية الثانية	حازم العوران*	ذكر	٣٣٧٧
الدائرة الفرعية الثالثة	نضال القطامين	ذكر	٣٦٢٠
الدائرة الثانية: البصيرة			
دائرة فرعية واحدة	محمد الشروش المسيعدين	ذكر	٢٢١١
دائرة فرعية واحدة (مقاعد الكوتا النسائية)	أمل الرفوع	أنثى	٩٣٩

محافظة مادبا			
الدائرة الأولى: قصبة مادبا			
الدائرة الفرعية الأولى	برجس العبابسة*	ذكر	٢٦٨٤
الدائرة الفرعية الثانية	محمد الشوابكة	ذكر	٤٩٩٩
الدائرة الفرعية الثالثة (المقعد المسيحي)	مبارك طوال العزيزات	ذكر	١٨٤٤
الدائرة الثانية:			
دائرة فرعية واحدة	عبدالجليل السليمات	ذكر	٢٦٠٣

محافظة جرش			
دائرة واحدة: قصبة جرش			
الدائرة الفرعية الأولى	باسل عياصرة	ذكر	٥١٢٨
الدائرة الفرعية الثانية	محمد الزريقات*	ذكر	٣٣٩٣
الدائرة الفرعية الثالثة	مفلح الرحيمي	ذكر	٣٩٤٦

الدائرة الفرعية الرابعة	أحمد العتوم	ذكر	٣٦٥٠
الدائرة الفرعية الرابعة (مقاعد الكوتا النسائية)	وفاء بني مصطفى*	أنثى	١٥٨٠

محافظة عجلون			
الدائرة الأولى: قصبة عجلون			
الدائرة الفرعية الأولى	أحمد القضاة	ذكر	٦٦٨١
الدائرة الفرعية الثانية	سميح المومني*	ذكر	٤٢١٨
الدائرة الفرعية الثالثة (المقعد المسيحي)	رضا حداد	ذكر	١٩٥٧
الدائرة الفرعية الثالثة (مقاعد الكوتا النسائي)	سلمى الربضي	أنثى	٥١٧
الدائرة الثانية: كفرنجة			
دائرة فرعية واحدة	علي أحمد العنانزة	ذكر	٤٣٨٨

محافظة العقبة			
دائرة واحدة: قصبة العقبة			
الدائرة الفرعية الأولى	محمود ياسين	ذكر	٢٧٩٨
الدائرة الفرعية الثانية	أحمد حرارة (أبو علي)	ذكر	٢٩٨١
الدائرة الفرعية الثانية (مقاعد الكوتا النسائية)	تمام الرياطي	أنثى	٦٧٥

بدو الشمال			
دائرة بدو الشمال			
الدائرة الفرعية الأولى	وصفي السرحان	ذكر	٦٣٤٠
الدائرة الفرعية الأولى (مقاعد الكوتا النسائي)	ميسّر الفروخي	أنثى	١٢٦٤
الدائرة الفرعية الثانية	حابس الشبيب	ذكر	٦٣١٩
الدائرة الفرعية الثالثة	مازن القاضي	ذكر	٨٩٦٧

بدو الوسط			
دائرة بدو الوسط			
الدائرة الفرعية الأولى	فيصل ع. الفايز (أبو غيث)	ذكر	٥٩٣٦
الدائرة الفرعية الثانية	مجحم ح. الخريشا	ذكر	٤٥٣٠
الدائرة الفرعية الثالثة	شايش ن. الخريشا (أبو نايف)	ذكر	٣٢٨٣

بدو الجنوب			
دائرة بدو الجنوب			
الدائرة الفرعية الأولى	عواد م. الزوايدة	ذكر	٤٨٢٢
الدائرة الفرعية الثانية	محمد ق. المراعية*	ذكر	٣٢٨٠
الدائرة الفرعية الثالثة	حمد ب. الحجايا	ذكر	٣٨٧٧

*ما كان هذا المرشح ليفوز في الانتخابات لولا تطبيق نظام الدوائر الفرعية، بما أنه نال عدد أصوات أقل من عدد الأصوات التي حصل عليها مرشح آخر خسر المعركة الانتخابية ضمن الدائرة ذاتها (إنما في دائرة فرعية أخرى).

ـــــ مقاعد مخصصة للمرشحات

ـــــ مقاعد مخصصة للمرشحين المسيحيين

ـــــ مقاعد مخصصة للمرشحين الشركس/الشيشان

الملحق التاسع: البعثة الدولية لمتابعة انتخابات ٢٠١٠ البرلمانية في الأردن

فريق المعهد

ربى عوض عبد الكريم
مسؤولة عن التنظيم اللوجستي
الأردن

علي العمري
مساعد برامج
الأردن

نور الأسعد
مترجمة
لبنان

أليس كاسن
مساعدة برامج
واشنطن العاصمة

لانا حداد
مترجمة
الأردن

نانسي حدادين
مترجمة ومساعدة إدارية
الأردن

راما هلسه
مساعدة برامج
الأردن

عمر حرب
مساعد عمليات
الأردن

لمى خطيب
مسؤولة برامج
الأردن

بولين لويس
مساعدة أولى للبرامج
واشنطن العاصمة

ناصر ماردیني
مساعد إداري
الأردن

أحمد عبيد
مساعد برامج
الأردن

نورهان الشله
مسؤولة مِنَح
الأردن

ناتالي سليمان
مترجمة
لبنان

نفارت تامينيان
مسؤولة أولى عن الشؤون الإدارية والمالية
الأردن

إليزابيث ويلسون
مساعدة مشروع
واشنطن العاصمة

دينا زيادين
مساعدة إدارية
الاردن